القياس النحوي

عند أبي علي الفارسي وابن جني

Syntactic Analogy

used by Abu Ali Al Farisi and Iben Jinee

إعداد

راسم رضوان عبدالوهاب عقل

إشراف

الدكتور إبراهيم يوسف السيِّد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية/اللغة والنحو في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

حزيران ١٩٩٩م

جامعـــة آل البيـــت
كليـــة الآداب والعلـــوم
الـدراســـات العـليـــا

القياس النحوي

عند أبي علي الفارسي وابن جني

Syntactic Analogy

used by Abu Ali Al Farisi and Iben Jinee

إعداد

راسم رضوان عبدالوهاب عقل

(٩٤٢٠٣٠١٠١٥)

إشراف

الدكتور إبراهيم يوسف السيد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١- د. إبراهيم يوسف السيّد	مشرفاً ورئيساً	
٢- د. محمد حسن عوّاد	عضواً	
٣- د. سعيد جاسم الزبيدي	عضواً	
٤- د. عبدالجبّار القزّاز	عضواً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية/اللغة والنحو في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ : ٢٨ صفر ١٤٢٠هـ

الموافق ١٢ حزيران ١٩٩٩م

الإهـــــداء

إلى روحَي والديَّ الطاهرتين ...

طيَّب الله ثراهما

وإلى ذكراهما العطرة

التي ستبقى خالدة في نفوسنا

شكـــر وتـقـديـــر

بعد أن أكملت -بفضل الله ورعايته- إعداد هـذه الرسـالة، أرى مـن واجبـي أن أتقدم بالشكر والتقدير لكلّ من ساهم في تقديم هذه الرسالة على الحال التي هي عليها اليوم.

وأوّل من أتوجّه إليه بشكري وتقديـري استاذي الدكتـور إبراهيـم يوسـف السيّد الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وبالرعايـة التـي منحنـي إيّاهـا لإعـداد هـذه الرسالة فقد كان يوجّهني كلما رآني أحيد عـن الجـادّة، ويُبَصّرُنـي بكثـير ممـا خَـفِيَ عليّ، فلم يتردّد لحظـة فـي تقديـم مـا أحتاجُـهُ فقد كـان نعـم الموجّـهُ ونعـم النـاصحُ والمرشدُ، وأسأل الله أن يَـجْـزِيَـهُ عَـنّـي خَـيْرَ الجزاء.

كما أتقدمُ بالشكر الجزيل لأعضاء لجنةِ المناقشةِ الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة لإصلاح ما فَسَدَ منها وتخليصها من الشوائب العالقة بها وهم:

١- د. محمد حسن عوّاد

٢- د. سعيد جاسم الزبيدي

٣- د. عبدالجبّار القزّاز

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء هيئـة التدريس فـي قسم اللغـة العربيـة فـي جامعة آل البيت على جهدهم الدؤوب في خدمة طلبتهم فجزاهم الله عني خير الجزاء ونفعنا على الدوام بعلمهم.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المحتويات	د
الملخص باللغة العربية	ح
المقدمة	١
التمهيد:	٤
حياة أبي علي الفارسي	٥
حياة ابن جني	٧
الفصل الأول **القياس النحوي**	٩
المبحث الأول: مفهوم القياس:	١٠
في اللغة	١٠
في الاصطلاح	١٠
المبحث الثاني: أركان القياس:	١٤
الأصل (المقيس عليه)	١٤
الفرع (المقيس)	١٥
العلة	١٦
الحكم	١٨
المبحث الثالث: أنواع القياس التقليدية:	٢٠
قياس العلة	٢٠
قياس الشبه	٢١
قياس الطرد	٢١

المبحث الرابع: صور القياس:	٢٢
حمل فرع على أصل	٢٢
حمل أصل على فرع	٢٢
حمل نظير على نظير	٢٢
حمل ضد على ضد	٢٣
المبحث الخامس:أثر علم الكلام وأصول الفقه في القياس النحوي.	٢٤
المبحث السادس: إنكار القياس.	٢٦
المبحث السابع: القياس البصري والقياس الكوفي:	٣٠
القياس البصري	٣٠
القياس الكوفي	٣٣
الفصل الثاني **القياس النحوي عند أبي علي الفارسي**	٣٩
المبحث الأول: مكانة الفارسي في القياس.	٤٠
المبحث الثاني: أحكام القياس عند الفارسي:	٤٢
الاطراد	٤٣
الحسن	٤٥
القليل	٤٧
الشاذ	٥٠
الممتنع	٥٤
القبيح	٥٥
المبحث الثالث: المصطلحات القياسية عند الفارسي:	٥٦
الأقيس	٥٦
التخفيف القياسي	٥٩
القياس المرفوض	٦٠

المبحث الرابع: أنواع القياس عند الفارسي:	٦٢
قياس النظير	٦٢
قياس الشبه	٦٣
قياس العلة	٦٤
المبحث الخامس: مظاهر القياس عند الفارسي:	٦٦
الدقة في تتبّع القياس	٦٦
التعارض والترجيح	٦٧
الخروج عن القياس	٦٨
المبحث السادس: العلة عند الفارسي:	٦٩
طبيعة العلة	٦٩
أنواع العلة	٧٠
الفصل الثالث **القياس النحوي عند ابن جني**	٧٤
المبحث الأول: مكانة ابن جني في القياس.	٧٥
المبحث الثاني: أركان القياس عند ابن جني:	٧٧
الأصل (المقيس عليه)	٧٧
الفرع (المقيس)	٧٩
العلة: طبيعة العلة	٨٠
تعارض العلل عند ابن جني	٨٢
العلة غير المتعدية	٨٣
العلة وعلة العلة عند ابن جني	٨٤
حكم المعلول بعلتين	٨٥
إدراج العلة واختصارها	٨٦
دور الاعتلال	٨٦
بقاء الحكم مع زوال العلة	٨٧
الحكم: الحمل على أحسن الأقبحين	٨٩

تراف ـع الأحكـام	٩٠
الحكم يقـف بيـن الحكميـن	٩٠
سبب الحكم قد يكون سـبباً لضـده	٩١
احتمـال القلـب لظـاهر الحكـم	٩١
الحكـم للطـارئ	٩٢
حكم القياس فيما لا يسـوّغ بـه النطـق	٩٣
المبحث الثالث: أحكام القياس عند ابن جنـي:	٩٤
المطـرد والشـاذ	٩٤
القليـل	٩٦
الضعيـف	٩٧
الجـائز	٩٩
المبحث الربع: المصطلحات القياسية عند ابن جنـي:	١٠١
الأقيـس	١٠١
التخفيـف القياسـي	١٠٢
القياس المرفـوض (القيـاس الخـاطئ)	١٠٣
المبحث الخامس: تعارض السـماع والقيـاس.	١٠٥
الخاتمـة	١٠٧
المصادر والمراجـع	١٠٩
الملخص باللغة الانجليزيـة	١٢١

الملخص

لقد جاءت هذه الرسالة الموسومة بعنوان (القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني) لتعالج موضوع القياس عند الفارسي وابن جني. وقد كان من أهمّ مسوغات هذه الدراسة أن الفارسي وابن جني عُرف عنهما القياس وأنهما مولعان به وقد وردت أقوالٌ عن هذين العالمين تؤكد هذا الاتجاه، وقد ذهب عدد من الباحثين القدامى والمحدثين إلى هذا الرأي أيضاً، فأراد البحث أن يكشف عن طبيعة هذا القياس عندهما وكيف كان الفارسي وابن جني يستخدمان المسائل القياسية، وهل يستحق هذان العالمان أن يكونا إمامين من أئمة القياس وعلَمين من أعلامه.

بعد جمع المادة العلمية اقتضى أن يقسّم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. فجاءت المقدمة تحليلاً سَريعاً للفصول ومباحثها، وقد بيَّنْتُ فيها المنهج الذي سار عليه البحث في هذه الدراسة، وهو المنهج الوصفي التحليلي، ثم عَرَضْتُ الدراسات السابقة التي تقترب من الموضوع والتي لم تكن قد أجابت عن السؤال المباشر المطروح في هذه الرسالة وهو:

ما طبيعة القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني؟

وقد تفرع عن هذا السؤال المباشر أسئلة فرعية أخرى نحو:

- ما الأحكام القياسية التي كان يصدرها الفارسي وابن جني؟
- ما موقف الفارسي وابن جني في كلّ حكم من الأحكام القياسية؟
- بماذا يختلف موقف ابن جني عن شيخه الفارسي في نظرته للقياس؟

تناول التمهيد ملخّصاً عن حياة الفارسي وابن جني ثم جاء الفصل الأول ليعالج قضايا القياس بصورة عامة دون أن يكون أيٌّ تخصيص في الدراسة. فقد اتضح أن هناك تبايناً في المفهوم الاصطلاحي للقياس النحوي وأن هذا التباين كان نتيجة لطبيعة المرحلة التي يمثّلها كل مفهوم، وأن النحاة قد تأثروا بالعلوم الشرعية عندما وضعوا أصولهم النحوية، وأنه لا يجوز لنا أن ننكر أصلاً من هذه الأصول كما فعل البعض في إنكارهم للقياس النحوي.

وفي الفصل الثاني ركّز البحث على القياس عند أبي علي الفارسي من خلال مكانته في القياس وكيفية تناوله للأحكام القياسية، والمصطلحات القياسية التي استخدمها، وأبرز مظاهر القياس عنده، إضافة إلى موقفه من العلة. فقد كان حريصاً على الالتزام بالمنهج البصري وقد ظهر هذا واضحاً من خلال أحكامه القياسية التي كان يصدرها على المسائل النحوية فهو لا يقيس على كل مسموع، وإنما يقيس على ما كان مطّرداً، أما ما كان غير مطّرد فحكمه أن يحفظ ولا

يقاس عليه لذلك نجده يعمق البحث ليبيّن المسألة التي يدخل فيها القياس من المسألة التي تخرج عن القياس.

أما الفصل الثالث فقد كانت الدراسة فيه مخصّصة للقياس عند ابن جني وكيفية تناوله للأحكام القياسية وتحديده لأركان القياس والتفصيل في مباحثه من خلال حديثه عن العلة والحُكم، ووضّح هذا الفصل أيضاً المصطلحات القياسية عند ابن جني.

كان ابن جني حريصاً أيضاً على الالتزام بالمنهج البصري فقد حاول أن ينظم منهجه من خلال الأبواب التي وضعها في العلة والحكم لذلك نجد أن بحث العلة والحكم قد تطور عما كان عليه عند الفارسي. وتكمن أهمية الفصل الثالث من البحث في الموازنة بين منهج ابن جني في القياس ومنهج الفارسي من خلال إلقاء الضوء على مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما، وما الجديد الذي أضافه ابن جني على منهج شيخه الفارسي في القياس.

أما الخاتمة فقد تضمّنت النتائج التي توصل إليها البحث وكان من أبرزها:-

- أن ابن جني كان أكثر منهجية من الفارسي في عرض المادة النحوية وذلك من خلال تناوله لمباحث العلة، والحُكم، والأحكام القياسية.

- أن ابن جني تابع شيخه الفارسي في منهج القياس إلا أنّ هذه المتابعة لم تكن كاملة في جميع القضايا، فقد اختلف عنه في رفضه لبعض الأقيسة التي قبلها الفارسي، وتوسّعه في مبحث العلة والحكم، فقد وضع ابن جني أصولاً للعلة والحكم لم تكن موجودة عند الفارسي إضافة إلى أنه ربط بين العلة النحوية وعلل الفقهاء والمتكلمين.

- اتفق الفارسي وابن جني في قبول القياس على الكثير المطّرد والحسن وعدم القياس على الشاذ والممتنع والقبيح، أما القليل فالفارسي لا يقيس عليه بينما يضع ابن جني شروطاً للقياس عليه فإن خالف هذه الشروط يأخذ حكم الشاذ ولا يقاس عليه.

- ظهور مفهوم التخفيف القياسي عند ابن جني بصورة أدق وأوضح مما كان عليه عند الفارسي.

راسم عقل

المقدمة

الحمد لِلهِ ربِّ العالمين، له الحمد في الأولى والآخرة، وأصلي وأسلم على صفوة الخلق وحبيب الحقّ محمدﷺ، وعلى آله وصحبه ومن سار على سنّته إلى يوم الدين.

وبعد.

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. أمّا التمهيد فقد تناول البحث فيه ترجمة عن حياة أبي علي الفارسي، وحياة ابن جني بصورة غير مفصلة لأنني وجدت أن هناك عدداً من الباحثين قد سبقوني إلى هذا العمل وأفاضوا في ترجمة كل من هذين العالمين، وقد أشرت إلى مجموعة من تلك الكتب والدراسات في أثناء الترجمة.

أمّا الفصل الأول فقد حمل عنوان القياس النحوي، ولا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أنّ المقصود بمصطلح القياس النحوي في هذه الدراسة يشملُ المفهوم نفسه الذي استخدمه النحاة الأوائل وهو ما يضمّ الأصوات والصرف والتراكيب، وعلى هذا الأساس فسوف يجد الباحث في هذه الدراسة أمثلة صوتية وصرفية ونحوية في القياس. وقد كانت معالجة القضايا الموجودة في هذا الفصل بصورة عامة دون أي تخصيص وجاء هذا الفصل مقسّماً إلى سبعة مباحث.

عرض المبحث الأول ما جاء في المعاجم القديمة والحديثة حول معنى القياس، وقد اتفقت هذه المعاجم في تحديد مفهومه اللغوي. أمّا مفهوم القياس في الاصطلاح فقد وقع خلاف بين النحاة في تحديده، وكان مفهومه يدور حول معنيين، وقد بيّن البحث رأي كل فريق مرجّحاً ما يميل إليه الباحث.

أما المبحث الثاني فقد تناول الأركان الأساسية التي يقوم عليها القياس والبحث في كل ركن من هذه الأركان الأربعة وهي: الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، والعلّة الجامعة، والحكم. وتناول المبحث الثالث أنواع القياس التقليدية وبيان كل نوع منها ثمَّ بيَّن البحث صور القياس في مبحثه الرابع. أما المبحث الخامس فقد تناول مسألة علم الكلام وأصول الفقه وأثرها في القياس النحوي.

وفي المبحث السادس تعرض البحث لمسألة مهمَّة من مسائل القياس النحوي ألا وهي مسألة إنكار القياس وموقف النحاة القدامى والمحدثين من هذه المسألة، وبيَّن البحث خطورة هذه الدعوى على اللغة والنحو.

وتناول المبحث السابع قضية القياس النحوي عند البصريين والكوفيين، وبيَّن الآراء المتباينة التي وقفت على هذه المسألة عارضاً لآراء النحاة ومؤكداً على أن هذه المسألة ما زالت إلى يومنا هذا محطَّ خلافٍ بين الباحثين.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان " القياس النحوي عند أبي علي الفارسي" وقسّم إلى ستة مباحث، فتناول المبحث الأول مكانة الفارسي في القياس ورأي العلماء فيه ثم عرض البحث لأحكام القياس عند الفارسي في المبحث الثاني فجاءت هذه الأحكام متناثرة في مصنّفات الفارسي، وقد فصّل البحث في هذه الأحكام موضحاً رأي الفارسي ومعلقاً على آراء بعض النحاة. ومن الأحكام التي تناولها المبحث: المطرد، الحسن، القليل، الشاذ، الممتنع، القبيح.

وتناول المبحث الثالث المصطلحات القياسية عند الفارسي ومن أبرز المصطلحات التي ظهرت: الأقيس، والتخفيف القياسي، والقياس المرفوض.ثم بيّن المبحث الرابع أنواع القياس عند الفارسي ومنها: قياس النظير، وقياس الشبه، وقياس العلة. ثم تناول البحث مظاهر القياس عند الفارسي في المبحث الخامس وكان من أبرز هذه المظاهر: الدقة في تتبّع القياس، والتعارض والترجيح، والخروج عن القياس،وقد خُتِمَ الفصل الثاني بالمبحث السادس وهو العلة عند أبي علي الفارسي،فذكر البحث مفهوم العلة ومكانتها ثم التمثيل لأنواع من العلل التي ظهرت عند الفارسي.

أمّا الفصل الثالث فكان بعنوان "القياس النحوي عند ابن جني"، وقد ضمَّ خمسة مباحث تتراوح في قصرها وطولها فكان المبحث الأول عن مكانة ابن جني في القياس موازناً في ذلك بينه وبين الفارسي. ثم تناول المبحث الثاني أركان القياس عند ابن جني وهو مبحث خصب بما تناوله من موضوعات فقد تعرّض فيه للأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، والعلة، والحكم. وتناول كلّ ركنٍ من هذه الأركان بشيء من التفصيل عند ابن جني، وقد تمّ في هذا المبحث الموازنة بين ابن جني والفارسي.

أمّا المبحث الثالث فقد تناول فيه البحث أحكام القياس عند ابن جني موازناً بينهما وبين الأحكام القياسية التي تناولها الفارسي ومن الأحكام التي تناولها المبحث في الدراسة: المطرد والشاذ، والقليل، والضعيف، والجائز.

وتناول البحث أيضاً المصطلحات القياسية عند ابن جني في مبحثه الرابع وهي: الأقيس، والتخفيف القياسي، والقياس المرفوض، ثم عقد موازنة بين استخدام ابن جني لهذه المصطلحات واستخدام الفارسي لها. وقد خُتِمَ الفصل الثالث بالمبحث الخامس والأخير وهو تعارض السماع والقياس وبيان موقف ابن جني من هذا الموضوع.

وفي نهاية البحث كتبت خاتمة ضمّنت أهم النتائج التي توصّلت إليها.

وقد اتّبعت في دراستي هذه المنهج الوصفي التحليلي المتمثل فيما يلي:

١- استخراج الظواهر النحوية التي تخدم هذه الدراسة.

٢- تحليل الظواهر والمسائل للوصول إلى النتيجة.

٣- تحديد النتائج التي توصل إليها البحث.

الدراسات السابقة:-

لقد حظي القياس في النحو العربي بدراسات متنوعة من الباحثين فقد أُلف في هذا المجال كثير من الكتب. وقد تطرق إلى هذا الموضوع معظم القدماء والمحدثين، ومنهم من تناول هذا الموضوع بشكل خاص ومنهم من ظهر في بحثه النحوي بصورة عامة.

وقد تتبع الدكتور سعيد الزبيدي في كتابه (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره) ما كتبه الباحثون المحدثون في موضوع القياس وأصول النحو عارضاً لما جاء فيه ومبيّناً رأيه[1].

وقد استفاد هذا البحث من هذه الدراسات المتنوّعة وما ضمّنه من أفكار، إلا أن هذه الدراسات لم تختصّ بالقياس عند الفارسي وابن جني كما جاء في هذا البحث فكانت تمسّ المسائل عند هذين العالمين مسّاً خفيفاً، وقد حاول هذا البحث أن يفصّل المسائل القياسية عندهما وخاصة فيما يتعلق بالأحكام القياسية.

والجديد في هذه الدراسة أن هذا البحث قدْ خصّ علمين من أعلام النحو في القرن الرابع الهجري عُرفا بالقياس وعُرف القياس بهما، فأراد البحث أن يقف على جهود هذين العلمين موضحاً الأحكام القياسية التي ظهرت عند كلٍّ منهما والموازنة بين تلك الأحكام.

ومن الدراسات السابقة التي تقترب من هذا الموضوع (القياس في النحو) للدكتورة منى إلياس فقد تناولت في كتابها هذا موضوع التعليل عند ابن جني، وقد وجدتُ أنّها لم تتناول التعليل إلا من حيث طبيعة العلة عنده، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنها تناولت دراسة القياس في النحو بصورته العامة دون أن تخصص شخصية بعينها وقد ركزت في دراستها أيضاً على الأصول اللغوية التي استند عليها ابن جني في فلسفة اللغة وما يتعلق بمسألة أصل اللغة. وقد ذكرت منى إلياس في مقدمة كتابها أنّ اتجاهها في دراسة القياس النحوي هو الإلمام بالمعالم الكبرى لأنّ هذا الموضوع من الموضوعات التي يتعذر على الدارس أن يلم بأطرافه كلها في دراسة واحدة.

ومن الدراسات الحديثة ضمن هذا الموضوع (نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني) للباحث حسن عبد الكريم شحود. وقد انصبّ اهتمام الباحث فيه على نظرية العامل بشكل واضح ولم يتناول السماع والقياس والتعليل عند ابن جني إلا بشكل عام، فبحثه كان مقتصراً على جهوده النحوية وبناء نظرية العامل عنده.

---

(١) انظر: سعيد جاسم الزبيدي، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمّان، ١٩٩٧م، ص ص ١٦٩-١٨٤.

التمهيد

حياة أبي علي الفارسي

حياة ابـن جنـــــي

أبـو علـي الفـارسـي[١]

اسمه ونسبه:-

«هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بـن أبـان الفارسـي، وأمـه سدوسية، من سدوس شيبان من ربيعة الفرس»[٢].

وينسب أبو علي إلى مدينة (فسا) وهي المدينة التي ولد بها، فيقال: الفسويّ نسبة إليها، ولكنّ أبا علي لا ينسب نفسه إلى (فسا) إنما ينسبها إلى فارس.

ولادته:-

هناك خلاف يسير في تحديد السنة التي ولد فيها أبو علي الفارسي، فهناك من ذكـر أن سـنة ولادته كانت سنة (٢٨٦هـ) ومنهم من ذكر أن ولادته كانت سنة (٢٨٨هـ)[٣].

حياته:-

عُرف أبو علـي الفارسـي بكثرة طوافـه فـي البـلاد، فقد قدم بغداد شـاباً حيـن دخلهـا سـنة (٣٠٧هـ). وتنقّل الفارسي في بلاد الشام فمضى إلى طرابلس وسكنها مدّة، وقدم حلب على سـيف الدولة سنة (٣٤١هـ) وأقام بها عنده مدة وقد التقى بأبي الطيّب المتنبي وابن خالويه وأبي سـعيد

---

(١) رجعت في ترجمة حياة الفارسي إلى المصنفات التالية:
- أبو البركات كمال الدين الأنباري(٥٧٧هـ/١١٨١م)، **نزهة الألباء فـي طبقـات الأدبـاء**، تحقيـق: الدكتـور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ١٩٨٥م، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.
- جـلال الديـن السـيوطي(٩١١هـ/١٥٠٥م)، **بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغويين والنحـاة**، تحقيـق: محمـد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت)، ج١، ص ص ٤٩٦-٤٩٨.
- محمـد بـن الحسـن الزبيـدي(٣٧٩هـ/٩٨٩م)، **طبقـات النحويين واللغويين**، تحقيـق: محمـد أبـو الفضـل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ذخائر العرب (٥٠)، ص١٢٠.
- شمس الدين بن خلكان(٦٨١هـ/١٢٨٢م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيـق: الدكتـور إحسـان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م، ج٢، ص ص ٨٠-٨٢.
- ياقوت الحموي(٦٢٦هـ/١٢٢٩م)، **معجم الأدباء إرشـاد الأريـب إلـى معرفـة الأديـب**، تحقيـق الدكتـور: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ج٢، ص ص ٨١١-٨٢١.
- شمس الدين الذهبـي(٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **سـير أعـلام النبـلاء**، تحقيـق: شـعيب الأرنـؤوط، وحقـق الجـزء السادس عشر: أكرم البوشي، ط١١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج١٦، ص٣٧٩.
- أبو الفرج محمد بن اسحاق بن النديم(٣٨٠هـ/٩٩٠م)، **الفهرست**، تحقيق: الدكتورة نـاهد عبـاس عثمـان، الطبعة الأولى، دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٥م، ص١٢٩.
- أحمد أمين، **ظهر الإسلام**، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢م ص ص٨٩-٩٤.

ومن أبرز الباحثين المعاصرين الذين أشبعوا ترجمة الفارسي بحثاً: الدكتور عبدالفتاح شلبي في كتابـه: **أبـو علـي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القـراءات والنحـو**،الطبعـة الثالثـة،دار المطبوعـات الحديثة، جدّة-السعودية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م،ص ص٥١-١٥٢،ومحققاً كتاب **الحجة للقراء السبعة**،مقدمة التحقيق.

(٢) ياقوت الحموي، **معجم الأدباء** ، ج٧، ص٢٣٢.

(٣) انظر: شمس الدين بن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج٢، ص٨٠.

السيرافيّ وجرت بينهم بحوث ومناظرات ومسائل. ثم انتقل إلى بلاد فارس وصحب عضد الدولة ابن بويه وقدّم عنده وعلّت منزلته، وقد ذكر الرواة أن كتبه احترقت أيام مقامه بالبصرة سنة (٣٥٠هـ) وتوجّه الفارسي إلى بغداد سنة (٣٦٨هـ) فاستوطنها.

مكانته العلمية:-

يعد الفارسي شيخ العربية في عصره، وقد أجمعت المصادر التي ترجمت له على أنه لم يكن في زمانه مثله في النحو. وقد حظي الفارسي بمنزلة عالية عند عضد الدولة فصنّف له (الإيضاح العضدي) و(التكملة).

وكان الفارسي حسن الكلام، ماهراً في اللغة، حسن الغوص على المعاني الدقيقة. وكان أهل بغداد يقولون في زمانه: لو عاش سيبويه لاحتاج إليه[١].

مذهبه النحوي:-

كان أبو علي الفارسي من نحاة البصرة، وهو خليفة سيبويه، وقد ذهب العديد من الباحثين إلى إثبات بصريته، فهو إمام أئمة البصرة وشيخ كبير من شيوخها.

شيوخه:-

أخذ عن أبي اسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السراج، وأبي بكر بن دريد، وابي الحسن عليّ ابن سليمان الأخفش، وروى عن علي بن الحسين بن معدان، وأبي بكر بن مجاهد.

وفاته:-

اختلف العلماء الذين ترجموا للفارسي في سنة وفاته؛ فذكر ابن النديم أنه توفي قبل سنة (٣٧٠هـ) وذهب ابن الأثير إلى أنه توفي سنة (٣٧٦هـ) أمّا بقية المصادر فقد جعلت وفاته سنة (٣٧٧هـ)[٢].

---

(١) انظر: شاكر الفحام، " أبو علي الفارسي النحوي "، **مجلة مجمع اللغة العربية**، المجلد ٥٨، الجزء الرابع، دمشق، ١٩٨٣، ص ص ٧٤٣-٧٥٢.
وانظر: مجلد ٥٩، الجزء الأول، دمشق، ١٩٨٤، ص ص ٤٥-٦٤.

(٢) انظر مثلاً: أبو البركات الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص٢٣٣.
والسيوطي، **بغية الوعاة**، ج١، ص٤٩٧.

ابن جنـــي[١]

اسمه ونسبه:-

هو عثمان بن جني، وكنيته: أبو الفتح، كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي.

وقد ضُبط اسمه بكسر الجيم وتشديد النون المكسورة وسكون الياء. وقد ذكر محقق الخصائص أن (جني) معرب (كِنِّي) ومعانيها: كريم، نبيل، جيد التفكير، عبقري، مخلص.

ولادته:-

ولد أبو الفتح عثمان بن جني في المَوْصِل. وقد اختلفت الروايات في تحديد سنة ولادته، فذهب البعض إلى أنّ ولادته كانت عشرين وثلاثمائة.

حياته:-

نشأ ابن جني في المَوْصِل، واتجه إلى تحصيل العلم في مساجدها فهو ينسب إليها. وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش. ثم بعد ذلك أخذ عن أبي علي الفارسي فأكثر الأخذ عنه حتى توثّقت الصِّلات بينه وبين أستاذه الفارسي. ويذكر الرواة أنّ بداية اتصالهما كانت في جامع الموصل عندما مرّ أبو علي وابن جني يدرّس العربية وكان في ذلك الوقت شاباً فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفا في نحو قال وقام. فاعترض عليه الفارسي، فوجده مقصّراً، ونبّهه على الصواب، وقال له: تزبّبت وأنت حِصْرِم! فتبع أبا علي حتى أصبح إماماً في النحو والتصريف.

---

(١) رجعت في ترجمة حياة ابن جني إلى المصنفات التالية:-
- أبو البركات الأنباري،**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص ص ٢٤٤-٢٤٦.
- جلال الدين السيوطي،**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج٢، ص ١٣٢.
- جمال الدين القفطي(٦٤٦هـ/١٢٤٨م)، **إنباه الرواة على أنباه النُّحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب، القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، ج٢، ص ص ٣٣٥-٣٤٠.
- ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج٣، ص ص ٢٤٦-٢٤٨.
- الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٧، ص١٧.
- ابن النديم،**الفهرست**، ص١٧٢.
- ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ج٤، ص ص ١٥٨٥-١٦٠١.

ومن الباحثين المعاصرين الذين أفاضوا في ترجمة ابن جني:-
- محمد علي النجار في مقدمة **تحقيق الخصائص**.
- فاضل السامرائي، **ابن جني النحوي**، دار النذير، ١٩٦٩م.
- حسام سعيد النعيمي، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (٢٣٤)، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- حسن شاذلي فرهود في مقدمه تحقيقه لكتاب **عقود اللمع في النحو لابن جني**.
- مقدمة تحقيق كتاب **المقتضب** لابن جني.

ولا يفوتنا أن نذكر صحبة ابن جني مع المتنبي فقد اجتمعا في حلب عند سيف الدولة بن حمدان وفي شيراز عند عضد الدولة. وكان المتنبي يجلُه، ويقول فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس. وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول: سلوا صاحبنا أبا الفتح.

مكانته العلمية:-

بلغ ابن جني مكانة عالية في علوم العربية لم يحظ بها إلا القليل. فقد نال شهرة علمية واسعة في حياته. وخلف استاذه الفارسي في التدريس في بغداد بعد وفاته.

لقد فتح ابن جني في العربية أبواباً لم يَتَسَنَّ فتحها لسواه، ووضع أصولاً في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني، وإهمال ما أهمل من الألفاظ، وغير ذلك.

وقد انتفع بعلم ابن جني العديد من العلماء الذين جاءوا بعده مثل: ابن سيده (ت٤٥٨هـ) وابن سنان الخفاجي(ت٤٦٦هـ) وابن الأثير(ت٦٣٣هـ).

مذهبه النحوي:-

كان ابن جني كشيخه الفارسي بصرياً، وقد تمثل هذا المنهج من خلال مصنفاته التي جمعت أصول المذهب البصري.

شيوخه:-

أخذ ابن جني عن إبراهيم القرمسيني، وأحمد بن محمد الموصلي الشافعي ، والحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، والسليل أبو صالح علي بن الحسين الأصبهاني.

وفاته:-

يكاد العلماء يجمعون على السنة التي توفي فيها ابن جني، فكانت وفاته ببغداد سنة (٣٩٢هـ) حيث دفن فيها.

الفصل الأول

القياس النحوي

وفيه سبعة مباحث:-

المبحث الأول: مفهوم القياس.

المبحث الثاني: أركان القياس.

المبحث الثالث: أنواع القياس التقليدية.

المبحث الرابع: صور القياس.

المبحث الخامس: أثر علم الكلام وأصول الفقه في القياس النحوي.

المبحث السادس: إنكار القياس.

المبحث السابع: القياس البصري والقياس الكوفي.

المبحث الأول

مفهوم القياس

القياس في اللغة:-

ورد في لسان العرب في مادة (قيَسَ) قولهم: قاس الشيء بالشيء يقيسه قيساً وقياساً واقتاسه وقيَّسه إذا قدّره على مثاله[١]. ومنه المقياس أي المقدار، وقيْس رمح أي قدر رمح[٢].

وقال ابن فارس: « فالقوس الذراع وسمّيت بذلك لأنه يقدر بها المذروع ... ومنه القياس، وهو تقدير الشيء بالشيء، والمقدار مقياس»[٣].

ومن هنا نستدلّ على أنّ هذه المادة تعني تقدير شيء بشيء، وهو المعنى الذي تحمله هذه الكلمة في معاجم اللغة.

القياس في اصطلاح أصول النحو:-

يدور مفهوم القياس في أصول النحو حول معنيين:-

الأول: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه نحو: رفع الفاعل، ونصب المفعول، ورفع المبتدأ والخبر في كل مكان حتى إذا لم يكن ذلك كله منقولاً عنهم[٤].

وأشار السيوطي إلى أنّ هذا المعنى من القياس هو معظم أدلة النحو والمعوّل عليه في مسائله[٥].

وقد عبّر الكسائي عن هذا المفهوم بقوله[٦]:

إنّما النحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ في كلِّ عِلمٍ يُنْتَفَعْ

---

(١) محمد، ابن منظور(٧١١هـ/١٣١١م)، **لسان العرب**، تنسيق وتعليق: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م، مادة (قيَسَ).

(٢) انظر: أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ/١١٨١م)، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، ص٩٣.

(٣) أحمد بن فارس،(٣٩٥هـ/١٠٠٥م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية،(د.ط)، (د.ت)، مادة (قوس).

(٤) انظر: أبو البركات الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق:سعيد الأفغاني،دار الفكر،ص ص٤٥-٤٦.

(٥) انظر: جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، قدّم له: د. أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس-برس، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص٧٠.

(٦) انظر: جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج٢، ص١٦٤.

وهذا المفهوم يقتضي الوقوف على الظواهر المطّردة وكثرة شيوعها[١]. وقد تمثّل هذا النوع من القياس عند الطبقات الأولى من النحويين. ولعلّ أول من استخدم هذه اللفظة بهذا المفهوم ابن أبي اسحاق (ت١١٧هـ) فقد استعملها بمعنى المطّرد في الظاهرة اللغوية وذلك حين سأله يونس: هل يقول أحدٌ من العرب: «الصويق » في « السويق » فأجابه: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[٢].

أمّا سيبويه فقد استخدم هذه الكلمة في مواضع كثيرة من كتابه وكانت تعني عنده أيضاً الشيوع والكثرة[٣].

ومن هنا نجد أن مفهوم القياس عند أوائل النحاة لم يكن يعني إلا القاعدة العامة المطّردة التي يمكن أن نحمل كلامنا على مثالها، وهذا ما عبّر عنه المازني بقوله: « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم »[٤].

أمّا الثاني: فهو الذي عبّر عنه الأنباري في لمع الأدلة: « القياس تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو الحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة.»[٥]

وقد مثّل الأنباري لهذا المفهوم بتركيب قياس في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله فقال: «اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الرفع الذي هو ما لم يسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو.»[٦]

---

(١) علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣، (د.ط)، ص٧٣.
(٢) انظر: ابن سلام الجمحي(٢٣١هـ/٨٤٦م)، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج١، ص١٥.
(٣) انظر: أبو بشر سيبويه(١٨٠هـ/٧٩٦م)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، ج٤، ص٢٦، ٤٢، ٥٢، ٣٦٣.
(٤) أبو الفتح عثمان، ابن جني(٣٩٢هـ/١٠٠٢م)، **المنصف في شرح كتاب التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة، ١٩٥٤م، ج١، ص١٨٠.
(٥) أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص٩٣.
(٦) المصدر ذاته، ص٩٣.

فالمفهوم الأول يسعى إلى إيجاد تركيب جديد تبعاً لتركيب سابق وهذا المفهوم يمثله قول المازني: « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[١]، أمّا المفهوم الثاني للقياس فهو عملية شكلية يتمّ فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به[٢].

وقد اختلف بعض الباحثين حول العلاقة القائمة بين هذين المفهومين، فمنهم من رأى أنه لا تغاير ولا تباين بينهما، فقالت الدكتورة منى إلياس: « والمفهومان ليسا بمتباينين تماماً بل هما متكاملان، فالقياس باعتباره أسلوب النظر في الكلام لاستخراج القوانين التي يجري عليها إنما هو محاولة التعبير عما يشتمل على جملة الوسائل المتبعة في استخلاص القوانين النحوية»[٣] في حين يرى بعض الباحثين أن هذين المفهومين يختلفان تمام الاختلاف[٤].

وأرى أن لكلٍّ من هذين المفهومين طبيعته الخاصة، فالقياس الأول قياس استقرائي يتناسب مع البيئة الأولى للنحو العربي، فقد كانت هذه المرحلة تتمثل في تقعيد القواعد النحوية، فكان الأساس الذي تستند إليه هو الاطراد والكثرة. فالقياس النحوي في بدايته كان بمثابة محاولة في إيجاد ضوابط عامة للظواهر اللغوية المختلفة.

وقد ذهب الدكتور عبده الراجحي إلى أن هذه العلل تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية إمّا بالرجوع إلى المعنى أو بتفسير الشكل التركيبي أو بكثرة الاستعمال[٥].

أمّا فيما بعد فقد اختلفت طبيعة الحياة اللغوية فأصبحت الأحكام النحوية ثابتة في كتب النحاة كما كانت الأحكام الفقهية ثابتة في كتب الفقهاء؛ ولكنَّ الأمر يحتاج إلى أن تكون هناك أصول تقوم على وضع قوانين جديدة للأحكام المستجدّة، فوجد النحاة أن الفقهاء عرفوا ما يسمى بالقياس الفقهي الذي يستند إلى أصول خاصة به وعن طريق هذا القياس يتمّ استنباط قواعد جديدة لتلك الأحكام المستجدّة، فتأثر النحاة بهذا النوع وعملوا به حتى أصبح من الأصول التي يقوم عليها النحو العربي. ومن هنا نجد أنه لا فرق بين المفهومين فالفرق بين العام والخاص.

ويرفض الدكتور فتحي الدجني أن يقال عن قياس سيبويه إنه قياس فطري، ويؤكد أن كتاب سيبويه مليء بالقياس الذي يقوم على استقراء لكلام العرب. ولا أرى وجهاً لهذا الرفض لأنه لا أحد ينكر القياس عند سيبويه ولكنَّ هذا القياس يمثّل النوع الأول ولا يمثّل النوع الثاني الذي ظهر

---

(١) ابن جني، **المنصف في شرح كتاب التصريف**، ج١، ص١٨٠.
(٢) انظر: علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص١٣.
(٣) منى إلياس، **القياس في النحو**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص٢١.
(٤) انظر: علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص١٣.
(٥) انظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج**، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦م، ص٨٠.

في القرن الثالث والرابع الهجريين[١].

فالقياس الفطري هو القياس الذي لم يتأثر بفلسفة أو منطق ولم يظهر فيه أيّ أثر للتعمق، وليس له صلة بالمسائل العقلية البحتة، فهو يقوم على مشابهة شيء بشيء. وهذا بلا شك هو النوع الذي ظهر في كتاب سيبويه.

---

(٤) انظر: فتحي عبدالفتاح الدجني، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، الطبعة الأولى، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م، ص٣٥ وما بعدها.

المبحث الثاني

أركـــان القـيـاس

وهي الأجزاء التي يتكون منها القياس ولا يتمّ إلا بها، فلا بدَّ لكل قياس من أربعة أشياء[١]:-

١- أصل وهو المقيس عليه.

٢- فرع وهو المقيس.

٣- علة جامعة.

٤- حكم.

أولاً: الأصل (المقيس عليه):-

وهو ما اطرد من المسموع عـن العـرب، وقـد حـدّه الأنبـاري بقولـه: « هـو الكـلام العربـي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»[٢]،ومن شروط المقيس عليه:

١- أن لا يكون المقيس عليه شاذاً خارجاً عن سنن القياس.

فالأصل في المقيس عليه أن يكون كثيراً مطـرداً، نحـو: قـام زيـدٌ، ورأيـت عمـراً، ومـررت بسعيدٍ. قال ابن جني: « جعل أهل علـم العـرب مـا اسـتمرّ مـن الكـلام فـي الإعـراب وغـيره مـن مواضع الصناعة مطّرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً.»[٣]

ولكنَّ الخلاف الذي وقع بين النحويين هو عدم تحديد (الكمّ) في الاطراد والقلة والشذوذ، وقد حاول ابن هشام أن يحدّد تلك المصطلحات إلا أنها لم تتسم بالدقة[٤].

وأرى أن عدم وجود الدقة في تحديد أغلب المصطلحات يعود إلى اختلاف النحاة في تحديد مفهوم المصطلح نفسه، كاختلاف النحاة في تحديد معنى الشاذ فقد حدّه ابن جني بأنه: « مـا فـارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره»[٥] في حين نرى البغدادي يحدّه بقوله: « إنّ الشاذ هـو الذي على خلاف القياس وإن كان كثيراً »[٦].

وكذلك المطرد فقد دار هذا المصطلح عند النحاة بالكثير والغالب كما دار القليل حـول النادر

---

(١) انظر: جلال الدين السيوطي، **الاقتراح**، ص٧١.

(٢) أبو البركات الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص٤٥.

(٣) ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م، ج١، ص٩٧.

(٤) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص٤٧.
وانظر: علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص ص٩٦-٩٧.

(٥) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٩٧.

(٦) عبدالقادر البغدادي، **شرح شواهد شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ج٤، ص٤.

والشاذ. وأرى أن الكثرة والقلة لا تقاس بالعدد أو بتحديد النسبة المئوية كما فعل بعض المحدثين، إنما تقاس بكمية الاستعمال والتداول ولا ينبغي أن نقيّد أنفسنا بأعداد أو نِسَبٍ مئوية في الحكم على المسألة.

٢- لا يقاس على الشاذ نطقاً ولا يقاس عليه تركاً.

كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوبٌ مصوون ومسك مدووف[١]. فلا يقاس على (مصوون، ومدووف) نطقاً. ولا يقال مثلاً (كلام مقوول)، ولا يقاس في النسب على (قرشيّ) و(ثقفيّ) حتى ولو كان كثيراً.

وقد استغنت العرب أيضاً عن ماضي (يذر) بـ(ترك). فليس كل ما ورد عن العرب يصلح أن يقاس عليه، فهناك خلاف واسع وآراء عدة في تحديد مفهوم الشاذ. وقد ذكرت سبب هذا الخلاف الناجم عن خلافهم في تحديد مفهوم الشاذ. وأستطيع أن أقول إن الشاذ بمفهومه العام هو ما يخالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية.

٣- ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس.

وفي هذا الشرط نرى النحاة قد خرجوا عن الأصل وأجازوا أن يكون المقيس عليه قليلا بشرط أن يوافق القياس، وقد عقد ابن جني باباً في جواز القياس على القليل، فقد أجاز النسب إلى قنوبة: قَنَبيّ، وإلى ركوبة: رَكَبيّ، وإلى حلوبة: حَلَبيّ قياساً على شَنَئيّ[٢].

ثانياً: الفرع (المقيس):-

وهو الركن الثاني من أركان القياس ويتمثل في صورتين:-

الأولى: قياس النصوص، وتظهر هذه الصورة واضحة في المراحل الأولى للقياس وهي مرحلة الاستقراء. وفي هذه الصورة يكون المقيس مجهول الحكم وغير منقول عن العرب فيقاس على المنقول عنهم، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله: «وقد نصَّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت «قام زيد» أجزت ظرف بشر وكرم خالد. قال أبو علي: إذا قلت (طاب الخُشْكنان) فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إيّاه قد أدخلته كلام العرب»[٣].

الثانية: وهو قياس الظواهر،ويكون المقيس في هذه الصورة معلوم الحكم لأنه قياس على القواعد

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ص ٩٧-٩٨.
(٢) انظر: تفصيل هذه المسألة في الفصل الثالث من البحث ص ٩٧.
(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٥٧.

لا على النصوص،ويجب أن يكون هناك علة تربط المقيس بالمقيس عليه للحصول على الحكم نفسه.

ومن أمثلة ذلك علة ربط ما لم يسمّ فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل، فالمقيس هنا معلوم الحكم وهو (الرفع) والعلة الجامعة بينهما هي (الإسناد).

ومن أمثلته أيضاً قياس جزم الأفعال على جرّ الأسماء، فقد ذكر النحاة أن الفعل المضارع أعرب لشبهه بالاسم من أوجه[١]. وبيّنوا أيضاً أن الجزم خاص بالأفعال كما أن الجرّ خاص بالأسماء، لذلك فقد تعذر جزم الأسماء كما تعذر جرّ الأفعال لأن الجزم دخل على الأفعال عوضاً من الجرّ في الأسماء[٢]. يقول سيبويه: « وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال»[٣].

ثالثاً: العلة:-

وهي الركن الثالث من أركان القياس، ومن أجل العلة يأخذ المقيس الحكم الذي في المقيس عليه وقد عرّفها الأنباري بقوله: « العلة دليلٌ على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الأساس العام »[٤] « وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه»[٥].

وقد بدأ بحث النحاة في العلة منذ وقت مبكر،وقد كانت البداية على شكل قواعد بسيطة ويرى البعض أنّ أوّل من علل النحو فذكر أسباب إعرابه عبدالله بن اسحاق الحضرمي المتوفى سنة (١١٧هـ)[٦] في حين يرى ابن جني أن أوّل من نقل استعمال التعليل عن العرب هو أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة(١٥٤هـ) ثم جاء بعد هذين العالمين الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي ذكر أن العرب قد نطقت على سجيتها وكانت العلل قائمة في عقولها وإن لم ينقل ذلك عنها[٧].

واتسم التعليل عند هؤلاء بالنظرة الجزئية حول القضية التي يعلّلونها، وكان تفسيراً للقواعد النحوية وخدمة لها إلى جانب الحرص الشديد على النصوص اللغوية.

---

(١) انظر: أبو البركات الأنباري، **كتاب أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قداره، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م، ص ص ٤٦-٤٧.

(٢) انظر: أبو البقاء العُكبري(٦١٦هـ/١٢١٩م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م، ج١، ص٦٥.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٤.

(٤) أبو البركات الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص١١٣.

(٥) علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص١١١.

(٦) انظر: ابن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، ج١، ص١٤.

(٧) انظر: أبو القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ/٩٤٨م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النفائس، ١٩٨٦م، ص٦٦.

أمّا من حيث طريقة بحث العلة وتعريفها وتقسيمها فقد تشعّبت الدراسات حول مفهوم العلة وأنواعها ومسالكها وقوادحها ويرجع هذا التشعّب إلى اختلاف عميق في منهج التعليل مما جعل بعض الباحثين يعتبرون تلك الدراسات في العلة إفساداً للنحو حتى أن بعضهم بالغ في ذلك فقال: « إن مبدأ العلة فاسدٌ من أساسه في الدراسات اللغوية وقد أدخل على نحونا كثيراً من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة »[١].

ومن العلماء الذين تكلّموا على العلل النحوية الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) فقد بسط القول في العلة وقسّمها إلى علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية نظرية[٢]. حتى وصل الأمر إلى أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني اللذين اهتمّا بمباحث العلة، فقد عقد ابن جني في الخصائص أبواباً متعدّدة في العلة وقد قارن بينها وبين العلل الفقهية والعلل الكلامية فوجد أن علل النحو أقرب إلى العلل الكلامية منها إلى العلل الفقهية لأن أصحاب الكلام يحيلون على الحسّ ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه[٣].

وقد وصل الأمر بالعلة إلى قمة التشعّب والتعقيد عند الأنباري والسيوطي من بعده، فقد نقل السيوطي عن العلماء تفريعات للعلة وصلت عند بعضهم أربعة وعشرين نوعاً[٤].

ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى وجوب دراسة المتخصصين للعلة وفلسفتها فيقول: « ومع أننا نؤمن في عصرنا بأن النحو ينبغي أن ييسَّر على الناشئة وأن تخرج من هذه العلل المعقّدة، نرى من الواجب أن يُعنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة وكل ما داخلها من فلسفة العلة، حتى يتبيّنوا تطوره وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تمّ لهذا العلم على أيدي أسلافنا من نضج واكتمال يحقّ للعرب أن يفخروا به»[٥].

والعلة ليست مجرد ركن من أركان القياس إنما هي محور التفكير القياسي واشكاليته الرئيسية[٦]، وذلك كقياس (إنْ) الشرطية التي تدخل في مواضع الجزاء كلّها على (همزة الاستفهام) التي هي أعمّ وأقوى في باب الاستفهام، فهم يتوسعون في استعمال (إنْ) الشرطية دون غيرها من حروف الشرط قياساً على توسعهم في استعمال همزة الاستفهام. أمّا علة قياس (إنْ)

---

(١) فؤاد ترزي، **في أصول النحو واللغة**، الطبعة الأولى، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م، ص١٧٩.
(٢) انظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ص ٦٤-٦٦.
(٣) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٤٨.
(٤) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص ص ٨٣-٨٥.
(٥) شوقي ضيف، **مقدمة الإيضاح**، ص هـ.
(٦) انظر: محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنُظم المعرفة في الثقافة العربية**، الطبعة الثالثة، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م، ص ص ١٥٨-١٧٠.

الشرطية على همزة الاستفهام فهي علة الشبه بينهما فوجه الشبه بينهما أنّ الهمزة هي أمّ الباب في الاستفهام كما أنّ (إنْ) الشرطية هي أمّ الباب في الشرط فكلاهما حرف له حق الصدارة في الكلام.[١] وكذلك (ما) العاملة عمل (ليس)، فعلة الشبه بينهما جعلت (ما) تأخذ حكم (ليس) ولكن بشروط[٢].

فالعملية القياسية التي يأخذ فيها الفرع حكم الأصل لا تكون إلا إذا اعتمدت على اشتراكهما في العلة، فالقياس كله يقوم على العلة.

رابعاً: الحكم:-

وهو الركن الرابع من أركان القياس، والغاية التي يطلبها النحاة من عملية القياس، ونتاج العلة التي توجد في كل من الأصل والفرع.

قسّم النحاة الحكم أول الأمر إلى قسمين الواجب والممتنع وبعدها تعدّدت الأحكام الناتجة عن القياس، فقسّم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام[٣]:-

١- **الواجب:** كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.

٢- **الممنوع:** كنصب الفاعل، وتقديمه عن الفعل، ورفع المفعول، ورفع المضاف إليه، وتعريف الحال والتمييز.

٣- **الحسن:** كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ كقول زهير[٤]:

وإنْ أتــاه خـليـلٌ يومَ مسألـةٍ يـقـولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَــــرِمُ

٤- **القبيح:** كرفعه بعد شرط المضارع، كقول الشاعر[٥]:-

يا أقْـرَعُ بنَ حـابـسٍ يا أقْـرَعُ إنّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْـــــرَعُ

فنلاحظ أن الفعل المضارع (تصرع) جاء مرفوعاً بعد شرط المضارع والأصل أن يكون مجزوماً لذلك أخذ في هذا الموقع حكم القبيح.

٥- **خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل في نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً.

---

(١) انظر: ابن يعيش(٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، ج١، ص٨٢.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص١٠٨.
(٣) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص٢٩.
وانظر: محمود فجّال، **الإصباح في شرح الاقتراح**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م، ص٤٧.
(٤) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٦٦.
(٥) انظر: المصدر ذاته، ج٣، ص٦٧.
وانظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ج٢، ص٦١.

٦- الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

ويظهر أن النحاة قد تأثروا في هذه التقسيمات المختلفة للحكم النحوي بتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي مما يؤكد التأثر الواضح لعلماء النحو بأصول الفقه. فقد ذهبنا في هذا البحث إلى أن أثر أصول الفقه واضح في أصول النحو وهذا لا يقتصر على الحكم فقط إنما يتعدّى ذلك إلى العلة ومن قبلها إلى المقيس والمقيس عليه، فأركان القياس وما يتعلق بها من أحكام فيها الأثر الواضح والعلاقة المميّزة لأصول الفقه.

المبحث الثالث

أنواع القياس التقليدية

قسَّم أبو البركات الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧هـ) القياس إلى ثلاثة أنواع: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد.

وهذه الأنواع الثلاثة هي التي تناولها النحاة وتحدثوا عنها إلا أنَّ هناك أنواعاً أخرى ظهرت عند آخرين منهم وفصّلوا البحث فيها، وقد عُرفت بصور القياس، فكانت الأنواع الثلاثة هي التي قامت عليها الصور الأخرى، وبعد أن نبين الأنواع التقليدية للقياس سنعرض أبرز صور القياس التي ظهرت عند النحاة. أمّا الأنواع الثلاثة فهي:-

أولاً: قياس العلة:-

وهو أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل نحو: حمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد[١]. فقال الأنباري: « والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو ترتيب القياس »[٢].

وقياس العلة قياس صحيح لأنه يوجب غلبة الظن، ويقسم إلى ثلاثة أقسام[٣]:-

١- **قياس الأولى**: وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل. ومثال ذلك: جواز (غُضْنَ) بدلاً من (اغضُضْنَ) قياساً على (قِرْنَ) بدلاً من (اقررْنَ) وهذا النوع هو الذي يعرف بـ(حمل أصل على فرع).

٢- **قياس الأدنى**: وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل. ومثال ذلك: بناء اسم الزمان المتصل بالفعل المضارع أضعف من بنائه حين اتصاله بالفعل الماضي. وهذا النوع الذي يعرف بـ(حمل ضدّ على ضدّ).

٣- **قياس المساوي**: وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء ومثال ذلك: مَنْع تقديم خبر (ليس) عليها، قياساً على (عسى) فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وعلة المنع عدم تصريف الفعل وهذه العلة يستوي فيها (ليس) و(عسى).

---

(١) انظر: أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص١٠٥.
(٢) المصدر ذاته، ص٩٣.
(٣) انظر: جلال الدين السيوطي، **الاقتراح**، ص ص ٧٤-٧٩.
وانظر: محمد الخضر حسين، **القياس في اللغة العربية**، الطبعة الثانية، دار الحداثة،١٩٨٣م،ص ص٧٧-٧٨.

ثانياً: قياس الشبه:-

وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معرباً كالاسم.

وذهب الأنباري إلى أن قياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به لأنه يوجب غلبة الظن كما هو الحال في قياس العلة[١].

ثالثاً: قياس الطرد:-

وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة. وقد اختلف النحاة في كونه حجّة وانقسموا بذلك إلى فريقين:

الأول: منهم من ذهب إلى أنه ليس بحجة، لأنّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن.

وذلك لو علّلت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف، ولو علّلت إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الإعراب في كل اسم غير منصرف. فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف. بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء. وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها علم أن مجرد الطرد لا يُكتفى به، فلا بدّ من إخالة وشبه[٢].

الثاني: ذهبوا إلى أنه حجة، وقالوا إن الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص، وهذا موجود ههنا. وربما قالوا: عجز المعترض دليل على صحة العلة، وربما قالوا: نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه.

ولم يأخذ الأنباري بهذا النوع وقد اعتبره ليس بحجة وردّ على من قال بأنه حجة وفنّد أقوالهم[٣].

ونجد أن الأنباري في قبوله قياس العلة والشبه ورفضه لقياس الطرد يتابع الفقهاء ويورد نفس الحجج ونفس الاعتراضات الواردة في أصول الفقه مما يؤكد على أن طرق الإثبات والإبطال واحدة وهذا يرجع إلى تأثر النحو العربي بأصول الفقه.

---

(١) انظر: أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص ص ١٠٧-١٠٨.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ص ص ١١٠-١١٢.
(٣) انظر: المصدر ذاته، ص ص ١١٠-١١٢.

المبحث الرابع

صور القياس

ظهر القياس في عدة صور مختلفة، وكان ذلك نتيجة اختلاف النحاة في المسألة التي يتناولونها ومن أبرز صور القياس التي عُرفت عند النحاة:-

١- حمل فرع على أصل:-

كإعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد مثل: (قيمة: قِيَم) و(ديمة: دِيَم) أو تصحيحه لصحة المفرد مثل: (زوج: زوَجَة) و(ثور: ثِوَرَة)[١].

فالأصل هو الكلمة المفردة والفرع هو جمعها، فقد أجري الإعلال في جمع الكلمة لأنه قد أجري في الكلمة المفردة.

٢- حمل أصل على فرع:-

كإعلال المصدر لإعلال فعله مثل:(قام:قياماً) أو تصحيحه لصحة فعله مثل:(قاومت:قواماً)[٢].

فالأصل هنا المصدر (قياماً) وقد أجري فيه الإعلال قياساً على الإعلال الذي أجري في الفرع وهو الفعل (قام).

وقد رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء، فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه، تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما[٣].

٣- حمل نظير على نظير:-

وقياس النظير على النظير ثلاثة أنواع:-

الأول: قياس نظير على نظير في اللفظ:-

ومن أمثلته: دخول (لام) الابتداء على (ما) النافية كقول الشاعر[٤]:-

ولو نُعْطى الخِيارَ لما افْتَرَقْنا ولكن لا خِيارَ مع اللّيالي

حملاً لها في اللفظ على (ما) الموصولة. فـ(ما) النافية نظيرها في الاستعمال (ما) الموصولة، وأن لام الابتداء تدخل على (ما) الموصولة بكثرة. وفي البيت السابق دخلت لام الابتداء على (ما) النافية باعتبارها تدخل على (ما) الموصولة.

---

(١) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص٧٤.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ص٧٤.
(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص ص ٩١-١٠٥.
(٤) نور الدين الأشموني(٩٠٠هـ/١٤٩٥م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج٣، ص٢٩٤.

الثاني: قياس نظير على نظير في المعنى:-

ومن أمثلته جواز (غير قائمٍ الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز لأنّ المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر(١).

الثالث: قياس نظير على نظير في اللفظ والمعنى معاً.

ومن أمثلته أن جمهور النحاة منعوا (أفعل التفضيل) أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة(٢).

٤- حمل ضدّ على ضدّ:-

ومن أمثلته النصب بـ(لم) حملاً على (لن) كقول الشاعر(٣):

مِنْ أيِّ يَـوْمَـيَّ مِنْ المـوتِ أفِـرْ أيـوم لم يُـقْـدَرَ أم يـوم قُـدِرْ

وهذا بيان لوجه النقيضية، وأن كل واحدة تدل على نقيض ما تدل عليه الأخرى(٤).

فـ(لم) حرف نفي وجزم وقلب، وقد نصبت الفعل المضارع (يُقْدَرَ) قياساً على (لن) التي هي حرف مصدري ونصب ونفي للمستقبل. وهذان الحرفان يجمعان الضدّين في المعنى ومع هذا فقد تمّ قياس ضدّ على ضدّ.

أمّا من حيث السماع والقياس فيمكن أن نقسّم القياس إلى أربعة أقسام أيضاً هي: مطرد في القياس والسماع، ومطرد في السماع لا القياس، ومطرد في القياس لا السماع، وشاذ في القياس وفي السماع(٥).

أما من حيث علاقة القياس بالشذوذ فقد ذكر ابن جني أنه يقع في أربعة أقسام أيضاً هي: مطرد في القياس والاستعمال، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال.

ونلاحظ أن أقسام القياس من حيث علاقته بالسماع وعلاقته بالشذوذ لا فرق بينها؛ فأقسام القياس من حيث علاقته بالسماع هي نفس أقسام القياس من حيث علاقته بالشذوذ وسنقدم أمثلة على ذلك في الفصل الثالث من البحث(٦).

---

(١) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص٧٨.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ص٧٨.
(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٩٤. وانظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، ج٣، ص٢٣٨. وانظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢م، ص ص ٣٦٥-٣٦٦.
(٤) انظر: محمود فجّال، **الإصباح في شرح الاقتراح**، ص ص٢٠٧-٢٠٨.
(٥) انظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار العربية**، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ص١٤-١٥.
(٦) انظر: الفصل الثالث من هذا البحث، ص ص٩٥-٩٦.

المبحث الخامس

أثر علم الكلام وأصول الفقه في القياس النحوي

كان علم الكلام وعلم أصول الفقه أشدّ العلوم الإسلامية أثراً في الدرس النحوي وذلك لوجود صلة قوية تربط هذين العلمين بعلم النحو وهي صلة هذه العلوم كلّها بالقرآن الكريم. وقد خضع علم النحو للعديد من الأصول والمقاييس الفقهية والكلامية.

ومن أمثلة تأثر علماء النحو بأصول الكلام والفقه ما ذكره ابن جني عندما قام بتأليف كتاب الخصائص قال: « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين من أوله»[١] ويقول ابن جني في حديثه عن العلل النحوية: « اعلم أن علل النحويين -وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين»[٢]. فقد كان ابن جني متأثراً إلى حدّ بعيد في تقسيم الفقهاء لعللهم، وكان هذا التأثر واضحاً في تقسيمه للعلة وبيان مسالكها وقوادحها، وفي حديثه أيضاً عن علة العلة ودوران العلة، وهذا دليل واضح يؤكد أثر العلة الفقهية في تناول ابن جني لدراسته للعلة النحوية.

وقد وصل تأثر النحاة إلى تأليف الكتب النحوية على غرار كتب الفقه، فحاول بعض النحاة وضع كتب في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين متأثرين بما وضع الفقهاء من كتب في مسائل الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة ومن أهمها (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري.

وهناك كتاب آخر للأنباري هو (لمع الأدلة في أصول النحو) يظهر فيه أثر أصول الفقه واضحاً إلى جانب اعتراف الأنباري نفسه أنه ألّف أصول النحو « على حدّ أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول كما أنّ الفقه معقول من منقول ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما»[٣].

وفي تعريفه لأصول النحو يقول: « اعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أنّ معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله»[٤].

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٢.
(٢) المصدر ذاته، ج١، ص٤٨.
(٣) الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص٥٥.
(٤) الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص٢٧.

وقد تأثر السيوطي بأصول الفقه في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) فقد استعار منها العديد من المصطلحات والمفاهيم والتقسيمات إلى جانب المنهج في التأليف، فذكر في تعريفه بكتاب الاقتراح أن علم أصول النحو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه[١]. وقال عن أصول النحو إنه: « علم يُبْحَث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»[٢].

ولهذا نجد أن النحاة وضعوا أصولاً تشبه الأصول التي وضعها الفقهاء لفقههم، وهذا مؤشّر على مدى ارتباط علوم العربية بالعلوم الشرعية؛ فأصول الفقه هي: القرآن الكريم والسنة النبوية ثم القياس، وبعد ذلك يأتي الإجماع والاجتهاد. فنظرة النحويين في السماع هي كنظرة الفقهاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، ونظرتهم في القياس هي نفس ما يقابله عند الفقهاء وكذلك الإجماع فقد أورد ابن جني في أحد أبوابه « إجماع أهل العربية متى يكون حجة»[٣]، فالباحث في أصول النحو يجد الأمر واضحاً في مدى تأثرهم بالأصوليين[٤].

وأرى أنه لا إنكار لمثل هذا الأثر لأن أصول النحو لم تقم إلا خدمة للدين الإسلامي، وحفاظاً على لغة القرآن الكريم، والمتتبع لهذا الأمر يجد أن العديد من الأصول التي استند عليها أصحاب القياس النحوي هي في ذاتها أصول فقهية، فقد تأثر علماء النحو بالمحدّثين والأصوليين ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الأصل الذي أخذ به النحاة حين قالوا بأنه لا تعارض بين القياس والسماع وإذا عارض القياس السماع وجب طرح القياس والأخذ بالمسموع، وهذا الأصل له دلالة واضحة على مدى التأثر الحاصل بالأصوليين فمن الأصول المشهورة في الفقه « لا قياس مع النص »[٥].

---

(١) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص١٧.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ص٢١.
(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٨٩.
(٤) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١م، ص ص ١٢٤-١٢٧.
(٥) محمد محمود فرغلي، **بحوث في القياس**، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص١٠.
وانظر: محمد سلام مدكور، **أصول الفقه الإسلامي**، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٣٣.

المبحث السادس

إنكار القياس

لقد كان أمر القياس ثابتاً ومعمولاً به عند جميع النحاة من المدرستين البصرية والكوفية، فقد كان لكلٍّ منهما مذهب خاص في القياس، ولم يتجرأ أحد من نحاة كلا المدرستين على إنكار القياس. يقول الأنباري: « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»[١] إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة (٥٩٢هـ) رافضاً القياس وتعليلاته ومهاجماً العامل ومعمولاته.

تمكّن ابن مضاء القرطبي من القيام بثورة على النحو وذلك عن طريق نقله منهج التفكير الثوري على الأوضاع الفقهية الجامدة إلى النحو وأصوله، وأسسه وفروعه. فقد كان ابن مضاء متأثراً في هذه الثورة بالثقافة التي تلقاها والتي دعته إلى التمرد في الخروج على المألوف، إلى جانب المذهب الفقهي الذي تأثر به إلى حدّ بعيد وهو المذهب الظاهري.

فقد كان هذا المذهب « لا يعترف بالتقليد في الفقه وإنما يدعو إلى الاجتهاد فيه»[٢]، كما أنهم قالوا: « لا يجوز الحكم -البتّة في شيء من الأشياء كلها- إلا بنص كلام الله تعالى، أو نص كلام النبيﷺ، أو بما صحّ عنهﷺ من فعل أو إقرار أو إجماع من جميع علماء الأمة كلها ...»[٣].

ومن أبرز فقهاء هذا المذهب (ابن حزم الظاهري) فكان لا يأخذ إلا بالكتاب والسنة، فقد شنّع ابن حزم على من أخذوا بالقياس وبيّن أن العمل بالقياس يؤدي إلى تحليل الحرام، وتحريم الحلال[٤]. « وهذا ما فعله ابن مضاء في نحوه فنراه يجتهد فيه اجتهاداً مطلقاً فلا يأخذ بالتقليد وإنما يحترم النص، ويقف أمامه، ويقرر ما يراه فيه دون زيادة أو نقصان »[٥]. لذلك نرى أن موقف ابن مضاء من القياس جاء متأثراً بصورة مباشرة بمذهبه الفقهي.

---

(١) الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص٩٥.

(٢) معاذ السرطاوي، **ابن مضاء القرطبي وجهوده في النحو**، الطبعة الأولى، عمّان-الأردن، ١٩٨٨م، ص٨٨.

(٣) ابن حزم الظاهري(٤٥٦هـ/١٠٦٤م)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م، ج٧، ص٥٥.

(٤) انظر: المصدر ذاته، ج٨، ص١٤.

(٥) معاذ السرطاوي، **ابن مضاء القرطبي وجهوده في النحو**، ص٨٨.

ألغى ابن مضاء العلل الثواني والثوالث كما ألغى نظرية العامل لكثرة تأويلاتها وتقديراتها إلى أن وصل به المطاف إلى إلغاء القياس، وأخذ يبين فساده في النحو من خلال بعض الأمثلة من أقيسة النحاة.

ومن الأمثلة التي طرحها: إعراب الفعل المضارع لشبهه بالاسم فيرفض التعليل الذي ذكره النحاة من أن الإعراب أصل في الأسماء فرع من الأفعال وأن الفعل المضارع أعرب لشبهه الاسم من طريقين[١]:-

الأولى: أن الفعل المضارع يكون عاماً ويتخصص مثل الاسم، فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم، وكذلك الفعل المضارع فإن الفعل (يذهب) يصلح للحال والاستقبال أما إذا دخلت عليه (سوف) فإنه يختص بالمستقبل.

الثانية: أن لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم. ومن أمثلته:-

(إنّ زيداً ليقوم) و(إنّ زيداً لقائمٌ).

وقد رفض ابن مضاء هذا التعليل وقال: إنّ إعراب المضارع أصل فيه مثّله في ذلك مثل الاسم. وإن هذه العلل لا تثبت بالتمحيص، فكل ذلك تمحل وتزيّد لا تدعو إليه الحاجة[٢].

ويظهر تأثر الدكتور شوقي ضيف بنظرية ابن مضاء القرطبي واضحاً من خلال مقدمته لكتاب (الردّ على النحاة) وكتاب (تيسير النحو). فقد ذكر في الثاني أن ابن مضاء مهّد لتخليص النحو من صعابه وتعقيداته، غير أن مخالفيه من النحاة في زمنه وبعد زمنه صمّوا آذانهم عن دعوته، وظلّوا يؤلفون مطوّلاتهم النحوية الضخمة حاملة العديد من مسائل النحو العويصة والتي تحتاج إلى وقت وجهد في فهمها[٣]. وقد نلمس هذا الرأي أيضاً عند الدكتور طه حسين ويتضح ذلك من قوله: « لقد دعونا نحن إلى هذه الفكرة منذ سنين متأثرين بالعقلية الحديثة بعد أن تزوّدنا بالثقافة الغربية، وبعد أن رأينا نحو اللغات الأجنبية ميسّراً، فأردنا أن نكون كغيرنا موفوري الحظ من التحضر الحديث، نقيم نحونا على الظواهر الطبيعية المحضة »[٤].

وأرى أن التطور مرغوب فيه إذا كانت غايته التيسير والتسهيل ولكن شريطة أن لا يخدش اللغة، فالقياس الذي أنكره ابن مضاء وغيره ممن تأثروا به لم يأت إلا خدمة لهذه اللغة وحفاظاً لها من الضياع والتلف، ولا أرى أن القياس الذي التزم به النحاة الأوائل يقوم على تعقيد اللغة

---

(١) ابن مضاء القرطبي، **الردّ على النحاة**، مقدمة الكتاب، ص ص٣٨-٣٩.

(٢) انظر: شوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج جديد**، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص٢٤.

(٣) انظر: المرجع ذاته، ص ص٢٤-٢٥.

(٤) طه حسين، "كتاب الردّ على النحاة"، **مجلة مجمع اللغة العربية**، ج٧، القاهرة، ١٩٥٣، ص٧٧.

وإبعادها عن الاستعمال الصحيح فالقياس لم يأت إلا خدمة وتسهيلاً للعرب في النطق على غرار لغتهم وقياس ما هو جديد على ما سمع عن العرب. فالأساس الذي يقوم عليه أن لا يخالف السماع. وهذا ما عبّر عنه أبرز أعلام النحو والذين عُرف عنهم القياس فقد قال أبو علي الفارسي:« ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس لوجب إطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع»[١]. وقال أيضاً:«إذا جاءت الرواية لم تُردّ بالقياس»[٢]. فهو وسيلة لإغناء اللغة وترقيتها فهو النظرية أو الحكم الذي اهتدى إليه القدماء عن طريق نصوص العرب[٣].

إن المتتبع لهذا الأمر يجد أن النحاة الذين أخذوا بالقياس لم يهملوا النص لأن السماع يبطل القياس ولكن القياس لا يبطل السماع ولا تعارض بين القياس والسماع.

والقضية الأخرى هي أن هناك ضوابط وقواعد للقياس يجب التقيد بها، وبذلك يكون القياس بمثابة الميزان الذي يرجع إليه كل ناطق للغة لضبط ما يقول.

وأرى أن قضية التيسير في النحو قضية مختلفة عن قضية إنكار القياس وليست تابعة لها، فالتيسير النحوي مرغوب فيه من أجل تقديم الخدمة لأبناء اللغة العربية ولكن هذا الأمر لا يمنع من تقديم الدراسات المتخصصة والمتعمقة في العلة والتعليل والجوانب التي تحفظ للغة العربية كيانها ومكانتها بين لغات العالم فهي لغة القرآن الكريم والمعجزة التي أنزلها الله سبحانه وتعالى على العرب.

وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين بعيداً في هذا الموضوع حتى وصل بهم الأمر إلى الإساءة لمن يأخذ بالقياس. قال الدكتور إبراهيم أنيس:« ولست أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسات اللغوية العربية قد أسيء فهمه وأسيء استعماله بقدر ما أسيء فهم واستعمال مصطلح القياس »[٤]. ويأتي الدكتور تمام حسان ويقول:« وأكبر دليل على فشل القياس النحوي وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لا يمنع تعارض النتائج التي يوصل إليها عن طريقه كما رأينا، ومغزى ذلك أن منهج البحث في اللغة ينبغي أن يقوم على الاستقراء والوصف لا على القياس والمعيار»[٥].

ومن الجدير بالملاحظة أن رأي الدكتور تمام حسان فيه إجحاف بحق القياس، وقد هاجم هذا

---

(١) ابن جني، **المنصف**، ج١، ص٢٧٩.

(٢) أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ/٩٨٧م)، **الحجة للقرّاء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٩٨٤، ج٢، ص٧٩.

(٣) انظر: عبد الجبّار القزّاز، **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين**، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص٢٩٤.

(٤) إبراهيم أنيس، **طرق تنمية الألفاظ في اللغة**، (د.ط)، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧م، ص١٥.

(٥) تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، (د.ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت)، ص٤٤.

الباحث النحاة القدامى في التزامهم بمنهج القياس هجوماً شديداً فقد قال:« ولكنّ النحاة يودون إجراء القياس أيّاً كانت صورته، لأن القياس كان لعبتهم التي يتسلون بها في هذه الدراسة الهامة»[١].

وهذا بحدّ ذاته اتهام خطير موجّه لأبرز أعلام النحو العربي الذين غرسوا بذور القياس في متون مصنفاتهم. ولا أرى أن حرص هؤلاء المحدثين على اللغة أشدُّ من حرص الخليل وسيبويه وغيرهم من أئمة النحو واللغة والذين ستبقى كتبهم وآراؤهم شموساً تضيء لنا وللأجيال القادمة طريق العلم.

وبذلك نجد أن العديد من الباحثين المعاصرين يذهبون في العلة مذاهب مغايرة لما هو موجود عند علمائنا الأوائل منطلقين من تأثرهم بالمناهج الغربية الحديثة في دراسة اللغة فأخذوا في تطبيق هذه المناهج على النحو العربي، فذهبوا إلى إنكار قضية العامل التي أنكرها ابن مضاء من قبل وذهبوا إلى إنكار العلل وعدّوها زائفة لا تمت إلى العقل والواقع بصلة[٢].

وفي الوقت نفسه نجد من يذهب إلى أن ابن مضاء لم ينكر القياس في النحو، وأن هذا لم يثبت لا عن ابن مضاء ولا عن غيره[٣]. في حين نجد من يؤكد على أنّ الدعوة التي جاء بها ابن مضاء قامت على إلغاء نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث وإلغاء القياس وإلغاء التمارين غير الواقعية[٤].

---

(١) تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص٤٤.

(٢) انظر: عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص١٤٨.

(٣) انظر: عفاف حسانين، **في أدلة النحو**،الطبعة الأولى،المكتبة الأكاديمية،القاهرة،١٩٩٦م،ص ص١٤٦-١٥٥.
وانظر: سعيد الزبيدي، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، ص٨٠.

(٤) انظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، الطبعة الثالثة، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ص٣٩٨.

المبحث السابع

القياس البصري والقياس الكوفي

القياس البصري:-

ظهرت المدرسة البصرية التي اعتمدت على العقل أكثر من اعتمادها على الرواية والنقل قبل ظهور المدرسة الكوفية. وقد كانت متأثرة إلى حدّ ما بمنهج الفلاسفة والمنطقيين. ونتيجة لهذا الأثر الواضح فإنهم أكثروا من استخدام التعليل والتأويل والتقدير في النحو.

وقد ذهب عدد من الباحثين القدامى والمعاصرين إلى دراسة منهج كلٍّ من هاتين المدرستين مقدّمين إحداهما على الأخرى.

أمّا منهج المدرسة البصرية في القياس فيتلخص بالأمور الآتية:

١- تقديم السماع على القياس: لقد كان البصريون يؤثرون السماع على القياس، وعندما أخذوا بالقياس لم يأخذوا به إلا بعد أن توافرت فيه الشروط والقيود التي تحقق له السلامة. فهم لا يقيسون على ما لم يرد عن العرب فالاعتماد في الأصل عندهم كان على السماع. وقد رصدت الدكتورة خديجة الحديثي مجموعة من أقوال سيبويه التي توضح هذا المنهج مثل[١]:« وهي كثيرة ويؤخذ بها في قراءة القرآن والأشعار » أو « وهو جيّد بالغ وهو كثير في كلام العرب » أو« وهي أكثر في كلامهم وهي الجيّدة » أو « أكثر كلام العرب ».

وقد بنى البصريون قياسهم على الكثير المطّرد من كلام العرب المسموع، وأول هذا المسموع القرآن الكريم، فهو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلم يلتفت البصريون إلى كل ما سمع عن العرب بل أخذوا يختارون ما يتفق مع الأصول العامة للغة ويصدرون أحكاماً على ما لم يوافق المسموع عندهم مثل: القليل، والنادر، والشاذ. قال سيبويه :« وزعم ناسٌ أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، وجعلوا لولايَ موافِقة للجرّ، وني موافِقة للنصب، كما اتفق الجرّ والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجهٌ رديءٌ لما ذكرتُ لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطّرد وأنت تجد له نظائر»[٢].

ومن أمثلة تقديم السماع على القياس رَفضُ البصريين قياس (مَفْعَل) و (فُعال) على نحو

---

(١) انظر: خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، رقم(٣٧)، ١٩٧٤م، ص ص٩٥-٩٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٧٦.

(مَثْنَى و ثُلاث) من خمسة إلى تسعة لعدم سماعهم عن العرب. قال الله تعالى: ﴿ **فانكحوا ما طاب لكم من النساءِ مَثْنَى وثُلاث ورُبَاع**﴾[١] وقوله تعالى:﴿**جاعلِ الملائكةِ رسلاً أولي أجنحةٍ مَثْنَى وثُلاث ورُبَاع**﴾[٢]. أما الأعداد من (خمسة) إلى (تسعة) فلم يسمع فيها بناء (مَفْعَل) و(فُعَال).

٢- إن القياس البصري قد ظهر بعد استقراء كلام العرب وجمع الشواهد، وبعد وضع القاعدة العامة التي يقيسون عليها المسائل الجزئية الأخرى عندما تشترك العلة بينهما، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

أ- نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة جوازاً بعد (لام التعليل) ووجوباً بعد (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلا) وبعد (فاء) السببية و(واو) المعية إذا كانتا مسبوقتين بنفي محض أو طلب بالفعل كالأمر والنهي والاستفهام. فقد ذهب البصريون إلى أنّ (فاء) السببية يُنْتَصَب الاسم بعدها على إضمار (أنْ)، قال سيبويه: « اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ)»[٣]. وقد أكد المبرّد ذلك أيضاً فذهب إلى أن قول الشاعر[٤]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليك إذا فَعَلْت عظيم

أنه لا يجتمع أن تنهى وتأتي مثله ولو جزم كان المعنى فاسداً[٥].

ب- إضمار (ربّ) بعد الواو، نحو قول الشاعر[٦]:

وليلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرْخَى سُدولَهُ عَلَيَّ بأنواعِ الهُمومِ ليَبتلي

فالواو في (وليلٍ) واو (ربَّ) المحذوفة والاسم الذي يأتي بعدها مجرور بـ(ربَّ) المحذوفة فمن خصائص (ربَّ) أنها تحذف ويبقى عملها ولا يكون ذلك في غيرها إلا نادراً[٧].

ج- حذف الخبر بعد مرفوع (لولا) نحو: قول الله تعالى:﴿ **ولولا نعمةُ ربّي لكنت من المحضرين**﴾[٨] وكقولنا: لولا عبدُالله للقيتك، فذكر الخليل وسيبويه أن حذف الخبر قد كَثُر في

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة النساء، مدنية، آية رقم ٣.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة فاطر، مكية، آية رقم ١.
(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٨.
(٤) عبدالقادر البغدادي(١٠٩٣هـ/١٦٨١م)، **خزانة الأدب ولب لسان العرب** ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م، ج٨، ص٥٦٧.
(٥) انظر:أبوالعباس المبرّد(٢٨٥هـ/٨٩٨م)،**المقتضب**،تحقيق:محمدعبدالخالق عضيمة،(د.ط)،عالم الكتب،ج٢،ص٢٦.
(٦) **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ص١٨.
(٧) انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، ج١، ص ص١٥-١٦.
وانظر: الحسن بن القاسم المرادي(٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص٤٥٤.
(٨) **القرآن الكريم**، سورة الصافات، مكية، آية رقم ٥٧.

استعمال العرب بعد مرفوع (لولا)[١]، وذهب المبرّد من بعدهم إلى هذا الرأي أيضا[٢].

٣- يجب أن تكون اللغة التي يقاس عليها فصيحة مختارة، وكانت لغة قريش هي أفصح القبائل لأنها « أجود العرب [انتقاءا] للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس »[٣]. ولذلك كان قياسهم يرتكز على سماعهم من العرب الموثوق بعربيتهم لكي يضعوا القواعد المطّردة ثم يحدّدوا ما يخالف هذا الكثير المطّرد ويحاولون تأويله وكلّ هذا كان من أجل الحفاظ على اللغة وسلامة ضبطها فـقـعّدوا القواعد على الكثير الغالب، قال عبدالملك بن نوفل: « سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء البصري أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفت فيه العرب وهم حجّة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»[٤].

٤- لقد برع البصريون في القياس إلى درجة عالية؛فنظروا إلى الأعمّ الأغلب فجعلوه قاعدة، وجعلوا ما جاء على خلافها شاذاً لا يصحّ الإتيان بمثله،قال سيبويه: « وإذا كان الاسم على بناء (فـعّال) نحو:(حَذام) و(رَقـّاش) لا تدري ما أصله أمعدولٌ أم غير معدول أم مؤنث أم مذكر فالقياس فيه أن تصرفه لأنّ الأكثر من هذا الباب مصروف غير معدول مثل الذهاب والصّلاح والفساد والرّباب»[٥].

فذهب سيبويه إلى صرف أسماء (حَذام) و(رَقـّاش) لأنّ الأكثر من هذا البناء مصروف، وبذلك نجد سيبويه يأخذ بالقاعدة العامة ويبني حكمه على الكثير المطرد، فمذهب أهل الحجاز أنّ مثل هذه الأسماء تبنى على الكسر وأنها غير مصروفة مثل: « هذه حَذام، ورأيتُ حَذام، ومَرَرْتُ بحَذام » وأن منع الصرف لا يجوز لأن أسباب المنع لم تجتمع فيه[٦].

ومن الأمثلة على اهتمام البصريين بحدّ الكثرة قول سيبويه: « أمّا الألوانُ فإنها تبنى على (أفْعَل) ويكون الفعل على فـَعِل يَفْـعَل، والمصدر على فـُعْلة أكثر»[٧].

---

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص١٢٩.
(٢) انظر: المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص ص٧٦-٧٨.
(٣) جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٨٧م، ج١، ص٢١١.
(٤) الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص٣٩.
(٥) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٢٥.
(٦) انظر: المبرّد، **الكامل في اللغة والأدب**، مؤسسة المعارف، بيروت، ج١، ص٢٨٠.
وانظر: بهاء الدين بن عقيل(٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، مطبعة منير، بغداد، (د.ت)، ج٢، ص٣٣٦.
(٧) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٢٥.

وينقل سيبويه عن الخليل :« وسألته عن رمّان فقال: لا أصرفـُه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعْرف»[١].

فالقياس عند البصريين يجب أن يكون على ما كثر واطّرد. فأمّا القليل فيحفظ ولا يقاس عليه وقد طالب المبرّد بعدم الالتفات إلى الشواذ والنوادر وطالب الأخذ بالكثير المطّرد[٢].

فقد ذهب المبرّد إلى منع القياس على النادر في السماع الشاذ في القياس فيقول: « وقد قال قوم في جمع شهيّة: شَهَاوي. فهذا عندهم قياس من قال في مطيّة: مَطَاوي. وليس القول عندي ما قالوا، ولكنّه جمع شَهْوَى. وهو مذهب أكثر النحويين»[٣].

وأرى أن نحاة البصرة قد جعلوا للقياس مكانة كبيرة في إصدار الأحكام المتعلقة بالقضايا اللغوية فظهرت عندهم القاعدة المشهورة في القياس وهي أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

القياس الكوفي:-

كان ظهور المدرسة الكوفية ردّ فعلٍ لوجود المدرسة البصرية، فقد اعتمدت هذه المدرسة على الرواية أكثر مما تعتمد على العقل، وقد كان تأثر الكوفيين بمنهج القرّاء والمحدّثين واضحاً، لذلك فإننا لا نجدهم قد اعتمدوا في نحوهم على التعليل والتأويل والتقدير إلا في مسائل قليلة لأن المنهج العام الذي كان يقوم عليه النحو الكوفي يقدّم النقل على غيره.

ويتلخص منهج المدرسة الكوفية في القياس بالأمور الآتية:

١- احترم الكوفيون كل ما سمع عن العرب، فكانوا إذا سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا له. وقد خضعت أصول الكوفيين إلى كل مسموع وقاسوا على كل ما وصلهم عن العرب مما صحّت روايته عندهم.

ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه الكسائي من جواز الجزم بـ(لن)، والنصب بـ(لم)، والجرّ بـ(لعلّ) معتمداً على الشواهد النادرة[٤].

وكذلك ما ذهب إليه الفرّاء من جواز دخول اللام على خبر(لكنّ) محتجاً بقول الشاعر النادر[٥]:

يَلومُونَنِي في حبِّ لَيْلى عَوَاذِلي ولكنَّنِي عَنْ حُبِّها لَكَمِيدُ

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢١٨.
(٢) انظر: المبرّد، **الكامل**، ج١، ص٢٣ و ص١٩٩.
(٣) المبرّد، **المقتضب**، ج١، ص١٤٠.
(٤) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٥.
(٥) انظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٨٧م، ج١، ص٢٠٩.

٢- توسَّع الكوفيون في القياس، فلم يقفوا عند المستعمل الشائع على الألسنة، ولم يقفوا في قياسهم عند أعراب البدو إنّما وسَّعوا الأمر ليشمل الحضر من العرب الذين قد يكون اللحن قد دخل على ألسنة بعضهم، فلم يحدّدوا لشواهدهم زماناً ومكاناً كما فعل البصريون بل أخذوا اللغة بلا تحديد، فقد أخذوا عن أعراب بغداد والكوفة، ولم يحدّدوا المسموع من حيث فصاحة المتكلم به وكونه من قبائل معينة فقد قال الكسائي[١]:-

إنما النحو قياسٌ يُتَّبع ... وبه في كلِّ أمر يُنتفع

ومن أمثلة توسّع الكوفيين في القياس ما يلي:-

أ- ذهب الكسائي إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر بدليل ما جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات (إنّك وزيدٌ ذاهبان) وكذلك عطف (الصابئون) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر في قوله تعالى:﴿**إنّ الذين آمنُوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخر وَعَمِلَ صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يَحْزنون**﴾[٢].

ب- ذهب الكسائي إلى جواز تقديم المستثنى في أول الكلام سواء أكان موجباً أم منفياً لمجرد سماعه قول الشاعر[٣]:-

خَلا اللهِ لا أرْجُو سِواكَ وإنّما ... أعُدُّ عِيَالي شُعْبَةً مِنْ عِيالكا

وهذا يخالف تركيب أسلوب الإستثناء[٤].

٣- كان الكوفيون يقيسون على الشاهد الواحد يسمعونه فيتخذونه أساساً للقياس ويعود هذا التوسع في القياس في أخذهم كلّ ما ورد عن العرب.

ومن أمثلة ذلك ما أنشده الفراء[٥]:-

سَراةُ بني أبي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلى كان المُسَوَّمةِ العِرابِ

وذلك على زيادة (كان) بين الجار والمجرور.

---

(١) انظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ج٢، ص١٦٤.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة المائدة، مدنية، آية رقم ٦٩.
وانظر: تفصيل المسألة في: الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص ص١٨٥-١٩٥.

(٣) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٤٧٥.
- البغدادي، **خزانة الأدب** ، ج٣، ص٣١٤.

(٤) انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص ص٢٧٣-٢٧٧.

(٥) انظر: ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ/١٣٥٤م)، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ص٢٥٢.
وانظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٢٦.

وكذلك قول الشاعر[١]:-

إذا ما ركبنا قال ولدانُ أهلنا تعالَوا إلى أن يأتنا الصيدُ نَخْطِبِ

وقول آخر:

أحاذر أنْ تعلمْ بها فتردّها فتتركها ثِقْلاً عليَّ كما هيا

فقد ذهب الكوفيون في البيتين السابقين إلى جواز جزم الفعل المضارع بـ(أنْ) الناصبة.

وقد أوردوا أيضاً عن بعض العرب أن المضارع ينصب بـ(لم) الجازمة لقول الراجز[٢]:

في أيِّ يَوَمَيَّ من الموت أفرْ أيوم لم يُقْدَرَ أمْ يوم قُدِرْ

ومن أمثلة قياس الكوفيين على الشاهد الواحد أيضاً ما ذهب إليه الكسائي من جواز إضافة (حيثُ) إلى المفرد وذلك لورود بعض الشعر في ذلك كقول الشاعر[٣]:

ونَطعَنُهُم تحتَ الحُبَا بعد ضربهمْ ببيضِ المواضي حيثُ ليَّ العمائمِ

وقول آخر[٤]:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعا

فيذهب جمهور البصريين إلى أنّ (حيث) تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد وهذا يخالف ما أورده الكسائي.

٤- أجاز الكوفيون وضع أقيسةٍ جديدة ليس لها وجود عند البصريين وذلك بناءً على ما جاء في عدم تحديد المسموع، فظهر القياس مخالفاً لما هو عند البصريين. فقد ورد عن الكسائي أنه سمع: (ما يَفْعَلُ ذاك إلا خِصِّيصاءُ قوم، وأمْرُهُم فيضوضاءُ بينهم) فأجاز الكسائي المدّ في هاتين الكلمتين (خصّيصاء، فيضوضاء)، ولكنَّ الفراء لم يقبل بذلك فقال: « ولمْ أسمع المدَّ في هذا من أحدٍ من العرب فلا أجيزه»[٥].

وللنص دلالة واضحة على الخلل الموجود في أصولهم، لأنَّ الفرّاء واحد منهم وفي نفس الوقت ينتقد منهجه الكوفي في قبولهم أشياء لم يسمعها أحدٌ عن العرب، وقد تقاس على هذه

---

(١) انظر: عبدالقادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٤، ص٢٩٢.

(٢) انظر: صدرالدين الاستانبولي، **المُوفي في النحو الكوفي**، شرح وتعليق: محمد بهجت البيطار، كلية الآداب- الجامعة السورية، ص١١٨.

(٣) انظر: عبدالقادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٧، ص٤.
وانظر: السيوطي، **شرح شواهد المغني**، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (بلا تاريخ طبع)، ص٣٨٩.

(٤) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٥٦.
وانظر: السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ص٣٩٠.

(٥) يحيى بن زياد الفرّاء(٢٠٧هـ/٨٢٣م)، **المقصور والممدود**، تحقيق: ماجد الذهبي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م، ص١٥.

الألفاظ ألفاظ جديدة لا علاقة لها بقواعد اللغة.

ومن الأمثلة التي تدل على ذلك ذهاب الكوفيين إلى قياس (مَفْعَل) و(فُعَال) على نحو (مَثْنَى وثُلاث) من خمسة إلى تسعة على حين لم يسمع عن العرب ذلك إلا من خلال واحد إلى أربعة.

٥- ظهر عند الكوفيين القياس النظري، وهو قياس ليس له أصل مسموع عن العرب، فهذا النوع من القياس يؤدي إلى إعطاء صورة لا تمت إلى واقع اللغة بشيء وهذا ما لم نجده عند أصحاب القياس البصري.

ومن أمثلة ذلك جواز العطف بـ(لكن) في الإيجاب حملاً على (بل). وكذلك ما ذهب إليه الكسائي من أن الفعل (رضي) تعدّى بـ(على) في قول الشاعر[١]:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْـــر لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنـي رضَاهـــا

لأن (رضي) لما كانت ضد (سخط)، و(سخط) مما يتعدّى بـ(على) عُدّي (رضي) أيضاً بـ(على) قياساً على الضدّ.

ولعلّ السبب في اختلاف منهج كلٍّ من المدرستين ونظرتهم للقياس هو اختلافهم في القواعد والأصول التي استند عليها كلّ منهم في وضعها لتكون أساس اللغة. فالمدرسة البصرية وضعت القواعد والأصول العامة ثم احتفظت بمادة وفيرة شذّت عن القواعد العامة.

أمّا القراءات القرآنية فلم يتعرضوا لها بتصويب أو تخطئة لأنها جَرَتْ على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء ولكنها خرجت عن القاعدة العامة التي وضعوها. ومثال ذلك حين قالوا في قراءة حمزة: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[٢] بجر الأرحام: هذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال لأنه لا يجوز في أقيسة العربية العطف على الضمير المجرور بالباء من غير إعادة الجارّ ، فهذه تحفظ ولا يقاس عليها[٣].

أمّا المدرسة الكوفية فقد فسحت المجال أمام اللغات الشاذة والنادرة، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى انّ نحاة الكوفة كانوا من القرّاء. وكانت قراءات بعضهم تشذ عن القاعدة العامة التي وضعها البصريون، ولكي يحافظوا على هذه القراءات الشاذة أخذوا بكلّ ما سمعوه عن العرب وقاسوا عليه. وبهذا يقول أحد الباحثين المعاصرين: « من أجل هذا، يكون الانتصار لمنهج البصريين، انتصاراً لغاية عظيمة من الغايات التي وُضع النحو -في البدء- من أجلها؛ وهي

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٣٨٩.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة النساء، مدنية، آية رقم١.
وانظر: أبو زكريا الفرّاء، **معاني القرآن**، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ج١، ص٢٥٢.

(٣) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج٣، ص١٢١.

الحفاظ على القرآن الكريم، ويكون ترجيح القياس على الشاذ والنادر، فتحاً لباب الخلاف في اللغة على مصراعيه»[١].

ويشير هذا الباحث إلى أنّ الكوفيين وقعوا في أسر القراءات القرآنية بعد أن ذهبوا إلى توسيع دائرة القياس ليشمل القاعدة كل ما ورد من قراءات، في حين أن البصريين بحثوا عن الأفصح بعد اجتماعهم على قراءة واحدة.

وقد ذهب سعيد الأفغاني إلى أن القياس البصري أكثرُ ضبطاً من القياس الكوفيّ لأن الزمن في رأيه هو الحكم لِعِلْم البصريين في بقائه وثباته،فنحو الناس حتى هذا اليوم بصري في أغلبه[٢].

فمذهب الكوفيين أكثرُ تشعُّباً وأوسعُ رواية في حين أن مذهب البصريين أوسعُ قياساً وأضيقُ رواية[٣].

ويؤكد هذا الرأي ما ذكره الدكتور عبدالرحمن السيّد من أن القياس البصري أصحُّ من القياس الكوفي وذلك لأنهم يجعلون السماع الصحيح أساس القياس عندهم « فإذا وافق القياس السماع كان ذلك الغاية عندهم التي ليس فوقها غاية، وإذا خالف السماعُ الكثيرُ القياس رجَّحوا جانب السماع على جانب القياس، إذ لا خير في قياس لا يؤيده سماع»[٤].

ولكننا نجد من يخالف هذا الرأي ويحاول أن ينفي فضل المدرسة البصرية على النحو العربي عندما يذهب إلى تخطئة البصريين وأنهم قد بنوا أصولهم على استقراء ناقص[٥]. ويذهب البعض إلى اتّهام الأنباري –في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)– بتزوير الحقائق والتلفيق على الكوفيين وأنه قد ساق على ألسنة نحاة البصرة أدلة قالوها بغير الطريقة التي عرضها بها وأنه قد وضع لنحاة الكوفة أدلة لم يعرفوها لأنها لم تنسجم مع مذهبهم[٦].

وفي الوقت نفسه نجد أن بعض الباحثين المعاصرين يثبت أنه لا خلاف بين القياس البصري والقياس الكوفي، وليس صحيحاً ما يقال من أن الكوفيين يبنون قواعدهم على الشاهد الواحد أو

---

(١) محمد محمود حمودة، **اللغة العربية بين القياس والسماع، دراسة تطبيقية مقارنة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٤٨.

(٢) انظر: سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م، ص ص٢٠٥-٢١٢.

(٣) انظر: صلاح الدين الزعبلاوي، **مع النحاة وما غاصوا فيه من دقائق اللغة وأسرارها(دراسة)**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، ١٩٩٢م، ص٨٤.

(٤) عبدالرحمن السيد، **مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها**، الطبعة الأولى، توزيع دار المعارف، القاهرة، (بلا تاريخ طبع)، ص٢٥٠. نقلاً عن عبدالفتاح الحموز، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، ١٩٩٧م، ص١٦.

(٥) انظر: **مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م، ص ص٥١-٦١.

(٦) انظر: **محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧١م، ص٤١٣.

الشاهدين. وذهبوا إلى إثبات أن البصريين أنفسهم كانوا يبنون على الشاهد الواحد « إلا أننا نحاول أن نبطل الاتهام السائد الذي شوّه النحو الكوفي في نظر الباحثين قديماً وحديثاً ووصمه بأنه يعتمد على النادر والشاذ»(١).

وفي حين نجد أنّ من الباحثين الذين يؤيدون فكرة المدرسة الكوفية يذهبون إلى إثبات أن الكوفيين يقيسون على المثال الواحد ويذهب إلى تعليل ذلك وهو أنهم كانوا يشعرون بأنّ ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصحّ إغفالها(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك خلافاً بين كلٍّ من المنهجين السابقين البصري والكوفي في نظرة كل منهما للقياس والبحث في مسائله(٣). ولا يمكننا القول إن هذا الخلاف غيرُ قائم في مسائل القياس لأنّ أغلب المسائل التي وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين كانت تقوم على خلافهم في العلة التي تعد من أبرز مباحث القياس.

---

(١) سعيد جاسم الزبيدي، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، ص٥٦.

(٢) انظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص٣٩٦.

(٣) انظر مثلاً: محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، راجعه وعلق عليه: سعيد محمد اللحام، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٩٩٧م، ص ص ١٢٢-١٢٤.

- أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير**، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١١٦.

- سعيد الأفغاني، **من تاريخ النحو**، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م، ص ص٤٥-٤٦.

الفصل الثاني

القياس النحوي عند أبي علي الفارسي

وفيه ستة مباحث:-

المبحث الأول : مكانة الفارسي في القياس

المبحث الثاني: أحكام القياس عند الفارسي

المبحث الثالث: المصطلحات القياسية عند الفارسي

المبحث الرابع: أنواع القياس عند الفارسي

المبحث الخامس: مظاهر القياس عند الفارسي

المبحث السادس: العلة عند الفارسي

المبحث الأول

مكانة الفارسي في القياس

سيطر العقل والمنطق على منهج أبي علي الفارسي في القياس، فتمثل هذا المنهج بالمناقشات العقلية، فقد توسّع في القياس، وتعمق فيه نتيجة لتأثره بالفلسفة والمنطق، لذلك أصبح القياس يكتسب مفهوماً جديداً نتيجة لهذا الأثر الواضح.

كرّس الفارسي جهده الكبير في القياس إلى جانب فكره الثاقب وعقليته التي كان يسيطر عليها مذهب المعتزلة، فهم يمجّدون العقل ويجعلون الجدل والمنطق مسرحاً لهم، وهذا ما يلاحظه الباحث في كتب الفارسي، فقد أكثر من التحليل والتعليل مما أدى به إلى التوسع في القياس، الأمر الذي يؤكد تفوق العقلية العلمية عنده، فهو يردّ ويرجح ويتابع المسألة بتسلسل علمي لأنه كان شديد التمسك بالقياس وكان يقول: « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »[١].

وكان ابن جني كثير الإعجاب بشيخة في تلمسّه لمسائل القياس، فآراء الفارسي تنتشر في كتب ابن جني فقد قال عنه: « ... فما كان أقوى قياسه وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقاً له، وكيف كان لا يكون ذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها سبعين سنة»[٢].

وذهب أحمد أمين إلى أن الفارسي وتلميذه ابن جني زعيما مدرسة القياس، وقد عدّ أبا علي الفارسي أيضاً أنه ممثل جماعة الأحرار التي تميل إلى التجديد ومجابهة القديم بعد أن قسّم النحاة واللغويين إلى محافظين وأحرار[٣].

وقد رفض الدكتور عبدالفتاح شلبي هذا الموقف وأكد أن الفارسي أقرب إلى المحافظين منه إلى المجدّدين وأنه كان محافظاً في تجديده[٤].

والخلاف الذي وقع بين الباحثين في قياس الفارسي يرجع للنصوص التي وقف عليها كل منهما، فالدكتور أحمد أمين وقف على مجموعة قليلة من النصوص استنتج من خلالها أن الفارسي يمثل جماعة الأحرار. وذكر الدكتور أحمد أمين رأيه هذا في مقال لا يتعدى بضع

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٨٨.
(٢) المصدر ذاته، ج١، ص ص٢٧٦-٢٧٧.
(٣) انظر: أحمد أمين،"مدرسة القياس في اللغة"،**مجلة مجمع اللغة العربية**،القاهرة،١٩٥٣م، ص ص٣٥٣-٣٥٥.
(٤) انظر: عبدالفتاح شلبي، **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات**، ص ص٢٢٨-٢٣٤.

صفحات، بينما نجد الدكتور عبد الفتاح شلبي قد فصّل البحث في المسألة لأنه تناولها من جميع جوانبها، فقد أثبت أن الفارسي لا يمثل جماعة الأحرار بل هو أقرب إلى المحافظين. وحجّته في ذلك أن منهج الفارسي لا يقيس على الشاذ ولا يأخذ به إنما يحفظ ولا يقاس عليه، وأن السماع مقدّم على القياس، وأن الهدف من القياس هو تمكين غير العربي من النطق بما نطق به أهل العربية.

ومن الجدير بالملاحظة عدم الخلط بين ما هو أصيل وما هو عَرَضي؛ فالنصوص التي تجعل الفارسي يقترب من المحافظين هي الأصل الذي استند عليه قياسه، وأن هذا القياس جاء محافظاً على اللغة. فالنصوص التي وردت عند الفارسي تُجمع على أنّ السماع يعاضد القياس وإذا كان غير ذلك وجب طرح القياس. وأما النصوص التي دعت بعض الباحثين للقول الآخر فهي نصوص عَرَضية ولا يجوز أن نبني عليها رأياً عاماً.

ويُعدّ كتاب (الحجة) للفارسي خير دليل على ذلك فقد عرض الفارسي القراءات القرآنية التي ذكرها ابن مجاهد وأبعدها عن اللحن، وقد دفعه إلى هذا الأمر حرصه على المحافظة على كتاب الله.

المبحث الثاني

أحكام القياس عند الفارسي

إنّ المتتبع لأحكام القياس التي أوردها الفارسي من خلال مصنفاته وبخاصة الحجة للقرّاء السبعة يجد للوهلة الأولى أنّ في هذه الأحكام تعريضاً بالقراءة القرآنية التي قد أصدر عليها حكم القبح أو الضعف أو النادر أو غير ذلك من الأحكام. وقد ذهب إلى هذا الرأي الدكتور عبد الفتاح شلبي حين ذكر أن الفارسي يُجْري القراءة على مقاييس اللغة وإن خرجت عن هذه المقاييس رفضت ولو كانت صحيحة ومتصلة السند بالرسولﷺ .

فقد ذهب الدكتور شلبي إلى أنّ أبا علي وغيره من البصريين قد أصدروا أحكام القبح على القراءة القرآنية التي ثبتت بالرواية وصحة السند، وأنهم قد اتهموا القرّاء باللحن وطعنوا في قراءتهم بسبب أنها لم توافق مذهبهم(١).

ويبدو لي أن نحاة البصرة كانوا يُخرجون بعض القراءات الشاذة عن أقيستهم التي وضعوها إما عن طريق التفسير والتقدير الذي يتطلبه المعنى وإما على اعتبارها واردة على لغات العرب التي لم يبن البصريون عليها أقيستهم لقلّتها ولكنها تبقى لغة عربية تُحفظ ولا يقاس عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن موقف الفارسي من القراءة القرآنية يتمثّل في محافظته عليها ويتضح ذلك من قوله:« والإمالة في (مالك) في القياس لا تمتنع، لأنه ليس في هذا الاسم مما يمنع الإمالة شيء وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوّغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له وأخذهم به لأن القراءة سنّة »(٢).

وأرى أن الفارسي ألّف كتاب (الحجة للقرّاء السبعة) ليبيّن حجّة كل قراءة من القراءات المتواترة، ويلتمس لها وجهاً في العربية، واعتمد الفارسي في قبول القراءة ورفضها على مبدأ الكثرة، وكما نعلم أن الاطراد والكثرة هما المقياس الأول الذي يقوي بهما الفارسي قراءة على أخرى. فعندما يحكم على قراءة بالضعف فإنه لا ينقص من كونها قراءة، بل هي ضعيفة في الاستعمال ونادرة في الاستعمال وقليلة في الاستعمال أيضاً. فمبدأ الكثرة والقلة هو الأساس في إصدار مثل هذه الأحكام القياسية.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هذه الأحكام لا تخص القراءات القرآنية الموجودة في كتاب الحجة بل نجد هذه الأحكام من خلال الدراسة الشاملة لمصنفات الفارسي. وهذه الأحكام هي:

---

(١) انظر: عبدالفتاح شلبي، **أبو علي الفارسي**، ص٢٤٢.
(٢) الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج١، ص٤٠.

أولاً: الاطراد:-

وهو ما كان له أصل يكثر استعماله في بابه. ونجد الفارسي قد قرّر الكثير من الأحكام التي أجمع عليها النحاة بسبب كثرة ورودها واطراد سماعها عن العرب ومن ذلك قوله:« وأما من قرأ:﴿ **مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ** ﴾[١] فتقديره: من الذين استحقّ عليهم بالميّت وصيَّتُهُ التي أوصى بها إلى غير أهل دينه، والمفعول محذوف وحذف المفعول من هذا النحو كثير»[٢].

وقد كان الفارسي شديد التتبع لهذا الحكم وكان حدّ الكثرة هو الحَكَم الفاصل في حكم الفارسي على المسألة ومن أمثلة ذلك قوله:«وكلُّهم قرأ:﴿**سواءٌ العاكف فيه**﴾(الحج/٢٥) رفعاً غير عاصم فإنه قرأ في رواية حفص:(سواءً) نصباً»[٣].فقال أبوعلي:«والأكثر الرفع في هذا النحو»[٤].

ومن أمثلة المطرد تحليل الفارسي لإعراب الواو في قوله تعالى:﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ**﴾[٥]، فقد عَرَضَ الفارسي الوجوهَ الإعرابية المختلفة لها ونقضها وبيَّن أنّ الواو هي للاعتراض وقد ذكر أنّ هذا الوجهَ هو أرجح الوجوه « لأنَّ الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر»[٦].

وبقي أبو علي الفارسي يقدم الكثير المطرد على غيره من الأحكام حتى صار هذا الحكم من الأسس المتينة التي يستند عليها الفارسي في قياسه فقد قال:« فلا ينبغي أن يُسام ترك القياس على الأكثر في الاستعمال والأصحّ في القياس إلى ما كان بخلاف هذه الصفة»[٧].

ولا بدَّ أن نذكر أن مصطلح الكثير المطرد الذي ورد عند الفارسي كان قد ذكر عند النحاة القدامى، ولكن نظرة النحاة كانت تختلف في كيفية المنهج، فنحاة البصرة وقفوا من هذا المصطلح وقفة تختلف عما كانت عليه عند نحاة الكوفة ونحن عندما نذهب إلى أن الفارسي كان يحترم هذا المنهج ويسير على خطاه فإننا نبيّن أنه قد تتبع خطا البصريين وطوّر في منهجهم، لأنه لم يعتمد في قياسه على الشاهد الواحد كما هو الحال عند الكوفيين ولكنه اهتم بحدّ الكثرة وهذا هو الذي جعلنا نؤيد بصريته.

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة المائدة، مدنية، آية رقم ١٠٧.
(٢) الفارسي، **الحجة للقرّاء السبعة**، ج٣، ص٢٧٠.
(٣) المصدر ذاته، ج٥، ص ص٢٧٠-٢٧١.
(٤) المصدر ذاته، ج٥، ص ص٢٧٠-٢٧١.
(٥) **القرآن الكريم**، سورة الحديد ، مدنية، آية رقم١٨.
(٦) الفارسي، **المسائل الحلبيات**، ص ص١٣٩-١٤٠.
(٧) الفارسي، **الحجة للقرّاء السبعة**، ج١، ص ص٩٩-١٠٠.

والجدير بالذكر أن مصطلح الكثرة والاطراد ذكِر في كتاب سيبويه وكتب غيره من نحاة البصرة وقد جاء الفارسي ليتابع هذا النهج فأكثر من استعمال هذا المصطلح أو ما يعبّر عن معناه نحو:« وهذا إذا تُتُبِّعَ وُجِدَ كثيراً»، وقوله:« وهذا كثير جداً»و« هذا النحو كثيرُ في كلامهم » و« لكنه استعمل كثيراً في هذا النحو»(١).

ومثال ذلك:« وكلُهم قرأ: ﴿**وإنْ كانت واحدةٌ**﴾ نصباً، إلا نافعاً فإنه قرأ:﴿**وإن كانت واحدةٌ**﴾ رفعاً»(٢) فقال أبو علي:« الاختيار ما عليه الجماعة، لأن التي قبلها لها خبر منصوب وذلك قوله: ﴿**فإنْ كُنَّ نساءً فوق اثنتين... وإن كانت واحدة**﴾ أي وإن كانت المتروكة واحدة. كما أن الضمير في الأول تقديره: وإن كُنَّ المتروكات أو الوارثات نساءً»(٣).

ومن الكثير المطرد أيضاً نصب الفعل في الفاء والواو وما أشْبَهَهُما من الحروف التي تُضْمَر (أنْ) بعدها في النفي(٤).

وقد يستخدم الفارسي كلمة(الأشيع) لتدل على الكثرة والاطراد وذلك في اختلاف القراء في قوله تعالى:﴿**ولا يُشْرِكُ في حُكْمِهِ أحداً**﴾(٥) وكلُهم قرأ:﴿**ولا يُشرِكُ في حكمه أحداً**﴾ بالياء والرفع غير ابن عامرفإنه قرأ:(ولا تُشْرِكْ)بالتاء والجزم فذكر الفارسي أن القراءة الأولى أشيع(٦).

فالحمل على الأكثر الأشيع عند الفارسي أولى من الحمل على خلافه، والحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه وهذه السمة هي من أبرز ما يمثل منهج الفارسي في القياس.

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّ الإجماع هو المطرد الكثير، والحقيقة أن الإجماع لا يدخل في أحكام القياس، لأن الإجماع أصل كما هو الحال في السماع والقياس. فهو الأصل الذي لا يخالف لأنه منعقد على إجماع العرب على حكم واحد في مسألة ما، فقد أجمع النحاة على رفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف إليه.

فالمطرد يختلف عن الإجماع إذ إنّه يدخل في باب آخر وهو القياس ثم إنّه يقل رتبة عن الإجماع. وذهب بعض الباحثين إلى تحديد النسب المئوية لأحكام القياس فذكر أن المطرد يشكل نسبة ١٠٠٪(٧) وأرى أن تحديد هذه النسبة للمطرد غيرُ صحيح لأنه لو وصل إلى هذا الحدّ لما

---

(١) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص ص١٣٨-١٤٤.
(٢) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص٢٢٧.
(٣) الفارسي، **الحجة**، ج٣، ص١٣٦.
(٤) انظر: الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج٢، ص١٥٧.
(٥) **القرآن الكريم**، سورة الكهف، مكية، آية رقم ٢٦.
(٦) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج٥، ص ص١٤١-١٤٢.
(٧) انظر مثلاً: محمود أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت،١٩٨٧م، ص١١٨.

كان مطرداً إنما يدخل في باب ما أجمع عليه العرب ولم يختلفوا في شيء منه.

ثانياً: الحسن:-

وهو من الأحكام القياسية التي أصدرها الفارسي في تحليله لمسائل القياس، ومثال ذلك في تعليقه على الهمزة في قوله تعالى:﴿يستهزئون﴾ فمذهب الذي اختار في الدَّرج التحقيق، وفي الوقف التخفيف« مذهبٌ حسنٌ متّجهٌ في القياس»[١] وذلك لأن النون إعراب وأنها بمنزلة الحركة وتسقط في الجزم والنصب.

ومثال ذلك أيضاً إثبات الهاء في الوصل في قوله عز وجل:﴿ لم يَتَسَنَّهْ﴾[٢] فقد ذكر الفارسي أنّ ذلك مستقيم في قياس العربية« وذلك أنهم يجعلون اللام في السنةِ الهاء، فإذا وقفوا وقفوا على اللام، وإذا وصلوا كان بمنزلةِ: لم يَنقهْ زيدٌ، ولم يَجْبَهْ عمرو»[٣] وكذلك اختلاف القرّاء في فتح الراء من ﴿المحراب﴾، فذهب الجميع إلى فتح الراء وذهب ابن عامر إلى إمالتها فرأى الفارسي أن الأول هو الأحسن[٤].

ونرى الفارسي يرفض رأي غيره ويستحسن الرأي الذي يذهب إليه من خلال هذا الحكم القياسي، فقد علق الفارسي على رأي سيبويه في عطف الفعل المضارع على الماضي بأنه غلطٌ في البيت الذي أنشده سيبويه:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَـــومٍ كَسَرْتُ كعوبها أو تستقيما

فذكر سيبويه أن لا سبيل إلى الإشراك[٥].

أما الفارسي فقد استحسن عطف الفعل المضارع على الماضي في البيت السابق «لأن ما بعد إذا وإن كان في لفظ الماضي فمعناه معنى المضارع يَحْسُنُ عطف المضارع عَلَيْه إذ كان المعطوف عليه بمعنى المستقبل»[٦].

وهذا الحكم عند الفارسي يقاس عليه، ولكنه يأتي بعد مرتبة الكثير المطرد في لغة العرب. وقد أكثر الفارسي من استخدام هذا الحكم حتى أصبح لا يخلو كتاب من كتبه إلا ويذهب إلى استحسان الكثير من الآراء المتباينة عند النحاة، فقد ذهب في اختلاف القراءة في

---

(١) الفارسي، **الحجة للقرّاء السبعة**، ج٢، ص١٠٩.

(٢) **القرآن الكريم**سورة البقرة،مدنية، آية رقم ٢٥٩.وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر وكذلك أثبتوا الهاء في الوصل في الآيات:(اقتده) و(ما أغنى عني ماليه) و(سلطانيه) و(ما أدراك ما هيه)

(٣) الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص٣٧٥.

(٤) انظر: المصدر ذاته، ج٣، ص٤١.

(٥) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص ص٤٨-٤٩.

(٦) الفارسي، **التعليقة**، ج٢، ص١٦٥.

قوله تعالى: ﴿والشمسَ والقمرَ والنجومُ مسخراتٌ﴾[١] إلى استحسان نصب ﴿الشمس والقمر﴾ فقال: « النصب في قوله﴿والشمسَ والقمرَ﴾ أحسنُ، ليكون معطوفاً على ما قبله وداخلاً في إعرابه، لاستقامته في المعنى»[٢].

ومن أمثلة الاستحسان ما قاله أبو علي:« اختلفوا في رفع الميم ونصبها في قوله ﴿ويَعْلَمَ الذين يجادلون في آياتنا﴾(الشورى/٣٥) فقرأ نافع وابن عامر: ﴿ويعلمُ الذين﴾ برفع الميم، وقرأ الباقون: ﴿ويعلمَ الذين﴾ نصباً ... ومن قرأ ﴿ويعلمُ الذين يجادلون﴾ بالرفع استأنف لأنه موضع استئناف من حيث جاء من بعد الجزاء وإن شئت جعلته خبر مبتدأ محذوف، وأما من نصب: فلأنَّ قبله شرطاً وجزاءً، وكل واحد منهما غير واجب»[٣] ويصدر الفارسي حكمه فيقول:«والنصب فيه حسنٌ لمكان النفي»[٤].

فنلاحظ من خلال مسائل الفارسي في حكم الحسن أن هناك عدة آراء في المسألة الواحدة وكلها واجب وقد سمعت عن العرب بدرجات متقاربة فيأخذ الفارسي برأي من هذه الآراء ويستحسنه ويقدم التعليل الواضح في سبب استحسانه لحكم دون آخر وهذا النهج الذي نراه ليس غريباً على الفارسي إنما نجد ذلك في جميع مصنفاته وهذا يدل على القدرة الفائقة والتعمق في مسائل القياس واستنباط التعليلات لمختلف الآراء التي يعرضها سواءً أكان مؤيداً للرأي أم رافضاً له فإننا نجد التعليل ملازماً لكل ما يقوله.

وقد يعرض الفارسي المذاهب المختلفة للمسألة ويستحسنها كلّها لأنها تتساوى عنده في القياس فقد قرأ حمزة ﴿استهواه الشياطين﴾(الأنعام/٧١) بألف ويميلها على قياس قراءته ﴿توفاه رُسُلنا﴾(الأنعام/٦١). وخالف بذلك باقي القراء من قراءتهم ﴿استهوته الشياطين﴾ وقد ذكر الفارسي أن كلا المذهبين حسن[٥].

وقد حسَّن الفارسي في هذه الآية إمالة الألف مع أنها مخالفة للجمهور إلا أنه وجد أنّ إمالة الألف لهجة عربية وإن كانت قراءة حمزةَ منفردةً بها. فقد اختلف العرب في الإمالة فمنهم من أمال وهم: تميم وأسد وقيس، وعامة أهل نجد، ومنهم من لم يُمِلْ إلا في مواضع قليلةٍ وهم أهل الحجاز.

---

(١) القرآن الكريم، سورة النحل، مكية ، آية رقم ١٢.
(٢) الفارسي، الحجة، ج٥، ص٥٥.
(٣) المصدر ذاته، ج٦، ص١٣٠.
(٤) المصدر ذاته، ج٦، ص١٣١.
(٥) انظر: المصدر ذاته، ج٣، ص ص٣٢٤-٣٢٥.

وتقع الإمالة في الاسم والفعل دون الحرف. وقد وقعت الإمالة في الآية السابقة في الفعل (استهوى) وهذا مطرد في اللغة، يقول ابن جني: « وقد اطردت الإمالة في الفعل، وإن كانت فيه حروف الاستعلاء؛ لتمكن الفعل في الاعتلال، وذلك نحو: سقى، وقضى، وغزا، ودعا، وهو يشقى، والأشقى »[١].

ويستخدم الفارسي كلمة (الأولى) بدل (الحسن) في مسائل منها: اختلاف القراء في قوله تعالى:﴿**خيراً منهما منقلبا**﴾ فمنهم من قرأ ﴿**خيراً منها منقلبا**﴾[٢] فقال الفارسي: «الإفراد أولى من حيث كان أقربَ إلى الجنة المنفردة »[٣].

ومن الألفاظ التي استخدمها في حكم (الحسن) كلمة (الجائز) فقد كان يطلق حكم الجواز على المسألة حين يرى فيها حسن القياس فقد قال: « ويجوز في القياس على قول من قال: شِهدَ، أن تكسر النون من نِعِم في لغة من كَسَر العين، كما كسرت الفاء في شِهد»[٤].

ثالثاً: القليل:-

وهو الذي يقلّ في بابه وضدّه الكثير المطرد. وهذا الحكم يختلف عن سابقيه عند الفارسي لأنه لا يصل إلى حدّ القياس، وبهذا يُحكم على الفارسي أنه تتبع خُطا المنهج البصري في قياسه، إذ يقف من القليل موقفاً ثابتاً فهو لا يقيس عليه كما فعل أتباع المنهج الكوفي ويتضح ذلك من قوله:« وترك القياس على هذا أولى من القياس عليه، لقلة ذلك، وخروجه مع قلته على القياس. وإذا جاء الشيء خارجاً عن قياس الجمهور والكثرة في جنس لم يَنْبَغ أن يجاوَزَ به ذلك الجنس»[٥].

ويندرج تحت مصطلح القلة والقليل مصطلحات أخرى هي في حكمها كحكم القليل مثل: النادر، والضعيف، وغير الجيد، وكلها لا يقاس عليها. ومع أنّ العديد من النحاة فرّقوا بين هذه المصطلحات إلا أنّ الفارسي يعطيها حكماً واحداً يتضح من قوله: « يحفظ ولا يقاس عليه »[٦].

---

(١) ابن جني، **اللمع في العربية**،تحقيق:د.سميح أبومُغلي،(د.ط)،دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م، ص١٥٩.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة الكهف ، مكية ، آية رقم ٣٦.
(٣) الفارسي، **الحجة**، ج٥، ص١٤٤.
(٤) المصدر ذاته، ج٤، ص٢١.
(٥) المصدر ذاته، ج٢، ص٣٨٧.
(٦) يقول السيوطي:« اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطّرداً. فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل » ، **المزهر**، ج١، ص٢٣٤.
ويقول ابن هشام: « أن العشرين بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر » . السيوطي، **الاقتراح**، ص٢١.

وقد أكثر الفارسي من استخدام هذه الأحكام، فقد عدّ تقديم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) على اسمها من باب النادر والقليل[١]. فيذهب النحاة إلى أنّ (ما) العاملة عمل (ليس) إذا تقدم خبرها على اسمها فإنه يبطل عملها ولم يجز فيه إلا الرفع نحو: ما قائمٌ زيدٌ وقد عدّ الفارسي هذا من باب النادر، وأما ما جاء في قول الفرزدق[٢]:

فَأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بشَرُ

فهو شاذ ولا يقاس عليه[٣].

ومن أمثلة النادر عنده أيضاً « قولهم (يدٌ) كلمة نادرة لا نعرف لها نظيراً في كلامهم»[٤] ووجه الندرة فيها كما يذكر الفارسي أن الفاء منه ياء، والعين دال، واللام أيضاً ياء فتصبح الكلمة (يَدَيَ) فسقطت الياء من الكلمة وتظهر هذه الياء في اشتقاق الفعل كما في قولهم (يَدَيْتُ إليه يداً) وقد شبه الفارسي هذه الكلمة بكلمة (غدٍ) فهي تظهر أيضاً في اشتقاق الفعل (غَدَوْتُ) بدليل قوله تعالى ﴿وإذْ غَدَوْتَ من أهلك﴾[٥].

فحذف الياء من (يدٍ) لغير علة نادر وقليل في الاستعمال، وبعيد عن القياس.

ويرى الفارسي أن علامة الضمير لا تتصل بأسماء الأفعال إلا في (هاؤما) و(هاؤم) وهذا من باب النادر، وما لا نظير له، فهو نادر عن قياس نظائره وقليل في الاستعمال[٦].

ومن أمثلة القليل قول العرب (ضَرْبِيكَ) وما أشبهه[٧]. في حين أنّ الشائع هو (ضربي إيّاك).

ويرى الفارسي أيضاً أن الرفع في (حين) من قوله تعالى:﴿ولاتَ حينَ مناص﴾[٨] شاذ وقليل في الاستعمال[٩]. وأن إعمال (لكنّ) بعد تخفيفها قليل وعدم الإعمال هو الأكثر[١٠].

---

(١) انظر: الفارسي، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، (د.ط)، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت)، ص٢٨٦. وانظر: ص ص٥٩٥-٥٩٦.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٦٠.

وانظر: **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٦٧.

(٣) انظر: أبو البركات الأنباري، **كتاب أسرار العربية**، ص ص١٤١-١٤٢.

وانظر: أبو البقاء العُكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص ص١٧٦-١٧٧.

(٤) انظر: الفارسي،**المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى،دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م، ص٧.

(٥) القرآن الكريم، سورة آل عمران، مدنية ، آية رقم١٢١.

(٦) انظر: الفارسي، " شرح الأبيات المشكلة الإعراب في الشعر"، **مجلة المورد**، المجلد التاسع، العدد الأول، ١٩٨٠، ص ص٣٢٢-٣٢٣.

(٧) انظر: الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج٢، ص٨٠.

(٨) القرآن الكريم، سورة ص، مكية، آية رقم ٣.

(٩) انظر: الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج١، ص٩٩.

(١٠) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص١٧٣.

وهكذا فإن حكم القليل عند الفارسي يكاد يقترب من حكم الشاذ ولكنه يبقى لكلّ واحدٍ من هذين الحكمين وضعه الخاص به.

أكثر الفارسي من استخدام العبارات التي تحمل حكم القلة، فهي ترد في ثنايا التحليلات التي يستطرد في مناقشتها مثل: وهذا لم يَجئْ له نظير، وهذا يجيء نادراً خارجاً عن القياس[١].

ومثال الضعيف في القياس قراءة حمزة وحده: ﴿**والارحام**﴾ بالخفض من قوله تعالى: ﴿**واتَّقُوا اللَّهَ الذي تَسَاءَلون بِهِ والأرحامَ**﴾[٢] فقال أبو علي:« وأما من جرّ الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسنُ »[٣].

ولا أرى في هذا الحكم طعناً في القراءة من قِبَلِ الفارسي إنما وَرَدَتْ هذه القراءة بوجوه مختلفة فحكّم مبدأ الكثرة في إصدار الحكم عليها، فكان حكم القراءة ضعيفاً لأنها جاءت على القليل في الاستعمال. والكثير المطرد هو تكرار حرف الجر عند العطف فيقال: مررتُ بمحمدٍ وبعليٍّ. ومن القليل النادر حذف حرف الجر فيقال: مررتُ بمحمدٍ وعليٍّ.

فضعف القراءة إذن جاء من قلة استعمالها، وقوة غيرها من القراءات جاء من كثرة الاستعمال.

وليس صحيحاً ما يذهب إليه البعض من أنّ البصريين كانوا يُخَطِّئون القرّاء ويطعنون في قراءتِهم، فقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن هذا اتهام باطل لنحاة البصرة القائمين على لغة القرآن الكريم وأن أول تخطئة وطعن وجّه إلى هذه القراءات كان صادراً عن الكسائي شيخ القرّاء والنحاة الكوفيين وتابعه تلميذه الفرّاء من بعده[٤]. حتى أن بعض الباحثين تتبع قضية الطعن التي كان يوجهها الفرّاء في القراءات القرآنية، وبيَّن أن الفرّاء كان أول من فتح باب الطعن في القراءات بعد طعنه في قراءة سبعية[٥].

---

(١) انظر: الفارسي، **المسائل البغداديات**، ص ص٤١١-٤١٢.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة النساء، مدنية ، آية رقم١.
(٣) الفارسي، **الحجة**، ج٣، ص١٢١.
(٤) انظر: خديجة الحديثي، **المدارس النحوية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م، ص ص٩٧-٩٨.
وانظر: عبدالله الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص ص٢٢٤-٢٢٥.
(٥) انظر: أحمد مكي الأنصاري، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، (د.ط)، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، (د.ت)، ص ص٣٨٧-٣٩١.

رابعاً: الشاذ:-

الشاذ في اللغة: ذهب اللغويون إلى أنّ الشاذ في اللغة يتمثل في الانفراد والتفرق[١].

أمّا في المعنى الاصطلاحي عند النحاة فقد حدّه ابن جني بأنه ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره[٢]، وأورد السيوطي تعريفاً للجار بردي في الشاذ وهو قوله: اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته[٣].

وأشار ابن منظور إلى مفهوم الشذوذ النحوي فقال: « وسمّى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذا الموضع على حكم غيره »[٤] ويبدو أن ابن منظور في تحديده لهذا المصطلح قد استفاد من تحديد ابن جني السابق للشاذ. وأنّ هذه التحديدات تكاد تتفق على أن المفهوم العام للشاذ هو ما يخالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية. وبهذا فإنه يمكن القول إنّ الشاذ عند النحاة هو القول الخارج عن القاعدة النحوية والصرفية[٥].

أمّا مصطلح الشاذ عند الفارسي فقد حدّه بقوله: « والشذوذ حكمُهُ أنْ يُقصَرَ على ما جاء فيه، ولا يتعدّى إلى غيره »[٦].

وقسم الكلام في الاطراد والشذوذ ثلاثة أقسام هي:-

١- الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس:-

وهذا ما عبَّر عنه الفارسي بقوله: « وقد يجب في القياس ما لا يجيء به السمع »[٧] ومثال ذلك ماضي (يَدَعُ، ويَذَرُ)، فقد رفض أن يستخدم ماضي كلٌ من هذين الفعلين واعتبر الذي يقول بماضيهما شاذ عن الاستعمال. مع أنّ هناك من قرأ: ﴿**ما وَدَعَكَ ربُّك وما قلى**﴾ إلا أنها تعدّ من القراءات الشاذة. وقد استغنوا عن ماضي (يدع) بـ(ترك) [٨].

---

(١) انظر: جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، راجعه وقدم له: الدكتور فايز ترحيني، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م، ج١، ص٢٦٠.
(٢) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٩٧.
(٣) انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١، ص٢٦٣.
(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (شَذَذ).
(٥) انظر: فتحي عبدالفتاح الدجني، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، ص١٧.
(٦) الفارسي، **الحجة**، ج٤، ص٤٣٨.
(٧) المصدر ذاته، ج٦، ص٣٠٥.
(٨) انظر: الفارسي، **المسائل البغداديات**، ص ص٣٠٥-٣٠٦.
الفارسي، **المسائل الحلبيات**، ص ص١١٢-١١٣.
الفارسي، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي المنصوري، بيروت، ١٩٨٦م، ص ص٨٠-٨١.

ومثال ذلك أيضاً: « رفضهم وصل كاف التشبيه بعلامات الضمير واستُغْنِيَ عنه بقولهم: أنا مثلك وأنت مثلي، فصار قول الواصل له بها شاذاً مما عليه استعمال الكثرة والجمهور فمن ذلك بيتا الكتاب:

نحّـى الذنـابـاتِ يميناً كَتْبـا وأمَّ أوْعالٍ كَـها أو أقرَبَا

وقال: فلا ترَى بَعْلاً ولا حَلائِـــلا كَهُو ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا »[١]

فقال الفارسي : « ولم نعلم أنه جاء عنهم في منثور كلامهم»[٢] فقد وصل الشاعر الضمير بالكاف وكان الوجه أن يقول: مثله.

وبالرغم من أن أبا علي ساق لنا أمثلة على استخدام ماضي (يدع) واسم الفاعل والمصدر من هذا الفعل واستخدم كاف التشبيه متصلة مع الضمير في الشعر إلا أنّ الأمر ليس غريباً فهو لم يورد ما يخالف قوله كما ذهب بعض المحدثين.

ومن أمثلته أيضاً أنّ البعض فسَّر أنْسِيْتُ بـ(تركت) فقال أبو علي: « وهذا النحو يستعمله المتقدمون من السلف المفسرون وغيرهم كثيراً على أنّ أتْركْتُ وإن كان يوجبه القياس فإنا لم نعلم الاستعمال جاء به، وإذا لم يأتِ به الاستعمال لم يمتنع أن يكون مثل أشياء من هذا الباب يوجبه القياس، ولم يأتِ به الاستعمال، فرفض ذلك. ألا ترى أنهم قالوا: دفعتُ زيداً بعمرو ولم يقولوا: أدْفَعْتُ»[٣].

ومثال ذلك أيضاً ما رواه مُعَلّى عن أبي بكر بن عاصم في قراءة: ﴿ولؤلؤ﴾ من قوله تعالى: ﴿من أساور من ذهب ولؤلؤاً﴾[٤]، فقد همز الأولى ولم يهمز الثانية. فقال أبو علي: « قال أحمد: هذا غلط، فالأشبه أن يريد أنه غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى وأن يهمزهما جميعاً »[٥].

ومثاله أيضاً قول الفارسي :« واعلم أن المضارع من (رأى) على (يَفْعَل) مفتوح العين للهمزة التي هي عين الفعل. ويوافق أهل التحقيق أهل التخفيف في تخفيفهما، حتى صار التحقيق فيها شاذاً عن الاستعمال ... وإن كان القياس يوجبه»[٦].

---

(١) الفارسي، **المسائل العسكريات**، تحقيق: اسماعيل عمايرة، مراجعة: نهاد الموسى، ١٩٨١م، منشورات الجامعة الأردنية، ص٦٥.
وانظر الأبيات في: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٨٤.
(٢) الفارسي، **المسائل العضديات**، ص٢٧٥.
(٣) الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص١٩٩.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة الحج، مدنية، آية رقم٢٣.
(٥) الفارسي، **الحجة**، ج٥، ص٢٦٨.
(٦) الفارسي، **المسائل الحلبيات**، ص٨٣.

فالمضارع من (رأى) هو (يَرأى) على (يَفْعَل) ومن أجل تخفيف النطق بالفعل صارت الكلمة (يرى) بحذف الهمزة، وكثر استعمال الثانية حتى غدا الاستعمال الأول -وهو إثبات الهمزة المفتوحة- شاذاً عن الاستعمال.

٢- المطرد في الاستعمال الشاذ عن القياس:-

وهو الكلام الذي يخرج عن القياس ويكثر استعماله.

ومثال ذلك: (استحوذ) ومن أعلّها* فقال (استحاذ) كان تاركاً لكلامهم. ومثال ذلك أيضا: قولهم القُصْوى. وقياس هذا الياء، ألا تراهم قالوا: الدنيا والعُليا. وفي المثل: (عسى الغُوَيْر أبؤسا) ألا تراك لا تقول: كاد زيد قائماً وإنما المستعمل هنا المضارع أو (أن) في (عسى). فالأصل أن يكون خبر (عسى) جملة فعلية فعلها مضارع والغالب في خبرها أن يقترن بـ(أنْ) المصدرية نحو قوله تعالى: ﴿عسى ربُّكم أنْ يرحَمكم﴾[١] وقوله تعالى: ﴿عسى ربُّكم أن يُهْلِكَ عدوَّكم﴾[٢] وقد يتجرد خبرها من (أن) المصدرية نحو قول الشاعر[٣]:

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبٌ

فيشير أبو علي إلى أن المثل السابق شاذ عن القياس، فقد جعلوا (عسى) بمنزلة (كان)، فالقياس أن يكون: عسى الغوير أن يكون أبؤساً. لأنه يجب أن يكون خبر (عسى) جملة فعلية فعلها مضارع والغالب فيه أن يقترن بـ(أن) المصدرية. وقد ذكر ابن هشام في هذا المثل: والصواب أنه مما حذف فيه الخبر أي (يكون أبؤسا)[٤].

وقال أبو علي فيمن يقول:(ظِلْتُ) و (مِسْتُ) وهو يريد (ظَلِلْتُ) و (مَسِسْتُ) بحذف العين وإلقاء حركتها على الفاء إنه قول شاذّ عن القياس وإن كان مطرداً في الاستعمال[٥].

فحذف من (ظِلْت) اللام الأولى ومن (مِسْتُ) السين الأولى تخفيفا، والعرب تفعل ذلك كثيراً.

وقد ذهب البعض إلى أن الحذف الذي حصل في هذين الفعلين هو حذف قياسيّ فإذا كان الفعل ماضياً ثلاثياً مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فإنه يستعمل في حال إسناده إلى

---

* أعلّها: أجرى فيها قواعد الإعلال كاستقام واستقال.

(١) **القرآن الكريم**، سورة الإسراء ، مكية، آية رقم٨.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، مكية، آية رقم١٢٩.

(٣) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج١، ص ص٢٧٢-٢٧٣.
الفارسي، **التعليقة**، ج٢، ص٢٦٩.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ص٢٠٣.

(٥) انظر: الفارسي، **المسائل الحلبيات**، ص ص١٣٩-١٤٠.

الضمير المتحرك أما الوجه الأول- وهو الذي يهمّنا - فهو أن يكون تاماً ومحذوف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء نحو (ظِلْتُ) وغير منقولة نحو (ظَلْتُ)[١]. وهذا ما يؤكده قوله تعالى: ﴿ فظلتُمْ تفكَّهون﴾[٢].

وقد يطلق النحاة على هذا القسم من الشاذ: المطرد في السماع لا القياس، والمطرد في الاستعمال المخالف الأشباه[٣].

٣- الشاذ في القياس والاستعمال معاً:-

وهو الكلام الذي يخرج على القواعد العامة، والذي لم تستخدمه العرب.

ومثال ذلك: إدخال لام التعريف على الفعل« فهذا شاذٌّ عن القياس لأن موضوع الفِعْل على خلاف التخصيص »[٤] وقد عدَّ النحاة ذلك من الضرورات الشعرية غير المستحسنة، وقد ورد دخول لام التعريف على الفعل في مجموعة قليلة من الأبيات الشعرية كقول الشاعر[٥]:

يقول الخنا وأبغضُ العُجْم ناطقاً إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليجدَّع

فقد دخلت (أل) على الفعل، وهذا من أقبح الضرورات. وهناك أمثلة أخرى في الشعر نحو (الترضي) و (اليروح) و (اليرى) [٦] فهذه كلها شاذة في القياس والاستعمال معاً.

ومن أمثلة الشاذ في القياس والاستعمال تتميم اسم المفعول مما عينه واو، نحو: **مَقْوُول** ومَصْوُوغ فهو غير مسموع، والقياس ينفيه؛ لأن قياسه: مَقُول ومَصوُغ.

ومنه أيضاً إسكان الياء في (مَحْيَايَ)« فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في محيايَ، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم»[٧].

فالمشهور في لغة العرب أن الاسم المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم وجب فتح ياء المتكلم وأكد الفارسي أن تسكين الياء لم يرد في نثر ولا نظم.

وقد ذكر ابن عقيل أن قبيلة (هُذَيل) تقلب ألف الاسم المقصور ياءً ثم تدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم؛ فتقول: (عصيَّ) وأصلها (عصايَ)[٨].

---

(١) انظر: عبدالغني الدقر، **معجم القواعد العربية في النحو والتصريف**، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م، ص٢٢٧.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة الواقعة، مكية، آية رقم٥٦.

(٣) راجي الأسمر، **المعجم المفصل في علم الصرف**، مراجعة: د.إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٨٧.

(٤) الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص٧٦.

(٥) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج٣، ص١٤٤.

(٦) انظر: ابن هشام الأنصاري، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ص ص١٥٣-١٥٨.

(٧) الفارسي، **الحجة**، ج٣، ص ص٤٤٠-٤٤١.

(٨) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٩٠.

وكثيراً ما نجد أن الفارسي يشير إلى هذا النوع بأنه يجب اطّراحه وتركه لأنه لا يتجه في القياس ولم يأتِ في نثر ولا نظم. ونلمح هذا عندما تعرض الفارسي لمسألة أفعال القلوب التي يصح أن يتحد فيها ضمير الفاعل والمفعول وأنه لا يجوز في غيرها من الأفعال فقد ذكر أن هناك من شذّ عن القياس والاستعمال معاً مثل: (فقدتني) و (عَدِمتني) وهذا لا يقاس عليه[١].

وقد ذكر ابن يعيش أن العرب أجرت (عَدِمتُ) و (فقدتُ) مجرى (ظننتُ) في جواز اتحاد ضمير الفاعل والمفعول لأن معناهما يؤول في التحصيل إلى معناها، ولا يجوز في غيرها[٢].

فغير هذين الفعلين لا يجوز مطلقاً أن يكون فاعله ومفعوله ضميرين لذات واحدة فلا يجوز أن يقال: (أكرمتني) أي (أكرمت نفسي) أو (أكرمت ذاتي) أما بالنسبة لأفعال القلوب، فإنّه يجوز فيها ذلك، فالفعل (وَجَدَ) من أفعال القلوب، فيجوز فيه أن يتّحد ضمير الفاعل والمفعول نحو (أجدُني) و (وَجَدْتني) والتقدير: (أجدُ نفسي) و (وَجَدْتُ نفسي)، وكذلك: (ظننتني) و (جَعَلْتني).

خامساً: الممتنع:-

وهذا لا يقاس عليه، وهو على نقيض الجائز،ومثال ذلك من أراد القول في جمع طير أطيار فهذا غير جائز لأن (أطيار) جمع طائر ولا تكون جمعاً لطير[٣]،فقد جمعوا(طير) على(طيور)[٤].

ومنه أيضاً قول الفارسي في ترتيب (حلو حامض) أنه لا يجوز أن يكون ضمير واحد فيهما جميعاً، لأنه يجب أن يُعْمل الصفتان جميعاً فيه، وهذا ممتنع؛ كما يمتنع أن يعمل فعلان في فاعل وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك[٥].

وقد جعلها سيبويه خبراً لـ(هذا) في قوله: هذا حلوٌ حامضٌ فقال:« لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين»[٦] ولذلك استبعد الفارسي قراءة النصب على الحال[٧] في قوله تعالى:﴿ **كلا إنَّها لظى، نَزّاعة للشوى**﴾[٨] لأنه ليس في الكلام ما يعمل فيه الحال، وبذلك فهو يذهب إلى قراءة الجمهور بالرفع على أنه خبر ثانٍ لأنّ أو خبر مبتدأ محذوف.

---

(١) انظر: الفارسي، **المسائل العضديات**، ص١١٩.
(٢) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٧، ص٨٨.
وانظر: العُكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٢٥١.
(٣) انظر: الفارسي، **المسائل البغداديات**، ص٤٧١.
(٤) انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (طير).
(٥) الفارسي، **الحجة**، ج١، ص١٢٠.
(٦) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٨٣.
(٧) انظر: محمد بن علي الشوكاني(١٢٥٥هـ/١٨٣٩م)، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، (د.ط)، عالم الكتب، (د.ت)، ج٥، ص٢٩٠.
(٨) **القرآن الكريم**، سورة المعارج، مكية، آيات رقم١٥-١٦.

سادساً: القبيح:-

وأرى أن القبيح من رتبة القليل فهو لا يقيس عليه ولا يأخذ به. ومثال ذلك عند الفارسي تقدير:(إنّ إيّاك رأيت) هو (إنّه إيّاك رأيت) وتقدير: (إنّ أفضلهم) هو (إنّه أفضلهم) فحذفت الهاء من (إنّه)« وحذف هذه الهاء قبيح في الكلام جائز في الشعر »[١] ومثاله أيضاً « أن الحال من النكرة قبيح »[٢] فالأصل أن يكون صاحب الحال معرفة لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يتأتى إلا بعد معرفته، ويجوز أن يأتي صاحب الحال نكرة إذا اقترنت النكرة بمسوّغ، فإذا اقترنت بمسوّغ قلّ الإبهام وقربت من المعرفة وحصلت الفائدة، وكذلك لكي لا يشتبه الحال بالصفة فإنه لا يأتي صاحب الحال نكرة إلا إذا كان هناك مسوّغات لذلك[٣].

وبهذا نستطيع أنْ نقول إنّ الفارسي لا يقيس على كل مسموع، وإنما يقيس على ما كان مستمراً، وما كان غير مطرد فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه.

---

(١) الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج٢، ص٧٩.
(٢) المصدر ذاته، ج١، ص٢١١.
وانظر: المصدر ذاته، ج١، ص٢٤٩.
(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م. ص ص٢٥٦-٢٥٧.

المبحث الثالث

المصطلحات القياسية عند الفارسي

إنّ المتتبع لمصنفات الفارسي وما احتوته من مسائل قياسية يجد أنّ هذا العالم النحوي قد استخدم مصطلحات خاصة بالقياس ومسائله، وقد تكون هذه المصطلحات استخدمت من قبل النحاة الذين سبقوا الفارسي إلا أنّ استخدام الفارسي لها قد كثر.

ومن أبرز هذه المصطلحات:-

١- الأقيس:-

وهو تعبير يريد منه الترجيح بين قياسين لمسألة واحدة وفقاً لتعليلات يراها.

ويستخدمه الفارسي حين يظهر له في المسألة الواحدة قياسان، فيقوم بتتبع المسألة بدقة وإحكام شديدين ليصل إلى أنّ أحد هذين القياسين أكثر قبولاً من الآخر. وقد أطلق عليه مصطلح "الأقيس" وهذا يدل على مدى الدقة التي يتميّز بها الفارسي وعلى قدرته العلمية في تتبع المسائل وتفنيد الآراء التي تعارض رأيه، وتقوية الرأي الذي يمثله بأسلوب علمي يقوم على الدليل والحجة والبرهان. وهذا لا شك يقوم على تأثر واضح بالمنطق الذي كان له أثر عميق في عصر الفارسي إضافة إلى أنّ الفارسي كان يحمل فكر المعتزلة الذي يقوم على الجدل وتحكيم العقل.

ومن أمثلة الفارسي في استخدام هذا المصطلح حين عَرَض قراءة ابن كثير وحمزة لقوله تعالى:﴿ إلا أنْ تكُونَ مَيْتَةً﴾[١] وقراءة أبي عمرو ومن معه ﴿إلا أن يكون مَيْتَةً﴾ فقد جعل الفارسي القراءة الثانية أقيسَ من الأولى لأنها تحتوي على ضمير يعود على الكلام المتقدم[٢].

وقد يستخدم الفارسي كلمات تحمل نفس المعنى الذي أراده في مصطلح "الأقيس" مثل الأقوى، والأشيع، فقد جاء في الحجة أن القرّاء اختلفوا في نصب التاء ورفعها في قوله تعالى: ﴿ إلا امرأتك﴾[٣] فقال أبو علي:« الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الرفع على البدل من أحد، وهو الأشيع في استعمالهم، والأقيس، وقوّته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحد إلا زيدٌ ومعنى ما أتاني إلا زيدٌ، واحدٌ»[٤].

وكذلك قول الفارسي:« إنّ حذف الياء من يا ابنَ عمٍّ لكثرة الاستعمال كان أقيس من أن يقال:

---

(١) القرآن الكريم، سورة الأنعام، مكية، آية رقم١٤٥.
(٢) انظر: الفارسي، الحجة، ج٣، ص٤٢٣.
(٣) القرآن الكريم، سورة هود، مكية ، آية رقم ٨١.
(٤) الفارسي، الحجة، ج٤، ص٣٦٩.

جُعِلا بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ مَعنى الحروف»[١] وقد ذكر ابن عقيل أنه إذا أضيف المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء إلا في (ابن أم) و(ابن عم) فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، ويجوز كسر الميم أو فتحها[٢].

ومثاله أيضاً تعليق الفارسي على عبارة سيبويه: واعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرَّجُلُ: رأيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ « وكذلك الجرّ والرفع، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين »[٣].

فذهب الفارسي إلى أنَّ هذا الوجه هو أقيس القولين لأنه بالرفع إما أن يكون على الابتداء أو الخبر وهو القياس. وهذا الذي ذهب إليه سيبويه من قبل.[٤] وقد ذكرالعُكبري أن في رفعه وجهين: أحدهما: هو خبر مَنْ، والثاني: هو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ وتقدير الكلام: أجاءك زيدٌ الذي مَنْ صفته كذا[٥].

ويشير الفارسي في بعض مسائله إلى أنَّ لفظة (دابّة) تدل على المذكر والمؤنث وإن كان في لفظه تأنيث، فإنّه يذكّر لأنه صفة في الأصل ويشير أيضاً إلى أنّ هذا الرأي يقول به سيبويه[٦]، ورأيُهُ هذا هو الأكثر في الاستعمال والأصحّ في القياس[٧].

أما الرأي الثاني فيرى أن كلمة (دابّة) تدل على المؤنث بدليل قول بعض العرب (ثلاث دواب) بحذف التاء من ثلاثة كما تحذفها من المؤنث مثل (ثلاث عنوق) فلم يأخذ أبو علي بالرأي الثاني مع أنه قال بأنه أظهر.

ونلاحظ أن استخدام مصطلح الأقيس هنا هو نوع من المفاضلة بين قياسين قاسهما علماء سبقوه. فقد ذكر الفارسي أن المصادر التي تعمل عمل الفعل ثلاثة أنواع: أن تكون منوّنة أو مضافة أو تدخل عليها الألف واللام فقال الفارسي: « وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول ثم المضاف. ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل»[٨].

---

(١) الفارسي، **التعليقة**، ج١، ص٣٥٤.
(٢) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٢٧٥.
وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص ص٢١٣-٢١٤.
وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢، ص١٣.
(٣) الفارسي، **التعليقة**، ج٢، ص١١٦.
(٤) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٤٠٣.
(٥) انظر: العُكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج٢، ص١٣٥.
(٦) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥٦٣.
(٧) انظر: الفارسي، **المسائل العضديات**، ص١٤٦.
(٨) الفارسي، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص١٦٠.

وذلك لأن المصدر عمل في الأصل لشبهه بالفعل وأن التنوين يدل على التنكير فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء[١].

وقد ذهب ابن يعيش إلى ما ذهب إليه الفارسي، فعدَّ المصدر المنوّن أقيس الضروب الثلاثة في العمل ثم يليه المضاف، وأضعفها في العمل ما فيه الألف واللام. أما الإضافة فإنها من خصائص الأسماء وبابها التعريف والتخصيص « وذلك مما لا يكون في الأفعال إلا أنَّ الإضافة قد تقع منفصلة فلا تفيد التعريف على حدّ وقوعها في اسم الفاعل فلما كان التعريف قد يتخلف عن الإضافة لم تكن الإضافة منافية لمعنى الفعل من كل وجه إذ قد توجد غير معرفة وأما ما عمل من المصادر وفيه الألف واللام فهو أضعفها لأن الألف واللام لا تكون في أسماء الأجناس التي هي الأصول إلا معرفة فلذلك ضعف إعمالها »[٢].

ويبدو لي أن المصدر المضاف إلى فاعله ومفعوله أكثرُ المصادر استعمالاً في اللغة وأنَّ المصدر المنوّن أقيس في الاستعمال، وهذا ما يذهب إليه أغلب النحاة.

ويقول الفارسي في قراءة (يا صالح يْتنا) أن لفاء الكلمة في (إئتنا) ضربين: إن شئت تركتها مبدلة وهو رأي ضعيف عند سيبويه، وإنْ شئت حقّقتها. فأصل الفعل (أتى)، قد تبدل الهمزة التي هي (فاء) (اقعل) ياءً في صيغة الأمر وقد تبقى، فالأمر من الفعل (أتى) هو (إئتِ) على وزن (إقعل) فقد أبدلت الفاء ياءً فأصبحت (إيتنا).

ويقول الفارسي: إن تحقيق الهمزة هو القياس ولكنَّ الوجه الأول وهو أن تترك مبدلة كقوله (يا صالح يْتنا) هو الأقوى عند الفارسي لأنه أشبه بمذاهب العربية وطرقها ومثل على ذلك أنّ من الأفعال ما يلزم بعضها اعتلال في موضع العلة نحو: تَعِد، يقول فعلى هذا لم يحقق الهمزة في (يا صالح يْتنا) [٣].

وبذلك نرى أن الفارسي يخالف سيبويه في هذه المسألة، فذهب سيبويه إلى ترك الهمزة مبدلة لغة ضعيفة ورديئة لأنه قاسها على (يا غلامو جل) [٤] أمّا الفارسي فقد قوّى هذا الرأي قياساً على قوله تعالى:﴿**ومنهم مَنْ يقول ائذن لي**﴾[٥] و﴿**فَلْيُؤَدِّ الذي ا ئتمن**﴾[٦].

---

(١) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٦، ص٦٠.
(٢) المصدر ذاته، ج٦، ص٦٠.
(٣) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج١، ص ص ٣٤٦-٣٤٧.
وانظر: الفارسي، **المسائل البغداديات**، ص ص٧٧-٨٠.
(٤) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٣٣٨.
(٥) **القرآن الكريم**، سورة التوبة، مدنية، آية رقم٤٩.
(٦) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، آية رقم٢٨٣.

٢- التخفيف القياسي:-

التخفيف لغةً: مصدر خفَّفَ الشيء: جعله خفيفاً. والتخفيف القياسي: هو عدم النطق بالهمزة وتحويلها إلى ألف أو واو أو ياء نحو (مِئْذنة)، (مِيْذنة) (١).

وقد وجدت الفارسي يستخدم هذا المصطلح عندما تعرض لما يحدث من قلب للهمزة بحيث تجعل بين بين.

فمصطلح التخفيف القياسي خاص بالهمزة حين يكون لتخفيفها وجه في القياس. أما إذا حذفت الهمزة من الكلمة فهذا خارج عن التخفيف القياسي لأن الفارسي أراد بالتخفيف قلب الهمزة وليس حذفها.

قال أبو علي: « وما روي عنه* من قوله: (النَّسيُ) بتشديد الياء، فعلى تخفيف الهمزة، وليس هذا القلب مثل القلب في النَّسْي لأنّ النَّسِيَّ بتشديد الياء على وزن فعيل، تخفيفٌ قياسيٌ، وليس النَّسْيُ كذلك، كما أنَّ مَقْروَّةً في مقروءة: تخفيف قياسي »(٢).

فذهب الفارسي إلى أنّ (النَّسِيَّ) فيها تخفيف قياسي، فالهمزة الموجودة في نهاية الكلمة قلبت بين بين فأصبحت قريبة النطق من الياء ثم أدغمت مع الياء التي قبلها وكذلك الحال في (مقروَّة) فقد قلبت الهمزة التي تلي الواو بين بين فأصبحت قريبة النطق من الواو فأدغمت مع الواو. ومن هنا نلاحظ أن الهمزة لا تقلب ياءً أو واواً إنما تحوّل إلى ياء أو واو تبعاً للحرف الذي قبلها لكي تتجانس معه.

وذكر الفارسي أيضاً أنَّ (النَّسْيَ) ليس فيه تخفيف قياسيّ لأن الهمزة قد حذفت وبهذا نخلص إلى أن الفارسي يرى أن التخفيف القياسي هو قلب الهمزة بجعلها بين الهمزة والألف ثم تتجانس مع الحرف الذي قبلها إن كان واواً أو ياءً ثم تدغم به، وليس المقصود حذفها من الكلمة لأنها بالحذف تخرج عن التخفيف القياسي كقوله: « وأما قول الكسائي (أريْتم، وأريْت) فإنه حذف الهمزة حذفاً على غير التخفيف، ألا ترى أن التخفيف القياسي فيها أنْ تجعل بين بين »(٣).

وكثيراً ما يذكر الفارسي أمثلة على غير التخفيف القياسي فمنها: مَنْ قرأ (لحْدى الكُبر) من

---

(١) انظر:جورج متري وهنري جورج،**الخليل معجم مصطلحات النحو العربي**،الطبعة الأولى،بيروت،١٩٩٠م، ص١٤١.

* الضمير في (عنه) يعود على ابن كثير.

(٢) الفارسي، **الحجة**، ج٤، ص ص١٩٣-١٩٤.

(٣) المصدر ذاته، ج٣، ص٣٠٦.

قوله تعالى:﴿إنها لإحدى الكُبَر﴾[١]، فأشار الفارسي إلى أن حذف الهمزة ليس بالقياس إنما التخفيف القياسي هو أن تجعل بين بين نحو: سيم[٢].

فقد حذف الهمزة من (لإحدى) وهذا ليس من التخفيف القياسي كما هو الحال في قلب الهمزة من كلمة (سأم) فأصبحت بين بين.

٣- القياس المرفوض:-

القياس المرفوض: هو القياس الذي لم يسمع بمثله عن العرب.

ويكون القياس مرفوضاً عند النحاة بحجة عدم سماع مثله عن العرب، وإن كان له وجه في القياس. ومن أمثلته عندهم خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) نحو: (لولا زيدٌ لخرج عمرو) تقديره: لولا زيدُ حاضرٌ. فقال ابن يعيش على أن إظهار الخبر في المثال السابق من الأصول المرفوضة التي لم تسمع عن العرب، ولأن مثل هذا الحذف أكثر من أن يحصى[٣].

وحجة النحاة والفارسي في رفض القياس هي عدم سماعه عن العرب ووجود البديل الذي تستعمله ويكثر في كلامها.

ونجد استخدام هذا النوع من القياس عند تحليل الفارسي لمسألة المصدر الذي يقع بعد (أحقّا) و(أفي الحقّ) وذهابه إلى أن المصدر مرتفع بالظرف، وأن الرفع في مثل هذه المصادر هو الأسبق في الاستعمال، ولا يجوز النصب وإن كان القياس لا يمنع إلا أنه من القياس المرفوض[٤].

وقد تناول سيبويه هذه المسألة وحلّلها، فذكر أن ارتفاع المصدر بالظرف جيد وقوي « وذلك أنك إن شئت قلت: أحقٌّ أنك ذاهبٌ وأكبر ظنّك أنك ذاهبٌ، تجعل الآخر هو الأول»[٥]. وبهذا يؤكد سيبويه على عدم جواز النصب.

ومن أمثلة القياس المرفوض أيضاً عند الفارسي: القول في تصريف (الداء) و(الدواء) «قولهم: داء يداء اللام منه همزة، ولا يجوز أن يكون حرف علة من الحرفين الآخرين الياء والواو؛ لأنّ حمله على ذلك يؤدي إلى إعلال حرفين متواليين، وهذا مرفوض من كلامهم إلا فيما لا حكم له في القلة والشذوذ»[٦].

---

(١) القرآن الكريم، سورة المدثر، مكية، آية رقم٣٥.
(٢) انظر: الفارسي، الحجة، ج٦، ص٤٣١.
(٣) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٩٨.
(٤) انظر: الفارسي، المسائل العضديات، ص ص٢٣٩-٢٤٤.
(٥) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٣٧.
(٦) الفارسي، المسائل الحلبيات، ص٣٥.

وكذلك إسكان الياء من (هي) وهو في الشعر كقوله[١]:

..... فـإذا هيْ بـعظـام ودِمَـا

فإن ذلك لا يؤخذ به في التنزيل وحال السَّعة والاختيار، وإنما هذا تشبيه لفظي ... وهذا الشّبه مرفوض في كلامهم، غير مأخوذ به[٢].

ومنه أيضاً: تحقيق الهمزتين في كلامهم، فقد عدّ الفارسي من قال خطائ بتحقيق الهمزتين من الأصول المرفوضة[٣].

---

(١) وهو من الشواهد مجهولة القائل، انظر: عبد الله بن برّيّ، **شرح شواهد الإيضاح**، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٢٧٧. والبيت هو:

عَـفَـلَتْ ثُمَّ أَتَـتْ تطلبـه فـإذا هـي بـعظـام ودمـا

انظر: العُكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج٢، ص٣٧٧.

(٢) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج١، ص ص١٣٤-١٣٦.

(٣) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص٢٧٧.

المبحث الرابع

أنواع القياس عند الفارسي

أولاً: قياس النظير:-

يكثر الفارسي من استخدام هذا النوع من القياس، فهو بتفسيره لمسألة ما يذكر المسائل التي تتفق مع هذه القاعدة ويشير إلى ذلك بعبارته: ونظير ذلك، ومثل ذلك.

ذكر الفارسي أنّ الفعل (اتّخَذ) على ضربين:

الأول: أنه قد يَتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿**يا ليتني اتّخذتُ مع الرسول سَبيلا**﴾(١).

الثاني: أنه قد يتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿**اتّخذوا أيمانهُم جُنّة**﴾(٢).

وتابع الفارسي أن نظير الفعل (اتّخَذ) هو (جَعَل) (٣) فمرة يتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿**وجَعَلَ الظُّلماتِ والنّور**﴾(٤) وأخرى يتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿**واجعلوا بيوتكُم قِبلة**﴾(٥).

ومثال قياس النظير على النظير أيضاً أن سيبويه يرى أن جمع ثَمَرةٍ ثَمَرفقال الفارسي : « ونظيره فيما قال: بَقَرَةٌ وبَقر، وشَجَرةٌ وشَجَرٌ، وجَزَرَةٌ وجَزَرٌ »(٦) وكذلك حين تناول أصل كلمة (أولو) في قوله تعالى: ﴿**نَحْنُ أولو قوّةٍ وأولو بأسٍ شَديد**﴾(٧) ذكر أن الأصل على وزن (فُعُل) حين نقول (أُلٍ) « فلما لزم أن يكون آخر الاسم واواً أو ياءً قبلها ضمّة، كُره ذلك، فأبدل من الضمة كسرة ليصير الآخر ياءً. ونظير هذا ما سمع منهم وحكاه سيبويه (ثُنِيّ) و(ثُنٍ)؛ ألا ترى أنّ ثنيّا: فعيلٌ كرغيف وكثيب، وجمعه (فُعُلٌ) كرُغُف وكُثُب، فقيل (ثُنٍ) فأبدل. وكذلك الواحد من قولك (أُلُون) كان على هذا للدلالة التي ذكرنا »(٨).

ومن أمثلة قياس النظير قياس عامل المستثنى على عامل المفعول معه « فانتصاب الاسم إنما

---

(١) القرآن الكريم، سورة الفرقان ، مكية، آية رقم٢٧.
(٢) القرآن الكريم، سورة المنافقون مدنية، آية رقم٢.
(٣) انظر: الفارسي، الحجة، ج٢، ص ص٦٨-٦٩.
(٤) القرآن الكريم، سورة الأنعام، مكية، آية رقم١.
(٥) القرآن الكريم، سورة يونس ، مكية، آية رقم٨٧.
(٦) الفارسي، الحجة، ج٣، ص٣٦٦.
(٧) القرآن الكريم، سورة النمل، مكية، آية رقم٣٣.
(٨) الفارسي، المسائل الحلبيات، ص١٥٥.

هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسّط إلا كما أنّ الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو »[١].

وقد ذهب إلى هذا الرأي العالم النحوي ابن إياز*، فذكر أنّ إلا والواو التي بمعنى مع نظيرتان « لأن كل واحدة منهما تعدي الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه، ألا ترى أنك لو أسقطت (إلا) لكان الفعل غير مقتض للاسم »[٢].

ثانياً: قياس الشبه:-

وهو قياس بعض الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبه.قال أبوعلي:« ألا ترى أنّ الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين فقد تجري عليه أيضاً أشياء من أحكامه،نحو أبواب ما لا ينصرف،ونحو شبه(ما) بـ(ليس) فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه بالمشابهة له من جهات كثيرة جدا»[٣]

وقال الفارسي في حدّه: « إذا كان على لفظ الأسماء جاز أن تُجرى في القياس مجراها »[٤].

لقد قاس الفارسي المضمر على التنوين وبيّن الشبه بينهما، وأنّ النحاة قد أجازوا الفصل بين المظهر المجرور في الاختيار والشعر ولم يستجيزوا ذلك في المضمر ... كما لم يستجيزوا ذلك بين التنوين والمنوّن، وإذا كان كذلك، ثبت أنّ المضمر أدخل في باب الشبه بالتنوين من المظهر عندهم، فعلى هذا لا تقول: (هذا لك وأخيك) وأنت تريد (هذا لك ولأخيك) [٥].

ومن أمثلة قياس الشبه قوله: « ويجوز في القياس أن يكون اذكرتُ متعدياً مثل: شويتُهُ، واشتويتُهُ، وحفرتُهُ، واحتَفرتُهُ، وعَرَّوتُهُ واعْتَرَيْتُهُ »[٦] وكذلك قوله:« فيجوز على هذا القياس قوله:﴿**واضْمُمْ إليك جناحك**﴾[٧] أن يراد بالإفراد التثنية كما أريد بالتثنية الإفراد في قوله:

فإنْ تَزْجُرَاني يا ابنَ عَفَّانَ أنْزَجِر ... »[٨]

---

(١) الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص٢٠٥.

* هو الحسين بن بدر بن إياز، ومن تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، وله شرح الضروري لابن مالك، توفي سنة(٦٨١هـ/١٢٨٢م).
انظر: السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج١، ص٥٣٢.

(٢) السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ج٢، ص٩٩.

(٣) الفارسي، **الحجة**، ج١، ص ص٦٧-٦٨.

(٤) المصدر ذاته، ج٤، ص٢١.

(٥) انظر: الفارسي، **التعليقة**، ج١، ص ص١٦٢-١٦٨.

(٦) الفارسي، **الحجة**، ج٣، ص٤٢٧.

(٧) **القرآن الكريم**، سورة القصص، مكية، آية رقم٣٢.

(٨) الفارسي، **الحجة**، ج٥، ص٤١٩.
وانظر: ابن جني، **الخاطريات**، حققه وعلق عليه: علي ذو الفقار شاكر، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ص٣٦-٣٧.

فالمقصود في الآية الكريمة المثنى (جناحيك) لأن التقدير:« اضممْ إليك يديك المبسوطتين»[١] فأراد بالإفراد التثنية، وهذا يشابه من أراد بالتثنية الإفراد في البيت الشعري؛ فالمقصود (فإن تزجرني)، وهذا قياس شبه بين حالتين.

ومن أمثلته أيضاً:« اللائي: وزنه فاعلٌ مثل شائي فالقياس أن تثبت الياء فيه كما تثبت في الشائي، والنائي ونحوه »[٢] وقد ذكر الفارسي هذا القياس في ردّه على من قرأ (اللاء) في قوله تعالى: ﴿**اللائي تظاهرون**﴾ [٣] بحذف الياء بعد الهمزة، وأكد على أن كلمة اللائي على وزن (فاعل) ولا يجوز حذف (لام) فاعل فهي تشبه (الشائي) و (النائي) وما جاء على وزنهما.

ثالثاً: قياس العلة:-

وهو اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقوم عليها الحكم. ومثال ذلك: ما قاله الفارسي في قراءة ﴿**ولا تُقْبَل منها شفاعة**﴾ [٤]. فهناك من قرأ (ولا يُقبل) بالياء. فمن قرأ بالتاء (ولا تقبل) فقد ألحق علامة التأنيث لأن الاسم الذي أسند إليه الفعل مؤنث، فيلزم أن يَلْحَقَ المسند أيضاً علامة التأنيث.

وقد قاس الفارسي هذه المسألة على مسألة إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل إذا أسند إلى المثنى أو المجموع. فقال الفارسي:« فكما ألحقوا هاتين العلامتين لتؤذنا بالتثنية والجمع، كذلك أُلحِقتْ علامة التأنيث الفعل ليُؤذِنَ بما في الاسم منه، وكانت هذه العلامة أولى من لحاق علامتي التثنية والجمع، للزوم علامة التأنيث الاسم، وانتفاء لزوم هاتين العلامتين الاسمَ، وبحَسبِ لزوم المعنى تلزَمُ علامته »[٥]

ويرى الفارسي في هذه المسألة أن تثبت علامة التأنيث في الفعل (يقبل) لوجود علامة التأنيث في الاسم (شفاعة) وهذا عنده أولى من لحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل لوجود ما يدل عليه في الاسم.

وقد ذكر الفارسي أنه إذا توفّرت العلة بين شيئين جُذِبَ الحكم وذلك كقياس ما لا ينصرف على الأفعال لعلة الشبه فقد أخذ حكم الأفعال من امتناع الجر والتنوين.

---

(١) الشوكاني، **فتح القدير**، ج٤، ص١٧٠.
(٢) الفارسي، **الحجة**، ج٥، ص٤٦٦.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة الاحزاب، مدنية، آية رقم٤.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، آية رقم٤٨.
(٥) الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص٥٢.

وأن (ما) لما حصل فيه الشبهان من (ليس) وجب على هذا أن يكون في حكمها، ويعمل عملها[١].

وكذلك قياس حذف النون من (لكن) بقياس حذف حروف اللين لالتقاء الساكنين، فقد شبه حذف حروف المد واللين لالتقاء الساكنين بحذف النون من (لكن) للسبب نفسه[٢].

يقول الشاعر[٣]:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ ولا أستَطِيعُهُ ولاكِ اسقِنِي إنْ كَان ماؤكَ ذا فَضْلِ

فالشاهد في البيت قوله (ولاك) بحذف نون (لكن) لضرورة الشعر وإقامة الوزن. وذهب النحاة إلى أنها تشبه ما يحذف من حروف اللين لالتقاء الساكنين للمشاكلة التي بين النون الساكنة وحرف العلة.

فالعلة التي يشترك فيها حذف النون من (لكن) وحروف اللين هي علة التقاء الساكنين، وبتوفّر هذه العلة فقد حصل المقيس وهو (لكن) على الحكم وهو (حذف النون) من المقيس عليه وهو (حروف اللين) للعلة التي توفّرت بينهما وهي التقاء الساكنين.

---

(١) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج١، ص٢٧٧.
(٢) الفارسي، **التعليقة**، ج١، ص٥١.
(٣) الشاعر هو: النجاشي الحارثي والبيت موجود في:
سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٧.
وابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣١٠.
وابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ص٣٨٤.

المبحث الخامس

مظاهر القياس عند الفارسي

أولاً: الدقّة في تتبُّع القياس:-

ونجد أن أبا علي يتابع المسألة أحياناً ويوسع البحث فيها ليبيّن لنا المسألة التي يدخل فيها القياس من غيرها.ففي تعليله لحذف الياء من(فُعَيله) و(فعيّله) في النسب نجده يتابع البحث في المسألة ليتوصل إلى أنّ ما حصل بها ليس بالقياس«فأمّا حذف الياء من(سُلَيْم) في النسب،وهو قولهم:(سُلَميّ) فهو مثل الإضافة إلى(هُذَيْل):(هُذَليّ)،وإلى(قُرَيْش):(قُرَشيّ).وليس الحذف بالقياس،لأن الاسم إنما لحقه تغيير واحدٌ والتغيير الواحد في الاسم قد لايستثقلونه،فلا يعتدّون به»[١]

ويرفض أن تكون هذه المسألة -حذف الياء من سُلَيْم- من باب القياس على مسألة حذف الياء من (فُعَيْلة) و(فعيّله) للتعليل الذي قدّمه.

وتصل الدقة عند الفارسي في تتبُّعه للقياس في المسألة الواحدة إلى أنه لا يهتم بالكثرة إنْ كانت الكثرة تخالف القياس ونرى هذا في إعراب جمع المذكر السالم بالحركات.فذكر أن كثيراً من العرب يجعلون حرف الإعراب النون وذلك بقلب حرف اللين الذي قبل النون ياءً مثل: (هؤلاء مسلمينْ) ولا تحذف النون في حال الإضافة لأنها صارت حرف الإعراب إنما يحذف التنوين، ويشير الفارسي إلى أنهم جعلوا النون هنا بمنزلة النون في كلمة (زيتون)؛ ويذكر أن هذا قياس خاطئ، لأن تقدير حرف اللين قبل النون واواً قياساً على زيتون، ليس بالمستقيم، لأن الواو في زيتون لم تكن دالة على إعراب قط، إنما هي بمنزلة الواو في (زنبور). فلا يستقيم أن يقرّ في نحو سنين، فيقال: سنون، لأن ذلك يؤدي إلى جمع علامتين للإعراب في اسم واحد وهذا ما أجمع على رفضه[٢].

ومنه أيضاً أن إمالة (مالك) في قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾[٣] في القياس لا تمتنع « لأنه ليس في هذا الاسم مما يمنع الإمالة شيء وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوّغ التلاوة به حتى ينضمّ إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف وأخذهم به لأن القراءة سنّة»[٤].

---

(١) الفارسي، المسائل العضديات، ص١٦٠.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ص ص١٢٣-١٢٦.
(٣) القرآن الكريم، سورة الفاتحة ، مكية، آية رقم٤.
(٤) الفارسي، الحجة، ج١، ص٤٠.

والدقة في تَتَبُّع الفارسي للقياس ليست في هذه الأمثلة فحسب، بل نجد دقته في القياس واضحة فيما تعرضنا له من أحكام ومسائل تخص قياس الفارسي[١]، فهو دقيق في تحليله للمسائل القياسية، ودقيق في إصدار أحكامه، فلا يصدر الحكم إلا بعد التحليل الدقيق وبعد عرضه لأقوال النحاة قبله فبذلك عُرف عن الفارسي أنه كان متشدِّداً في قياسه.

ثانياً: التعارض والترجيح:-

ويراد بهذا أن يكون هناك مجموعة من الآراء المتعارضة حول المسألة الواحدة، وكل منها يقدّم الدليل، فيأتي دور الفارسي ليرجح الرأي الذي يراه أقوى دليلاً من غيره.

ويعتمد في تقوية دليل على آخر على قوة الرواية وما هو مسموع عن العرب فهناك علاقة قائمة بين السماع والقياس « فإذا عَضَد ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجه هذه اللغة وتقدمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها »[٢].

ومن أمثلة ذلك مسألة (ما) مع الفعل، فقد اختلف فيها قبل الفارسي فمنهم من ذهب إلى أنها حرف وتشكل مصدراً مع الفعل ومنهم من ذهب إلى أنها اسم موصول وكان الفارسي يميل ويرجح الرأي الأول وهي أنها حرف وتشكل المصدر المؤول مع الفعل الذي يليها لأنه لا يجوز أن يعود إليها شيء من الصلة وقد ساق أمثلة تؤكد ما ذهب إليه من القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ومِمَّا رَزَقْنَاهُم يُنفِقُون﴾[٣] فالتقدير: ومن رزقهم ينفقون، فنجد أن (ما) والفعل كانت بمنزلة المصدر فتأويل (ما رزقناهم) هو (رزقهم)، ولا يجوز التقدير عند الفارسي: ومن الذي رزقناهم ينفقون لأنه لا يستطيع أن يقدّر العائد على الاسم لأنه بتقدير العائد فإنه سيعدّي الفعل (رزق) لأن التقدير سيكون: ومن الذي رزقناهموه[٤].

وقد تعارضت آراء القراء في قوله تعالى: ﴿قُرْحٌ﴾ فمنهم من فتح القاف ومنهم من ضمّها، فنجد الفارسي قد رجّح الرأي الذي يقول بالفتح « وكان الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأنّ لغة أهل الحجاز والأخذ بها أوجب، لأن القرآن عليها نزل »[٥].

ولا يعني هذا أن الفارسي عليه أن يقدّم رأياً على الآخر بل نجده أحياناً يرجح كلا الرأيين المختلفين لتساوي الأدلة بينهما، فقد اختلف القراء في الياء والنون من قوله تعالى ﴿يُدْخِلْه﴾

---

(١) انظر مثلاً: ص ٥٦ من البحث، وص٥٩

(٢) الفارسي، **الحجة**، ج١، ص٨٨.

(٣) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، آية رقم٣.

(٤) انظر تفصيل المسألة: الفارسي، **المسائل العضديات**، ص٢٧٣.

(٥) الفارسي، **الحجة**، ج٣، ص٧٩.

فقال الفارسي: « وكلاهما حسنٌ، فمن قرأ (يُدْخله) فلأن ذكر اسم الله عز وجل قد تقدم فحمل الكلام على الغيبة، ومن قرأ (نُدخِله) فالمعنى فيه كالمعنى في الياء »[١].

ومع أن الفارسي عُرف عنه بأنه شديد التوسع في القياس إلا أنني أرى الرواية شيئاً بالغ الأهمية بالنسبة له، فهو يحافظ على كل مسموع عن العرب. فالرواية مقدمة على القياس وإذا جاءت الرواية فإنما تأتي لتقوية القياس فإذا خالف القياس الرواية طرح القياس ولم يأخذ به فقد قال: « وإذا جاءت الرواية لم تُرَدَّ بالقياس»[٢] فتقديم الرواية على القياس أمر لا بدّ منه ومثال ذلك: من قال: « إنَّ القَرْحَ الجراحات بأعيانها، والقَرْحَ ألم الجراحات قبل ذلك منه إذا أتى فيه بروايةٍ، لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس»[٣].

ثالثاً: الخروج عن القياس:-

ويطلق عليه الفارسي في مواطن العدول عن القياس ويريد به الفارسي أن النحاة قد يخرجون عن القياس الصحيح إلى غيره ويكون هذا الخروج لسبب ما.

وقد ذكر الفارسي أمثلة من هذا الباب كقولهم في النسب« في عبد مناف: منافيّ، وكان القياس عَبْدِيّ وكأنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس »[٤].

فنرى أن الفارسي يشير إلى سبب عدول النحاة عن القياس وهو إزالة اللبس.

ويكثر عند الفارسي تعليله بالخروج عن القياس؛ فقد أشار إلى أن هناك فرقاً بين (وَسَط) و(وسْط) وأن الاول هو اسم وليس بظرف والثاني ظرف وقد خرج البعض عن هذا القياس كقول الشاعر[٥]:

مِنْ وَسْطِ جَمْع بني قُرَيطٍ بعدما هَتَفَتْ ربيعة يا بني جَوّابِ

فيقول: « كان القياس أن يُحرّكَ، لأنّ حرف الجر، إذا دخل على ما يستعمل ظرفاً، أخرجه من أن يكون ظرفاً، وصار بمنزلة ما هو غير ظرف »[٦].

---

(١) الفارسي، **الحجة**، ج٣، ص ص١٤٠-١٤١.
(٢) المصدر ذاته، ج٢، ص٧٩.
(٣) المصدر ذاته، ج٣، ص٧٩.
(٤) الفارسي، **التكملة**، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٦٣.
(٥) أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ/١٣٤٣م) **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩م، ج٢، ص٢٦٠.
(٦) الفارسي، **المسائل العضديات**، ص١٨٧.

ولا أرى أنّ في البيت خروجاً عن القياس لأن الشاعر قد سكّن حرف السين حتى يستقيم الوزن وليس لأنه أراد أن يستخدمها ظرفاً.

وقد خرج النحاة عن القياس حينما كتبوا (ماية) بالألف فكان قياس الهمزة أن تكتب بالياء لأنها في الأصل ساكنة وقد انكسر ما قبلها. وقد عدل عن القياس هنا أيضاً خوف الالتباس[1]، فوجود اللبس هو السبب في خروج النحاة عن القياس المتبع في كلامهم.

---

(١) علي جابر المنصوري، " أقسام الأخبار- لأبي علي الفارسي "، **مجلة المورد**، المجلد السابع، خريف ١٩٧٨م، العدد الثالث، بغداد، ص٢٠٩.

المبحث السادس

العلة عند الفارسي

العلة في اللغة: جاء في القاموس المحيط: العِلّةُ بالكسر: المرض، والحَدَثُ يَشْغَلُ صاحبَهُ عن وجههِ ومنه: لا تَعْدُم خرقاءُ عِلّةً يقال لكلّ مُعْتَذِرٍ مُقْتَدِرٍ وقد اعتلّ وهذه عِلّتُهُ سَبَبُه[١].

والعلة من أهم مباحث القياس الهامة وقد أشار الفارسي في أكثر من موطن إلى أن العلل مستنبطة من كلام العرب، فقد قال فيها: « وهذه العلل إنما تستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة »[٢].

والجدير بالذكر أن العلة قد طرأ عليها تغيرات جذرية في عصر الفارسي، واتسع ميدان البحث فيها وتشعّب. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هذا التغيير في منهج العلة يعود لعاملين، أحدهما: أثر المنطق والفلسفة والآخر: التطور الطبيعي للعلة[٣].

وباب العلة والتعليل عند الفارسي باب واسع فقد ظهرت سمة التشعّب واضحة في التعليل عنده، فيذكر المسألة التي اختلف النحويون في اعتلالها ويأتي بجميع الآراء التي قيلت في تعليل المسألة الواحدة ويناقشها بأسلوب المنطق، فنرى العديد من القضايا يشبع البحث في تعليلها، ويثير أسئلة حول المسألة لكي يعلل الإجابة عنها، نحو: فإن قال قائل... قيل له، فلذلك نرى الفارسي يستطرد في تعليله للمسألة الواحدة مفترضاً جميع الاحتمالات التي قد تخطر في بال الباحث[٤].

ويقول ابن جني في علل الفارسي: « وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي -رحمه الله-وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره وبناءة محله:أحسب أنّ أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا،فأصغى أبو بكر إليه ولم يتبشّع هذا القول عليه»[٥].

وهذه المقولة دليل واضح على المكانة العالية التي كان يحتلها الفارسي في القياس ولأن القياس يقوم على العلة، وهي ركن أساسيّ من أركانه فقد برع في استخدامها حتى نجده يستخدم

---

(١) مجد الدين الفيروز آبادي(٨١٧هـ/١٤١٤م)، **القاموس المحيط**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، مادة(علل).

(٢) الفارسي، **المسائل البغداديات**، ص٣٠٦.

(٣) علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص ص١٨٠-١٨٦.

(٤) انظر: الفارسي، **المسائل البغداديات**، ص ص٢٧٥-٢٨٠.
وانظر: المصدر ذاته، ص ص٣٠٨-٣٠٩.

(٥) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٢٠٨.

أساليب مختلفة في تعليله لمسائل النحو التي تقوم بدورها على القياس. ولعلّ كتاب الحجة أكبر دليل على اهتمام الفارسي بالتعليل، لأن هذا الكتاب قائمٌ على الاستدلال والتعليل للقراءات القرآنية المتواترة، ولا شك أن أثر المنطق واضح كلّ الوضوح في كتابه.

وقد استقيت من كتب الفارسي أمثلة لأنواع العلة التي تحدث عنها النحاة في عصره ومن أبرزها:-

١- علة الاستثقال:-

ومن الأمثلة عليها ذهاب جماعة من النحويين إلى أن العلة في دخول الجزم على الأفعال دون الأسماء هي ثقل الأفعال وخفة الأسماء[١]. ومن أمثلتها أيضاً قولهم في أشياء جمع شيء فكان القياس فيه (شَيْئَاءَ) ليكون كالطّرفاء فاستثقل تقارب الهمزتين فأخّرت الأولى التي هي اللام إلى أوّل الحرف[٢].

٢- علة الاستخفاف:-

اختلف القرّاء في حركة الهاء في (عليهم) فمنهم من قال بالضم (عليهُم) ومنهم من قال بالكسر (عليهم) وقد رجّح الفارسي الرأي الأخير « والاختيار (عليهم) بالكسر؛ لأنها أخفّ على اللسان وهي قراءة الأكثر »[٣].

٣- علة كثرة الاستعمال:-

ذهب الفارسي إلى أن علة حذف الياء من يا ابن عمّ هي كثرة الاستعمال[٤]. وكذلك الياء من (فئة) لكثرة الاستعمال لأنها فعلة من فاءَ يَفِيئُ[٥].

ومن أمثلة هذا النوع أيضاً ما ذكره الفارسي من أنّ لفظة (دابّة) تذكّر وتؤنث فيقال: دابّة فارهة ودابة فارهٌ ولكنّ التأنيث أكثر في الاستعمال[٦].

ومن التعليل بكثرة الاستعمال حذف النون في (يكون) في الجزم[٧].

---

(١) الفارسي، **أقسام الأخبار**، ص٢٠٧.
(٢) انظر: الفارسي، **التكملة**، ص١٠٨.
(٣) الفارسي، **الحجة**، ج١، ص٦١.
(٤) انظر: الفارسي، **التعليقة**، ج١، ص٣٥٤.
(٥) انظر: الفارسي، **أقسام الأخبار**، ص٢١٠.
(٦) انظر: الفارسي، **المسائل العضديات**، ص١٤٦.
(٧) انظر: المصدر ذاته، ص١٤٦.

٤- علة الاستكراه:-

« ولا يُجْمَعُ فعيلٌ في المعتلّ اللام على فُعُـلٍ، كما يقال في الصحيح: رغيفٌ ورُغُفٌ، وكثيب وكُثُـب، كراهة لما كان يُلْزم الجمع من القلب »[١].

ومن أمثلة هذا النوع من العلل ما ذهب إليه الخليل في أصل (مهما) فقد ذكر أنها (ما) ضُمَّتْ إليها (ما) فلما اجتمعا حرفان على لفظ واحد كُره اجتماعهما، فأبدل من الألف في (ما) الأولى الهاء لمقاربة الألف لها وكونها من مخرجها، فصارت (مهما) [٢].

٥- علة اللبس:-

وهي من أهم العلل التي ظهرت في كتب النحاة لأن العرب كانت تراعيها أثناء الكلام خوفاً من الوقوع في اللبس وطلباً للإفهام.

ومثال ذلك ما ذكره الفارسي من الألف في (مايَة) هي الأصل وأن الهمزة كتبت على أصلها فقال: « ولم يلتفت إلى توسطها خوف الالتباس »[٣].

ومن أمثلتها أيضاً قول الفارسي: « فأمّا الأسماء المعتلة فما كان منها آخره ألفاً فإنّك إذا أضفته إلى ياء المتكلم أثبتَّ الألف وفتحت الياء وذلك قولك: هذه عصايَ ومُنْتايَ ويا بُشْرايَ و﴿فمن اتبع هدايَ﴾. ومنهم من يقلب الألف ياء ويدغم فيقول: هذه بُشْرَيَّ، ومن اتّبع هُدَيَّ، وسَبَقُوا هَوَيَّ. فإذا كانت الألف للتثنية نحو: رَجُلايَ، لم تقلبها في الإضافة (لئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور) »[٤].

٦- علة الفرق:-

وهو الرأي الذي أورده الفارسي في تعليل اختيار الضم للفاعل والفتح للمفعول به والكسر للمضاف إليه. وقال إن النحاة منهم من قال لعلة الفرق بين الفاعل والمفعول به والمضاف إليه[٥].

٧- علة المشاكلة:-

ومثاله تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول به: « إنَّ الفاعل ضُمّ لما كان الأول في ترتيب الكلام، وأول الحركات الضم. والمفعول به فُتح حين كان آخر الكلام، وآخر الحركات الفتح،

---

(١) الفارسي، **المسائل العضديات**، ص٢٥٥.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ص ص٤٥-٤٦.
(٣) الفارسي، **أقسام الاخبار**، ص٢٠٩.
(٤) الفارسي، **التكملة**، ص٤٨.
(٥) الفارسي، **أقسام الأخبار**، ص٢١٠.

فجعلت الضمة الأولى للفاعل، والفتحة الآخرة للمفعول ليعتدل الحرفان ويتشاكلا ويعرب كل واحد منهما بما هو أليق به وأدخل في معناه»[١].

٨- علة القوة:-

وهذه العلة ذكرها الفارسي من خلال تعليل النحاة في رفع الفاعل ونصب المفعول به فقال بأن منهم من علل ذلك بالقوة والضعف فخصَّ الفاعل بالضم لقوته وغلبته على الكلام وخصَّ المفعول به بالفتح لضعفه وخروجه من القلة على الكلام.

٩- علة التقاء الساكنين:-

وقد خصّ الفارسي أبواباً في هذه العلة في بداية كتابه (التكملة) فذكر (باب حكم الساكنين إذا التقيا) و(باب الساكنين إذا التقيا في كلمة ولم يكن الحرفان الساكنان مثلين) و(باب التقاء الساكنين من كلمتين) و(باب التقاء الساكنين من كلمتين في الدّرج والأول منهما حرف لين).

يقول الفارسي: « إذا دخلت الهمزة على فعَل فصار أفعَل نُقِلتْ حركة الأصل وهي العين إلى الفاء وأسكَنْتَ العين فقلت: أجاد وأعاد وأباد فإنْ وَصَلْت الفعل بضمير المخاطب قلتَ: أعدْتُ وأجدْت، فحذفت العين لالتقاء الساكنين »[٢] وكذلك حذف واو مفعول في (مقول، ومزور، ومصوغ) لالتقاء الساكنين[٣].

١٠- علة الاستغناء:-

وقد ذكر الفارسي عبارة سيبويه (ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) فقال: حذفت (كلّ) بعد أن لفظت بها استغناء[٤]. ومن أمثلة علة الاستغناء عند الفارسي قولنا: أجيئُك إنْ جئت، فالتقدير: إنْ جئت أجئْك، فاستغنيت عن الجواب بالفعل المتقدم على الجزاء[٥].

١١- علة الحذف:-

وذلك كحذف الياء في نحو (فُعَيْلة) و(فعيِّله) في النسب. وكحذف الهمزة من (خير) و(شرّ) في التفضيل والتعجب ويقول الفارسي: « إلا أنهم ربما حذفوا هذه الزوائد من المصادر والصفات»[٦]،

---

(١) الفارسي، **أقسام الأخبار**، ص٢١١.
(٢) الفارسي، **التكملة**، ص٢٥٤.
(٣) انظر: المصدر ذاته، ص٢٥٥.
(٤) انظر: الفارسي، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، ص٥٦٦.
(٥) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج٥، ص٤٦٤.
(٦) الفارسي، **المسائل العضديات**، ص٢٦٤.

فيشير إلى أن حذف الزوائد من المصادر والصفات يطّرد في كلام العرب فعندما قالوا: (فرسٌ قَيْدُ الأوابد) إنما هو مقيَّد فحذفت الزوائد من الصفة. وأمّا حذف الزيادة من المصدر فكقولهم : عَمْرَك الله، فالمعنى والتقدير فيه: تَعْمِيْرَك الله واستمرّ الحذف بالمصدر وأعمل إعماله والزوائد ثابتة فيه[١].

ومن أمثلة علة الحذف قول الفارسي في قوله تعالى: ﴿**مِنْ مَحَارِيبَ وتماثيلَ وجفانٍ كالجوابِ وقدورٍ راسياتٍ**﴾[٢] أن من حذف الياء في الوصل والوقف في لفظة (كالجوابِ) فلأن هذا النحو قد يحذف كثيراً[٣].

---

(١) انظر: الفارسي، **المسائل العضديات**، ص ص٢٦٥-٢٦٦.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة سبأ، مكية، آية رقم ١٣.
(٣) انظر: الفارسي، **الحجة**، ج٦، ص ص١٠-١١.

الفصل الثالث

القياس النحوي عند ابن جني

وفيه خمسة مباحث:-

المبحث الأول : مكانة ابن جني في القياس

المبحث الثاني: أركان القياس عند ابن جني.

المبحث الثالث: أحكام القياس عند ابن جني

المبحث الرابع: المصطلحات القياسية عند ابن جني

المبحث الخامس: تعارض السماع والقياس

المبحث الأول

مكانة ابن جني في القياس

لقد احتل القياس مكانة عالية عند ابن جني، فهو يرى أن الناطق « على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه »[١] وهذا يؤكد تعلق ابن جني في القياس، فقد كان يأخذ به كثيراً ولكنه لم يذكر أنّ اللغة تؤخذ كلها بالقياس فقد قال: « ومعاذ الله أن ندّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه »[٢].

وقد تبع ابن جني شيخه الفارسي الذي وردت عنه عباراته المشهورة « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »[٣] حتى وصل به الأمر إلى أن يكون شديد التمسك بمبدأ القياس وأن يعتبره قمة العلوم فقد اشتهر عن ابن جني « أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس »[٤] فقد قال عنه الأفغاني:« فإذا وصلنا إلى ابن جني تبوأنا ذروة القياس وفلسفته. لقد كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها »[٥].

وقد أكّد الدكتور شوقي ضيف على متابعة ابن جني شيخه الفارسي في القياس « وكان مثل أستاذه يُعنى بالقياس عناية شديدة حتى ليمكن أن يقال أن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة »[٦].

وكان هو والفارسي إمامين من أئمة القياس في النحو واللغة، فكان نحوهم نماذج تطبيقية للقياس النحوي، فقد كان ابن جني يحاول ربط القياس بمذاهب العرب، ويحرص على أن يكون القياس مؤدياً إلى الاستعمال الموجود عندهم. وهذا ما سيبيِّنه البحث في هذا الفصل.

ولم يكن ابن جني متتبّعاً شيخه الفارسي في كل شيء بل هناك أمور خالفه فيها ولم يأخذ بها.

ومن المسائل القياسية التي رفضها ابن جني من الفارسي: زيادة لام الرجل في نحو (إني لأمر بالرجل مثلك) فاللام في كلمة الرجل في هذا المثال زائدة عند الفارسي ذاهباً بذلك إلى تقوية

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص١٢.
(٢) المصدر ذاته، ج٢، ص٤٣.
(٣) المصدر ذاته، ج٢، ص٨٨.
(٤) المصدر ذاته، ج٢، ص٨٨.
(٥) سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص٩١.
(٦) شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، الطبعة الثانية، دار المعارف، (د.ت)، ص٢٧٦.

قول أبي الحسن في نحو قولهم (إني لآمر برجلٍ مثلك) فذكر أن اللام في الرجل زائدة والمقصود إني لآمر برجل مثلك. وعلل الفارسي لهذه المسألة أن الرجل هنا لم يكن مقصوداً معنيّاً. وقد رفض ابن جني هذا القول وذلك لأنه « جعل اللام دلالة على زيادتها وهذا محال، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها، وإنما الذي على زيادة اللام هو كونه مبهماً لا مخصوصاً »[١].

ففي المثال السابق نجد أن رأي ابن جني أقرب للصواب لأنه لا دليل على أن تكون هذه اللام زائدة.

ومن أمثلة رفضه لقياس الفارسي أيضاً: تعليل الفارسي في مسألة الياء والواو في النهاية والإداوة هل تقلب ألفاً لوقوع الألف قبلها كما قلبوها ألفاً في العلاة ومناة. فرفض ابن جني تعليل الفارسي الذي يقول فيه: إنما المعنى أن الألف مثل الفتحة إذا وقع حرف اللين بعد الألف طرفاً حرف إعراب فقال: « وهذا القول منه ليس بمرضي عندي لأنهم قد قلبوا الياء والواو في حصاة وقناة لأجل الفتحة وإن لم يكونا حرفي إعراب، وكانت الهاء بعدهما، فكان قلب الياء والواو في نهاية وإداوة لوقوع الألف التي هي أكثر من الفتحة همزة أولى »[٢].

وقد خالف ابن جني الفارسي في إعراب كلمة (حنيفاً) من قوله تعالى:﴿ **قل بل ملّةَ إبراهيم حنيفاً**﴾[٣] فذهب الفارسي إلى أنها حال من المضاف إليه (إبراهيم) وذهب ابن جني إلى أنها خبر لكان المحذوفة والتقدير (كان حنيفاً).

وقد قاس ابن جني هذا المثال على قول العرب (المرءُ مقتول بما قتَلَ به إنْ سيفاً فسيفٌ وإن خنجراً فخنجر) والتقدير: إن كان المقتول به سيفاً فالذي يقتل به سيفٌ وذهب ابن جني إلى أن إضمار كان مستمرٌ في كلام العرب[٤].

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ، ج٣، ص ص٩٩-١٠٠.
(٢) ابن جني، **المنصف**، ج٢، ص١٣٨.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، آية رقم١٣٥.
(٤) انظر: ابن جني، **الخاطريات**، ص ص١٤٨-١٤٩.

المبحث الثاني

أركان القياس عند ابن جني

أولاً: الأصل(المقيس عليه):-

اشترط ابن جني في المقيس عليه الفصاحة، فلهذا ينبغي أن يؤخذ عن سكان البوادي الذين لم يعترض ألسنتهم فساد اللغة. وأن لا يؤخذ عن سكان المدن الذين انتشر في لغتهم الاختلال والفساد. وإذا ثبت أن سكان البوادي قد اعترض لغتهم الفساد وجب ترك الأخذ عنهم، وإذا ثبت أيضاً أن لغة سكان الحاضرة فصيحة صحيحة وجب الأخذ بها. وبهذا نرى ابن جني لم يهتمّ بالمكان قدر اهتمامه بفصاحة أهل هذا المكان. فقد ذكر في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر « علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخَطل. ولو علم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها »[١].

ولم يحدّد ابن جني القبائل التي يؤخذ عنها فهو يرى أن اللغاتِ كلّها حجّة « ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويُخلّد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشدُّ أنساً بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا »[٢]. وقد اعتمد ابن جني في هذا الرأي على قول النبي ﷺ :« نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ»[٣].

وبهذا فإن ابن جني يرى أن القياس يكون على الأكثر في الاستعمال ولكن إذا كانت اللغتان متراسلتين أخذ بهما معاً. فيجب على المتكلم أن يأخذ بالأقوى والأشيع من اللغتين، ولو أنّ إنساناً

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ، ج٢، ص٥.
(٢) المصدر ذاته، ج٢، ص١٠.
(٣) ابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز، ومحمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج٩، ص٢٨، كتاب(فضائل القرآن) باب (أنزل القرآن على سبعة أحرف)

استعمل الأقلّ والأضعف لم يكن مخطئاً لكلام العرب بل مخطئاً لأجود اللغتين « فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه »[١]. وهذا يعني أنّ ابن جني يجيز القياس على لغات العرب كلها، إلا أنّ اللغة الفصحى هي الأفضل في القياس، فالقياس على اللغة الفصحى أقوى وأشيع من القياس على اللغة الضعيفة.

وقد أجمع علماء اللغة على أنّ لغة قريش أفصح لغات العرب[٢]. لذلك اعتبرها ابن جني الأصل في الاستشهاد.

وذهب ابن جني إلى وجوب قبول ما جاء به ناقل اللغة الفرد إنْ كان عدلاً فصيحاً وإن لم يسمع من غيره، فقد ذكر أن الأصمعي قد قبل حروفاً لم تذكر إلا عند ابن أحمر الباهلي، وقد أخذ بها ابن جني وقال بوجوب قبولها لثبوت فصاحة ابن أحمر، وأنّ هذه المفردات إما أن تكون من لغة قديمة لم يشاركه أحد في سماعها، وإما أن تكون مرتجلة من ابن أحمر، فالأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل. وهذا الأمر لم يختص به ابن أحمر وحده إنما ينطبق على أيّ فصيح. ولكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متّهم أو ليس بثقة أو من أصحاب الفصاحة فإن ما جاء به مردود غير مقبول[٣].

ومن أمثلة ذلك قول ابن أحمر الباهلي أيضاً (الحَيْرَم) وهو البقر ولم يأتِ بهذا غيره[٤]. ومنها أيضاً قوله (كأس رَنَوْناة) أي دائمة في قول الشاعر[٥]:

بَنَّتْ عليه الملكَ أطنابَها كأسٌ رَنَوْناةٌ وطِرقٌ طِمِرّ

ومنها أيضاً كلمة (الرُّبّان) وهو العيش في قول الشاعر[٦]:

وإنما العيشُ بربَّانِهِ وأنت من أفنانِهِ مقتفر

فرأي ابن جني في الأصل (المقيس عليه) يتمثل فيما يلي:

- الفصاحة، فقد ذهب ابن جني إلى عدم الاهتمام بالمكان قدر اهتمامه بفصاحة أهل هذا المكان.
- عدم تحديد القبائل التي يؤخذ عنها، فاللغات كلُّها حجّة، لكنها ليست متساوية في الفصاحة.
- يكون القياس على الأكثر في الاستعمال.

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص١٢.
(٢) انظر: أحمد بن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: عمر فاروق الطباع، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٣م، ص ص٥٢-٥٣.
(٣) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص ص٢١-٢٥.
(٤) انظر: المصدر ذاته، ج٢، ص٢٣.
(٥) انظر: المصدر ذاته، ج٢، ص٢٢.
(٦) انظر: المصدر ذاته، ج٢، ص٢٣.

- القياس على اللغة الفصحى أقوى وأشيع من القياس على اللغة الضعيفة.
- لغة قريش هي الأصل في الاستشهاد.
- وجوب قبول ما جاء به ناقل اللغة الفرد إن كان عدلاً فصيحاً وإنْ لم يسمعْ من غيره.

ثانياً: الفرع (المقيس) :-

ذكر ابن جني أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وذكر قول أبي عثمان المازني: « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت (قام زيد) أجزت ظَرُف بشر، وكرم خالد »[١] وهذا ما رآه الفارسي عندما أكد على جواز البناء على أمثلة العرب لأنه بهذا البناء يدخل في كلام العرب[٢].

وقد ساق ابن جني في كتابه الخصائص أمثلة تؤيد هذا الرأي فمن ذلك: أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجُرّ، وإبْرَيْسَم، وفِرِنْد، وفيروزج، وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنه لمّا دخلته اللام في نحو الديباج، والفِرِنْد، والسُهْريز، والآجُرّ، أشبه أصول كلام العرب، ويعني ابن جني النكرات فجرى في الصرف ومَنْعِهِ مجراها[٣].

ورأي ابن جني في الفرع (المقيس) يتمثل فيما يلي:

أولاً: أن ما قيس على ما يجوز القياس عليه عند النحويين يعتبر صحيحاً مستعملاً.

وهذه القاعدة عند ابن جني تدل على مدى تشدّده في القياس، فهو لا يقيس إلا فيما سمع عن العرب واطّرد في كلامهم. ومن الواضح أن الأمثلة التي ذكرها ابن جني للمقيس تدل على أنه كان يقيس تركيباً على آخر وقد يزيد في هذا فيفترض صوراً عقلية لم يَرِدْ بها استعمال. ونجد أنّ تأثر ابن جني بشيخه الفارسي واضح لأن كليهما ذهب إلى افتراض صور لم يرد بها استعمال[٤].

ثانياً: أنه من غير الممكن أن يعتمد العرب على المسموع وحده وقد أكد ابن جني على استحالة

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٥٧.
(٢) انظر: ابن جني، **المنصف**، ج١، ص١٨١.
(٣) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ، ج١، ص٣٥٧ وما بعدها.
(٤) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص١١٤.
انظر: المصدر ذاته، ج١، ص٣٦٠.
انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص٤٤.

وضع كل ما يحتاج المتكلم من قبل المتقدمين من النحاة فمن الصعب أن يضعوا جميع الأفعال الماضية والمضارعة وأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمصادر[١].

ونؤكد هنا على أنّ ابن جني تابع شيخه الفارسي في مسألة ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم فقد نُقِل عنه أنه قال: لو شاء شاعر أو ساجع أو متّسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة لجاز، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرجج أكرم من دخلل وضربب زيد عمراً، ومررت برجل ضربب، وكرمم ونحو ذلك، فقلت له: افترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذن من كلامهم قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا[٢].

ورأي ابن جني في هذا الكلام أنه لم يسمع عن العرب اسم كل فاعل ولا مفعول ولا غيره من الكلمات التي تدخل في الاستعمالات النحوية، وإنما سمعنا البعض فقسنا عليه غيره؛ فالجملة الفعلية (قام زيد) تتكون من فعل وفاعل أي مسند ومسند إليه فإذا وضعنا اسماً آخر مكان (زيد) جاز لنا ذلك.

ثالثاً: العلّة:-

لقد وضع ابن جني الأسس العامة التي ظهرت عليها العلّة عند النحاة، وقد ظهر أثر أصول الفقه في تقسيمه للعلة. في حين نجد البعض لا يرغب في هذا العمل الذي قدّمه ابن جني زاعماً أنه استنفذ طاقة كبيرة في حديثه عن العلة وأنه في تقسيمه للعلة وأصول النحو كان يقسّم أبواباً في أصول الفلسفة[٣].

ومن أبرز المباحث التي تناولها ابن جني بالدرس والتحليل ما يلي:

طبيعة العلة:-

إن الحديث عن طبيعة العلة عند ابن جني مرتبط بالحديث عن تأثره بالفقهاء والمتكلمين. فقد ظهر هذا الأثر واضحاً في تقسيم العلة وذكر أنواعها وما يرتبط بها من أحكام لذلك فإن ابن جني قد قارن بين علل النحو وعلل الفقهاء والمتكلمين وقال بأن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين والسبب في ذلك أن النحاة يحيلون على الحسّ، ويحتجون فيه

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص ص٤١-٤٣.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص ص٣٥٨-٣٥٩.
(٣) انظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص٢٩١.

بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس الأمر كذلك في علل الفقه لأن وجوه الحكمة فيها خفية عنا[١].

وقد جعل ابن جني علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو والسبب في ذلك يعود إلى أن الكثير من علل الفقه غير معروفة لدينا بينما علل النحو على غير ذلك، فطبيعة العلة النحوية حسّية تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة[٢]. « فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد »[٣] ولكنه يؤكد على أنّ علل النحو هذه لم تبلغ درجة علل المتكلمين بل هي أقرب إليها من العلل الفقهية[٤].

وقد ذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى أن العلل النحوية عند ابن جني أقرب إلى علل الفقهاء منها إلى علل المتكلمين وأن ابن جني ينافي ما عرضه في كتابه الخصائص[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد اقترب من الفقهاء في تقسيمه للعلة ومباحثها، لكنّ تأثره بمنهج المتكلمين كان أكثر وضوحاً في تناوله لمباحث العلة وسَبْر أعماقها والبحث في تفصيلاتها.

وقد قسّم ابن جني علل النحو على أساس حاجة الطبع إلى قسمين:

الأول: واجب لا بدّ منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره وهذا لاحق بعلل المتكلمين ومثال ذلك: « قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياءً للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سويئر، وفي ضارب: ضويرب. وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره: قريطيس وقراطيس »[٦].

فهذه الأمثلة التي قدمها ابن جني مما لا بدّ منه لأنه لا يوجد أيّ احتمال لوقوع الألف بعد الكسرة أو الضمة فمجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون مُحال ومثل ذلك لا يكون. فقلب الألف إلى (واو) في (سويئر) و (ضويرب) علته الضمة التي قبلها، وقلب الألف إلى ياء في (قريطيس) و (قراطيس) علته الكسرة التي قبلها. وكذلك أيضاً منع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدّتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً فلو التقت ألفان مدّتان لوقعت الثانية بعد ساكن.

الثاني: ما يمكن تحمله، إلا أنه على تجشّم واستكراه له، وهذا لاحق بعلل الفقهاء ومثال ذلك: قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها نحو عصيفير وعصافير فمن الممكن أن نقول:

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٤٨.
(٢) انظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص ص٨٥-٨٦.
(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٥١.
(٤) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص٥٣.
(٥) انظر: أحمد سليمان ياقوت، **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، دار المعرفة، الاسكندرية، ١٩٩٠م، ص١٢٧.
(٦) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٨٨.

عصيفِور وعصافِور ونتحمل مشقة ذلك كما يقال موّزان، وموْعاد[١].

وفرّق ابن جني بين العلة الموجبة، والعلة المجوّزة فذكر أن أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها مثل: نصب الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجرّ المضاف إليه. أما بالنسبة للعلة المجوّزة فإن ابن جني يراها سبباً يجوّز ولا يوجب ومن الأمثلة التي ذكرها على هذا النوع أسباب الإمالة، فإنها علة الجواز لا الوجوب وكذلك قلب واو (اقْتَتْ) همزة وذلك أن الواو انضمّت ضماً لازماً فإنها مع ذلك يجوز ابقاؤها واواً، فعلّتها مجوّزة لا موجبة[٢].

وقد ذكر السيوطي أن العلة الموجبة تسمى عِلّة، وأن العلة المجوزة تسمى سبباً[٣]. وهكذا فإن ابن جني يميّز بين العلة الموجبة والعلة المجوّزة ويقرر أن أكثر العلل في النحو مبناها على الإيجاب.

تعارض العلل عند ابن جني:-

رأى ابن جني أنه قد يكون علتان لحكم واحد كرفع المبتدأ؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع بالخبر، وذهب البصريون إلى أنه يرفع بالابتداء[٤]. فالحكم هنا هو رفع المبتدأ وعلة رفعه قد تكون بالخبر أو بالابتداء.

ولا بدّ أن نذكر أن هذه المسألة قد اختلف فيها فهناك خمسة أقوال في عامل المبتدأ[٥]:

أولها: أنه مرفوع بالابتداء.

ثانيها: تجرّد المبتدأ عن العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه.

ثالثها: أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار.

رابعها: أن العامل فيه هو الخبر.

خامسها: أن العامل فيه العائد من الخبر.

فذهب البصريون إلى القول الأول وقد أخذ ابن جني برأيهم[٦].

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٨٨.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص١٦٤.
وانظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، ص ص١٥٦-١٦٠.
(٣) انظر: جلال الدين السيوطي، **الاقتراح**، ص٨٦.
(٤) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١، ص٤٤.
(٥) انظر: العُكْبَري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص ص١٢٥-١٢٧.
وانظر: أبو القاسم السهيلي(٥٨١هـ/١١٨٥م)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (د.ط)، دار الرياض، الرياض، (د.ت)، ص٤٠٦.
(٦) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٦٦.

وقد يكون أيضاً حكمان في شيء واحد دعت إليهما علتان مختلفتان نحو:(ما) النافية، فأهل الحجاز يعملونها تشبيهاً لها بـ(ليس) وبنو تميم يهملونها تشبيهاً لها بـ(هل)[١].

فلفظة (ما) النافية تحتمل حكمين وأن كلَّ حكم من هذين الحكمين له علة خاصة بـه، فـالأول يشبهها بـ(ليس) ووجه الشبه بين (ما) و(ليس) من وجهين:

أحدهما: أن(ما) تنفي الحال، كما أن(ليس) تنفي الحال.

والثاني: أن(ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى:﴿**ما هذا بشراً**﴾[٢] وقوله تعالى:﴿ **وما الله بغافلٍ عما تعملون**﴾[٣].

أما الحكم الثاني فيشبهها بـ(هل) في إهمالها اللفظ، فعمل (هَلْ) هو تغيير المعنى دون اللفظ نحو (هل هذا بشرٌ) فقد نَقَلتْ (هَلْ) الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب إلى الإنشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب دون تغيير في اللفظ.

أمّا موقف ابن جني من تعارض العلل فإنه يأخذ بالعلة التي يراها أقوى من غيرها، فقد يكون للحكم الذي لازم الكلمة أكثر من تعليل دون أن يذكر أوجه اختلاف النحاة، لأنه لا يريد أن يبيّن أيّ العلل أقوى من غيرها وبمن نأخذ من العلل وما نترك منها، فهذا الأمر عائدٌ لاجتهاد النحاة فهو يؤكد على وجود اختلاف بينهم في تفسير حكم المسألة فهو يقول في تعارض العلل: « هذا طريق اختلاف العلل لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد؛ فأمّا أيُّها أقوى، وبأيِّها يجب أن يؤخذ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه»[٤].

ويشير ابن جني إلى أن الخلاف الذي وقع بين النحاة أعمُّ منه بين العرب فقد اختلف العلماء في التعليل لما اتفقت العرب عليه كرفع المبتدأ. فحكم رفعه ثابتٌ لا خلاف فيه عند العرب في حين نجد أنّ أقوال النحاة في تعليل رفعه وصلت إلى خمسة أقوال والأمثلة على ذلك كثيرة. واختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه وإن كان بعضه قوياً، وبعضه ضعيفاً[٥].

العلة غير المتعدية:-

وهي التي عبّر عنها النحاة بالعلة القاصرة، وعبّر عنها ابن جني بالعلة غير المتعدية والعلة الواقفة أو غير الجارية، وذكر أن وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية.

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٦٧.
وانظر:ابن جني،**اللمع في العربية**، ص٣٩.
وانظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص١٦٥.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة يوسف، مكية، آية رقم٣١.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، آية رقم٧٤.
(٤) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٦٨.
(٥) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص١٦٨.

ومن أمثلة هذا النوع من العلة عند ابن جني مَنْ علّلَ لبناء كَمْ، ومَنْ، ومَا، وإذْ، من الأسماء لمشابهتها ما جاء من الحروف على حرفين نحو: هَلْ، وبَلْ، وقَدْ، ولكنَّ هذه العلة غير متعدية لأن هناك من الأسماء على حرفين ولم تبنَ نحو: يدٍ، وأخ، ودمٍ[١].

وأرى أن التعليل بهذا النوع من العلل فيه فسادٌ وبُعْدٌ عن طبيعة اللغة، أما موقف ابن جني من هذا النوع فهو مرفوض عنده. وقد ذهب النحاة في علة بناء كَمْ، ومَنْ، ومَا، وإذْ أنها تضمّنت معنى الحرف ووقعت موقعه[٢].

والجدير بالملاحظة أن التعليل بالعلة القاصرة فيه خلاف بين النحاة فمنهم من لم يشترط التعدية في صحة العلة ومنهم من اشترطها، فقال قوم: إنها علة باطلة لأنّ العلة إنما تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها، لأنها لا ضرورة لها، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها[٣].

فالعلة القاصرة إذن هي التي يقتصر التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها وهي على نقيض العلة المطّردة التي كثر التعليل بها عند العرب.

العلة وعلة العلة عند ابن جني:-

لقد ردّ ابن جني على ابن السراج في تقسيمه لـ(علة العلة) في الباب الذي سمّاه (العلة وعلة العلة) فقال: « ذكر أبو بكر في أصوله هذا؛ ومثّل منه برفع الفاعل. فقال فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة »[٤].

وقد رأى ابن جني أنّ ما يسمّى بـ(علة العلة)هو في الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة فبذلك ينفي أن يكون هناك ما يسمى بعلة العلة،وأن هذا الترتيب في نظره يحتم أن يكون هناك علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة، وهذا يؤدي إلى هجنة القول وضعفة القائل،وبهذا فهو ينكر تقسيم ابن السراج للعلل، فالعلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى وليس هناك علة للعلة ولا علة لعلة العلة.

ولكن يجب أن لا نفهم من ذلك أن هذا النفي يُقصد منه إنكار العلل الثواني والثوالث، إنما ذهب إلى أن علة العلة هي شرح وتفسير وتتميم للعلة. ولم يُعرف عن ابن جني أنه أنكر العلل الثواني والثوالث كما جاء عند ابن مضاء فيما بعد. ويؤكد ابن جني رأيه في علة العلة

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٦٩.
(٢) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٤، ص٥-١١-١٢٥.
وانظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص ص٣٩٢-٣٩٣.
(٣) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص٩٠.
(٤) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٧٣.

فيقول:« فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أنّ السواد هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه، لا لأنّ جاعلاً جعله على هذه القضية »[١]. فهو بذلك ينفي تعليل العلة فالسواد مثلاً هو بنفسه علة تسويد ما يقع عليه وما يحلّ فيه ولا يحتاج إلى شيء آخر ليقوم بتعليله.

ومن الجدير بالملاحظة أن ابن جني لم يأخذ برأي ابن السراج لأنه وجد أنّ هذا الرأي قد يؤدي إلى البعد عن طبيعة اللغة والخروج عن المنهج الذي أسسه نحاة البصرة، فكان ابن جني يحاول ألا يخرج عن نهج المدرسة البصرية.

حكم المعلول بعلتين:-

ذهب ابن جني إلى أنّ هناك ألفاظاً معلولة بعلتين، وذهب إلى أنّ هذا الحكم على ضربين:

الأول: ما لا نظر فيه، نحو: هذه عِشريٌ، وهؤلاء مسلمِيٌ فقد قلبت الواو ياءً لأمرين، أحدهما اجتماع الواو والياء وسكون الواو والثاني أن ياء المتكلم تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحاً « فقد وجب إذا ألا يقال: هذه (عِشْرُوِيَ) بالواو، كما لا يقال: هذا غلامُيَ بضم الميم، فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو ياءً في عشروي وصالِحُوي ونحوذلك، وأن يقال عِشْرِيٌ بالياء البتّة، كما يقال هذا غلامي بكسر الميم البتة »[٢].

ومن أمثلته أيضاً: سِيٌ، وريٌ فأصل هاتين الكلمتين: سِوْيٌ وروْيٌ فانقلبت الواو ياءً لأنها ساكنة وما قبلها مكسور، وكذلك فإن الواو وقعت ساكنة قبل الياء فقلبت الواو ياءً في هاتين الكلمتين، وأنّ هذا القلب قد اجتمع فيه علتان[٣].

الثاني: محتاج إلى نظر، وهذا الحكم خاص في (باب ما لا ينصرف) وذلك أن علة امتناع الاسم من الصرف إنما هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل. فأما السبب الواحد فيقل عن أن يُتمّ علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل[٤].

ومع هذا فإن ابن جني لا ينفي تأثير السبب الأول في منع الصرف، فهو يؤكد أن السبب الأول يشكل صورة وإذا انضمّ سبب آخر فسيكون من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف. أما إذا انضم إلى السبب الأول والثاني سبب ثالث فسيكون للسبب الثالث تأثير ما كما كان للسبب الأول تأثير ما أيضاً.

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٧٤.
(٢) المصدر ذاته، ج١، ص١٧٥.
(٣) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص١٧٧.
(٤) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص١٧٧.

ويردّ ابن جني على من قال: إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف وانضم إليهما سبب ثالث فإنه يمتنع من الإعراب ويكون مبنيّاً. ويؤكد ابن جني فساد هذا الرأي من وجهين:

أحدهما: لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقة طريق حديث الصرف وترك الصرف، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير. وهذا القول هو الذي ذهب إليه أغلب النحاة ومنهم الفارسي، فأكدوا على أن علة البناء منحصرة في شبه الحرف(١).

والآخر: أننا نجد من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب غير مبني، ومثال ذلك اسم البلدة (أذربيجان) تجتمع فيه الأسباب الخمسة وهو مع ذلك معرب وليس مبنيّا(٢)، فقد اجتمعت في هذا الاسم العلمية، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون، ومع ذلك فقد بقي معرباً، وهذا يؤكد على أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط.

إدراج العلة واختصارها:-

ويرى ابن جني عدم إدراج العلة واختصارها بل يجب البحث فيها فقد ذكر أن من النحويين مَنْ يبسطون العلة ويسرعون في حذف بعض مقوّماتها لعدم القدرة على تداركه والتعذر منه ويتضح ذلك من خلال المثال الذي قدّمه ابن جني عن سائل يسأل عن أصل قولهم آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وآخيته فأنا أواخيه فجوابه أؤاسيه وأؤاخيه وأن علتّه في التغيير اجتماع الهمزتين فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها. وقد أخذ ابن جني على هؤلاء النحاة أنهم لم يستوفوا ذكر الأصل ولم يتقصّوا شرح العلة فيقول: « وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى منها مضمومة والثانية مفتوحة وهي حشو غير طرف، فاستثقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها -وهي الضمة- واواً. ولا بدّ من ذكر جميع ذلك وإلا أخللت »(٣). فيرى ابن جني أن مثل هذه الأمثلة تحتاج إلى شرح دقيق للعلة التي حدثت فيها لأنها تتميز بالدقة، وليس من السهولة أن تفهم عند اختصارها الفهم الصحيح فلا بدّ من بسط القول فيها مما يؤكد لنا على دقة ابن جني وتعمقه في بحث المسائل بصورة دقيقة.

دور الاعتلال:-

ويراد بدور الاعتلال: أن يعلل الشيء بعلة معلّله بذلك الشيء. والدور بين شيئين توقف

---

(١) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص ص٢٦-٣٢.
وانظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص ص٤٧-٥٣.
(٢) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ص١٧٩-١٨٠.
وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص٥٣.
(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ص١٨١-١٨٢.

كل منهما على الآخر. وقد مثّل ابن جني لدورالاعتلال بوجوب إسكان اللام عند المبرد في ضربْنَ، وضربْتُ فسكّنت اللام لعلة الضمير بعدها وحرّك الضمير لعلة اللام الساكنة قبله[١]. فقد علل تسكين لام الفعل لوجود الضمير بعدها وعلل حركة الضمير المتصل بالفعل لسكون لام الفعل قبله. ومن أمثلة دور الاعتلال أيضاً ما أجازه سيبويه في جرّ (الوجه) من قولك: هذا الحسَنُ الوجهِ، فقد أجازَ سيبويه الجرّ من وجهين: أحدهما: طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل.

ويؤكد ابن جني بعد ذلك أن الجرّ الذي حدث في (الضارب الرجل) كان تشبيهاً إيّاه بالحسن الوجه. وبذلك صار كل واحد من المثالين السابقين علة لصاحبه في الحكم الجاري عليهما جميعاً[٢].

بقاء الحكم مع زوال العلة:-

ويرى ابن جني أن الحكم قد يبقى بعد زوال العلة التي أوجبت الحكم وهذا لا يؤدي إلى فساد العلة. ومن الأمثلة التي قدّمها ابن جني أن فاء ميثاق إذا سكّنت وانكسر ما قبلها قلبت ياءً نحو: ميزان، وميعاد. ولكنّ أحدهم جمع ميثاق على مياثق في قوله[٣]:

حِمَىً لا يُحَلُّ الدهرَ إلا بإذننا ولا نسألُ الأقوامَ عقد المياثِق

فنلاحظ هنا أن سبب قلب فاء ميثاق ياءً قد زال ومع هذا فقد بقي الحكم -قلب الواو ياء- على حاله. ومثال ذلك أيضاً قول الشاعر[٤]:

عِداني أن أزورك أمّ عمرو دياوين تُشَقَّق بالمداد

فالشاعر هنا لم يردّ الياء في (دياوين) إلى أصلها الذي انقلبت عنه، فمفردها ديوان وقد قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها لأن أصل الكلمة دِوَان وقد زالت العلة في الجمع (دياوين) لفتح ما قبلها ولكن حكم قلب الواو ياء باق على حاله[٥].

وبهذا يرى ابن جني أن الأصل هو زوال الحكم بزوال العلة ولكنه يرى أيضاً أنه قد تزول العلة ويبقى الحكم ولا يزول.

وقد ردّ ابن جني على من اعتقد فساد علل النحويين وأسند قولهم هذا إلى الضعف الذي يصيبهم وأن الواحد منهم لا يعرف أغراض القوم[٦].

---

(١) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص ص١٨٢-١٨٤.
(٢) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٨٣.
(٣) انظر: المصدر ذاته، ج٣، ص١٥٧.
(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (دون).
(٥) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص ص١٥٧-١٥٨.
(٦) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص ص١٨٤-١٨٦.

وذهب الدكتور فاضل السامرائي في بحثه إلى أن العرب كانت تلحظ العلل وتعرفها إلا أنّ ابن جني كان مغالياً فيما ذهب إليه بأنّ العرب كانوا يعرفون العلل والأغراض التي ينسبها إليهم النحاة. وبهذا نرى السامرائي أكّد على أنّ ابن جني التزم بالمذهب الذي يدّعي أن العرب كانوا يتأملون مواقع الكلام ولكنّه كان مغالياً فيما ذهب إليه.

والذي أراه من أمثلة ابن جني في هذا الباب أنه لم يُرد من هذا التعبير أن العرب كانت على علم تام بالعلة والتعليل ولكنه يفهم من هذا أن العرب كانت تخضع لقانون تشعر به دون أن تحاول تفسير هذا القانون، فقد أكّد هذا ابن جني نفسه عندما ذكر أن الأعراب يحسنون القياس بطبعهم ويدركونه بلطف حسّهم، وقوة نفوسهم وإنْ لم يعرفوه صناعة، وهم قد يلاحظون بالمُنَّة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع وقد قدَّم أمثلة تؤكد ما يذهب إليه[١].

وقد أورد الدكتور السامرائي أيضاً في كتابه (ابن جني النحوي) سبعة عشر نوعاً من العلل التي لاحظتها العرب في كلامها، وقد قدّم الدكتور أمثلة لهذه الأنواع عند ابن جني[٢]. والجدير بالذكر أن ابن جني لم يأتِ بجديد في التمثيل لهذه الأنواع التي ذكرت ولكننا نجد النحاة قبله قد ذكروا أمثلة من هذا الباب، ولعلّ شيخه الفارسي الذي نحن بصدد البحث في دراسته قد تناول أنواعاً من هذه العلل[٣].

وإذا وازنا بين كلا المنهجين في بحثهم للعلة فإننا نجد أن الفارسي وابن جني قد اهتمّا بالعلل اهتماماً شديداً ولكن ابن جني تأثر في حديثه بعلل الفقهاء والمتكلمين، فوضع أصولاً لم تظهر عند الفارسي، بينما نجد الفارسي قد تأثر بعلوم المنطق والفلسفة.

ولا أرى مسوّغاً لما يقوله البعض من أن مباحث العلة عند ابن جني هي مباحث في الفلسفة والمنطق[٤].

برع الفارسي في مسألة التعليل أثناء تحليله لمسائل النحو دون أن يكون هناك تقسيم أو ترتيب لهذه العلل، أما الأقسام التي ذكِرت في الفصل الثاني من البحث فقد ظهرت متناثرة في مختلف مصنفاته.

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص ص٢٧٣-٢٧٦.
(٢) انظر: فاضل صالح السامرائي، **ابن جني النحوي**، ص ص١٦٩-١٨٣.
(٣) انظر: الفصل الثاني من البحث، **أنواع العلل عند الفارسي**.
(٤) انظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص ص٤٨-٤٩.

أما ابن جني فإننا نجد أن بحث العلة قد تطور عما كان عليه عند الفارسي وتمثل هذا التطور في :-

- ربط بين العلة النحوية وعلل الفقهاء والمتكلمين، وقد تمثل هذا الربط في المقارنة بين العلة النحوية والعلة الفقهية وذهب إلى أنّ العلة النحوية أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء ثم أخذ يقسّم هذه العلة إلى أنواع ويمثّل على كل نوع في الوقت الذي لا نجد تقسيماً وترتيباً للعلل وأنواعها عند الفارسي. وقد ذهب أحد الباحثين إلى أن السبب في نهج ابن جني منهج الفقهاء في استنباط العلل يعود إلى أنه يستهدف الوصول إلى الأصل العميق لتتاسق أحكام النحو العربي مع بعضها بعضاً على صورة نظام دقيق وبذلك يبحث ابن جني فيما وراء النحو لبيان ذلك[١].

- تقسيم العلة إلى مباحث مختلفة نحو: طبيعة العلة، العلة غير المتعدية، حكم المعلول بعلتين، إدراج العلة، دور الاعتلال، بقاء الحكم مع زوال العلة،....إلخ.

رابعاً: الحكم:-

وهو الركن الرابع من أركان القياس، ونتاج العلة التي توجد في كل من الأصل والفرع.

ومن الأصول التي وضعها ابن جني في الحكم:

١- الحمل على أحسن الأقبحين:-

وهنا يؤكد ابن جني أن بعض المسائل قد يحتمل الحكم فيها وجهين وأن كلا الوجهين مستقبح ولكنه يأخذ بأحسنهما ومن الأمثلة على ذلك: « فيها قائماً رجلٌ. لما كانت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف -وهذا لا يكون- وبين أن تنصب الحال من النكرة -وهذا على قلته جائز- حملت المسألة على الحال فنصبت»[٢]. وكذلك « ما قام إلا زيداً أحد، عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال »[٣].

ففي المثال الأول نلاحظ أن هناك حكمين أما الأول فهو تقدّم الصفة على الموصوف والثاني أن تأتي الحال وصاحبها نكرة والأصل أن يكون صاحب الحال معرفة ولكن الحكم الثاني أقل قبحاً من الأول.

---

(١) انظر، حسن خميس ملخ، "التعليل النحوي عند القدماء والمحدثين"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٨م، ص ص٣٩-٤٠.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٢١٣.

(٣) المصدر ذاته، ج١، ص٢١٣.

وفي المثال الثاني نلاحظ أيضاً أن هناك حكمين أما الأول فهو أن يُرفع (زيد) على أنه بدل من غير وجود المبدل منه، والثاني أن يُنصب (زيد) على أنه مستثنى تقدم على المستثنى منه والحكم الثاني أقل قبحاً من الأول.

وبهذا نرى أن ابن جني يرجح حكماً على آخر مستنداً إلى أقربهما للصواب وأقلهما للفحش.

٢- ترافع الأحكام:-

وهو الأصل الثاني الذي وضعه ابن جني في الحكم. ويريد به ابن جني أنه قد يجتمع للكلمة الواحدة حكمان فيُسقط الأول حكم الثاني ويُسقط الثاني حكم الأول.

ويؤكد ابن جني أنه سبق غيره من النحاة في وضع هذا الأصل، ومن أمثلة ذلك عنده أن العرب تذهب في تكسير ما كان من (فعَل) على (أفعال)؛ نحو علم وأعلام وما كان على (فعَلة) كسَّروه على (أفعُل)؛ نحو أكَمَةٍ وآكُم وقد ذكر ابن جني أن سيبويه حَمَلَ (أمَة) على أنها (فعَلة) لقوله في تكسيرها:(آم) ولكنه لم يعلل ذلك. وقد قدّم ابن جني تعليل هذا الأمر وهو أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث نحو: رَمِثَ رَمَثا وحَبِطَ حَبَطا فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين نحو: حَقِل حَقَلة، ومَغِل مَغَلة وإذا حذفوا التاء حركوا العين نحو: جَفَنة وجَفَنات وقصْعَة وقصَعَات « فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مَجْرى الضدّين المتعاقبين. فلما اجتمعا في (فعَلة) ترافعا أحكامهما، فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء. فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه فعْل، وفُعْل باب تكسيره أفعُل»[1]. فأمَة تكسيرها (آم) لأن التاء أسقطت حكم الحركة الموجودة على العين في (أمَة)، وأسقطت حركة العين حكم التاء فصار الأمر إلى حكم (فعْل) أي (آم).

٣- الحكم يقف بين الحكمين:-

ويظهر تأثر ابن جني واضحاً في هذا الأصل بمذهب المعتزلة الذين يقولون في أصل عقيدتهم بالمنزلة بين المنزلتين.

وقد طبق ابن جني هذا الأصل على قواعد النحو حين قال بالحكم يقف بين الحكمين فلا هو مع هذا ولا مع ذاك ولكنه يتوسط بينهما ومن أمثلة ذلك عنده: الكسرة فيما قبل ياء المتكلم نحو: غلامي وصاحبي فقد عدّ ابن جني أن هذه الكسرة ليست حركة إعراب لأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، وليست حركة بناء أيضاً لأن الكلمة معربة متمكنة إنما هي من جنس ما قبلها

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٠٩.

وأن الحرف يُكرَه عليها[١]. وقد ذهب أحد النحاة بعد ابن جني إلى اعتبار فساد هذا القول وأن الكلمة إما أن تكون معربة وإما أن تكون مبنية وليس بين الضدّين واسطة[٢].

٤- سبب الحكم قد يكون سبباً لضدّه:-

وهذا وجه غريب المأخذ ولكنه صحيح واقع وهذا يعني أنّ سبب الحكم يكون سبباً لضدّ هذا الحكم وهو من الأصول التي أسسها ابن جني للحكم.

ومن الأمثلة التي توضح هذا الأصل قول الشاعر[٣]:

إذا المرءُ لم يخشَ الكريهة أوشَكَتْ جبالُ الهوينى بالفتى أن تقطّعا

فذكر ابن جني أن إعادة الثاني مظهراً (الفتى) بغير لفظه الأول (المرء) قبيح في اللغة وإنما سبيله أن يأتي مضمراً؛ نحو: زيد مررت به « فإن لم يأت مضمراً وجاء مظهراً فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول البتّة؛ نحو: زيد مررت بزيد، كقوله تعالى:﴿ **الحاقّة ما الحاقّة**﴾ و ﴿ **القارعة ما القارعة**﴾... ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن وذلك أنه لمّا لم يعد لفظ الأول البتّة، وعاد مخالفاً للأول شابه -بخلافه له- المضمر الذي هو أبداً مخالف للمظهر.... أفلا ترى أن القبح الذي كان في مخالفة الظاهر الثاني للأول قد عاد فصار بالتأويل من حيث أرينا حسناً. وسببهما جميعاً واحد. وهو وجه المخالفة في الثاني للأول »[٤].

وقد ذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه ابن جني من أن الأصل أن يأتي بالضمير فلما اضطرّ أتى بالظاهر، ولم يأت بالظاهر المتقدم، بل بمرادفه، وهو أحسن دفعاً للتكرار[٥].

٥- احتمال القلب لظاهر الحكم:-

ويقصد ابن جني في هذا الأصل أن تحتمل المسألة وجهين أو أكثر وأنّ هذا الاحتمال يتراوح بين الضعف والقوة فيكون الحكم جائزاً في كل من الأوجه المختلفة. ومن أمثلة ذلك قول ابن جني: « زيدٌ مررت به واقفاً، الوجه أن يكون (واقفاً) حالاً من (الهاء) في (به) وقد يجوز أن يكون حالاً من (زيد) المظهر، ويكون مع هذا العامل فيه ما كان عاملاً فيه وهو حال من الهاء؛

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص ص٣٥٦-٣٥٧.

(٢) انظر: أبو البقاء العُكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٦٧.

وانظر: أبو البقاء العُكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: د. عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين، الطبعة الأولى، دارالغرب الإسلامي،بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ص ١٥٠-١٥٢.

وانظرأيضاً: السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ص ص٢٤٣-٢٤٤.

(٣) انظر: عبدالقادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج١، ص٣٨٦.

(٤) ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص ص٥٣-٥٤.

(٥) انظر: ابن هشام الأنصاري، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ص٣٢٤.

ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو (غير العامل في صاحب الحال)؛ ومن ذلك قول الله سبحانه:﴿ وَهُوَ الحقُّ مصدّقاً﴾ فـ(مصدقا) حال من (الحق) والناصب له غير الرافع للحق»[١].

ويعلل ابن جني لسبب وضع هذا الأصل « ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإن العرب تفعل ذلك؛ تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف؛ لتصحّ به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره »[٢].

وهذا يؤكد تعمق ابن جني في بحثه لمسائل القياس، فالواضح من كلامه أنه يحاول أن يضع أصلاً للحكم الذي يُحتَمل فيه وجهان أحدهما قوي والآخر وجهه أضعف، وأن جواز الوجه الأضعف والأخذ به جائز. ولعلّ ابن جني وضع هذا الأصل ليبيّن أن هناك مسائل قد لا تحتمل إلا وجهاً واحداً وأنّ هذا الوجه ضعيف في القياس ففي هذه الحالة علينا أخذه، والاستئناس به لأننا لم نجد وجهاً غيره.

وأرى أن هذه المسألة ليست عامة عند ابن جني بل هي خاصة بمسائل معينة لأن ابن جني قد ذهب إلى أنه لا يجوز القياس على الضعيف، فالضعيف عنده يحفظ ولا يقاس عليه.

٦- الحكم للطارئ:-

ويريد ابن جني في هذا الأصل أن يكون هناك حكم في الكلمة الواحدة ثم يأتي حكم آخر طارئ عليها فيدفع بالحكم الأول والسابق له ويثبت الحكم الثاني والذي أطلق عليه ابن جني بالحكم الطارئ.

ويعتمد ابن جني في هذا الأصل على الأسبق رتبة من الآخر، فلام التعريف إذا دخلت على الاسم المنوّن فإنّ هذا التنوين يحذف لأن لام التعريف والتنوين لا يجتمعان؛ فاللام علامة التعريف، والتنوين علامة التنكير فلما اجتمعا في الكلمة كان الحكم لطارئهما وهو اللام فالحكم في هذه المسألة للطارئ لأن « التنكير أسبق رتبة من التعريف »[٣].

ومن أمثلة الحكم للطارئ أيضاً حذف التنوين للإضافة نحو: غلام زيد، وصاحب عمرو، وذلك لأنهما ضدّان فلا يمكن أن يجتمع التنوين مع الإضافة لأن التنوين علم للتنكير، والإضافة موضوعة للتعريف فالحكم هنا للإضافة لأن الإفراد أسبق رتبة من الإضافة.

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٦٠.
(٢) المصدر ذاته، ج٣، ص٦٠.
(١) المصدر ذاته، ج٣، ص٦٥.

ومن أمثلته أيضاً حذف تاء التأنيث لياءي النسب، فالنسب إلى البصرة: بصريّ وإلى الكوفة: كوفيّ، فقد حذفت تاء التأنيث لأن الحكم الآن للطارئ وهو دخول ياءي النسب على الكلمة[١].

٧- حكم القياس فيما لا يسوّغ به النطق:-

يقول ابن جني: « وذلك كمفعول مما عينه حرف علة؛ نحو مقول ومبيع؛ ألا ترى أنك لما نقلت حركة العين من مَقْوُوْل ومَبْيُوْع إلى الفاء، فصارت في التقدير إلى مَقْوْوْل ومَبْيُوع تصورت حالاً لا يمكنك النطق بها فاضطُررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين »[٢].

فمن هذا المثال نجد أن القياس حكَم على الكلمة قاعدة يصعب النطق بها وقد عُدِل عن هذا القياس طلباً للخفة، فقد طرأ على اسم المفعول من الفعلين (قال) و (باع) إعلالان، أحدهما إعلال بالنقل، وهو نقل حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح الذي قبلها ونقل حركة الحرف الصحيح إلى حرف العلة. أما الآخر فهو إعلال بالحذف، وهو حذف واو مفعول لتعاقب الواوين الساكنين.

ويكثر هذا الأصل في باب الإعلال لما يحتوي عليه هذا الباب من استثقال في نطق الكلمة. ومثال ذلك اسم المفعول من الفعل الثلاثي (حَنَى) فنلاحظ أن اسم المفعول من هذا الفعل هو (محنُوْيَ) وأن حرفي الواو والياء اجتمعا في كلمة واحدة وأن حرف الواو ساكن، لذا قلبت الواو ياءً فصارت الكلمة (مَحْنُيْي) ثم أدغمت الياء في الياء فصارت (مَحْنِيّ).

وكذلك كلمة (سيّد) فإن أصلها (سَيْود) من الفعل (ساد) فقد اجتمع في الكلمة حرفا الواو والياء وأن حرف الياء ساكن لذا قلبت الواو ياءً، فصارت الكلمة (سَيْيد) ثم أدغمت الياء في الياء فصارت (سيّد).

ومن أمثلة ذلك أيضاً كلمة (مَجَال) على وزن (مَفْعَل)، فالقياس أن تكون هذه الكلمة (مَجْوَل) لأنها من الفعل (جال) فقد حدث في الكلمة إعلال نقل، فنقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن الذي قبله وسكنت الواو فصارت الكلمة (مَجَوْل) وحدث أيضاً في الكلمة إعلال قلب حيث قلبت الواو ألفاً لتناسب الفتحة فأصبحت الكلمة (مجال).

ومن خلال الأمثلة السابقة نلاحظ أن حكم القياس لا يسوّغ به النطق لذا فقد عُدِل عنه طلباً للخفة.

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص ص٦٢-٦٣.
(٢) المصدر ذاته، ج٢، ص٤٩٣.

المبحث الثالث

أحكام القياس عند ابن جني

لقد تناولنا أحكام القياس عند الفارسي في الفصل السابق وسنتناول في هذا المبحث أحكام القياس عند ابن جني لأنني وجدت أن ابن جني أيضاً يصدر مثل هذه الأحكام التي كان الفارسي يصدرها على كثير من المسائل النحوية، ولكنّ ابن جني ظهر بمنهجية تكاد تكون أكثر تنظيماً من التي ظهرت عند الفارسي ولكنّ هذه المنهجية لا تخرج عن الإطار الشكلي، فكتب الفارسي في أغلبها كانت من المسائل التي ألقاها في المناطق التي نزل بها كالمسائل البغداديات، والحلبيات، والعسكريات، والعضديات. في حين نجد ابن جني يحاول استخدام التقسيمات والتفريعات في مصنفاته ليسهل على الباحث الاستعانة بها.

أما أحكام القياس عند ابن جني فهي:

أولاً: المطرد والشاذ:-

والمطرد عند ابن جني هو « ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة»[١]. وهو الذي يقاس عليه عنده فيقول:« وليكن الحكم على الأكثر لا على الأقل»[٢].

والشاذ هو « ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره »[٣]. وقد قسّم ابن جني المسموع من كلام العرب بحسب الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام[٤]:-

١- **مطّرد في القياس والاستعمال معاً**، نحو: (قام زيد) و (ضَربْتُ عمراً)، و (مررت بسعيدٍ) وهذا النوع لا خلاف في جواز القياس عليه ويقول فيه:« هو الذي لا نهاية وراءه »[٥].

٢- **مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال**،نحو:الماضي من(يذر) و(يدع) وهذا النوع يقبله القياس إلا أنه لم يكثر في السماع وكقولهم أيضاً:(مكان مبقل) والأكثر في السماع(باقل) وكذلك مفعول(عسى) اسماً صريحاً نحو:(عسى زيدٌ قائماً) والأكثر في السماع (عسى زيدٌ أن يقوم).

ويذهب ابن جني إلى أنّ هذا النوع يمتنع في الاستعمال لكونه لم يكثر فيه، فهو لا يصلح لأن يقاس عليه.

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٩٧.
(٢) ابن جني، **التصريف الملوكي**، ص١٢.
(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٩٧.
(٤) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص ص٩٧-١٠٠.
(٥) ابن جني، **المنصف**، ج١، ص٢٧٨.

٣- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر ومنه أيضاً: استحوذ، وأغيلت المرأة،واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، واستفيل الجمل.

وهذا النوع عند ابن جني موقوف على السماع ولا يجوز القياس عليه لأنه يتعارض مع القواعد التي وضعها النحاة كأصل ثابت، فهو يقول:« واعلم أنّ الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه »[١].

٤- الشاذ في القياس والاستعمال، نحو: تتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف. فهذان المثالان شاذّان في القياس والاستعمال ولا يجوز القياس عليهما.

ونرى أنّ هناك عدداً من الباحثين المحدثين يرفضون هذا التقسيم ومنهم:إبراهيم أنيس الذي وصف النحاة الذين قبلوا بهذا التقسيم أنهم غلاة اللغويين[٢]،وذهب الدكتور تمام حسان وعباس حسن إلى رفض هذا التقسيم واعتباره تقسيماً منطقياً كما يعبّر عنه تمام حسان فقد ذكر أن القسم الثاني وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال لم يستعمل في كلام العرب،وقد بنى رأيه على احتمال عدم صحة الشواهد القليلة التي ذكرها ابن جني في هذا النوع،ولا أرى مسوّغاً لهذا الرفض حيث إنّ ابن جني قسّم الكلام بهذا التقسيم من أجل حصر الأمثلة الموجودة في كلام العربية.

وإذا وازنا بين تقسيم الفارسي للمطرد والشاذ وتقسيم ابن جني له فإننا نجد أن ابن جني قسّمه على أربعة أضرب:

- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً.
- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.
- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.
- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً.

أما الفارسي فقد اقتصر على الأقسام الثلاثة الأخيرة لأن هذه الأقسام مختصة بالشاذ وهي:

- شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس.
- مطرد في الاستعمال شاذ عن القياس.
- شاذ عنهما.

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٩٩.
واظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، ص١٦٠.
(٢) انظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار العربية**، ص ص١٤-١٥.

والجدير بالملاحظة أن ابن جني قد زاد قسماً رابعاً من أقسام الشاذ وهو المطرد في الاستعمال والقياس، وهذا لا يعني أن الفارسي قد أغفل القسم الرابع ولم يتنبّه له إنما كان هدفه هو بيان الأقسام التي لها علاقة بالشاذ، فالقسم الرابع الذي ذكره ابن جني لا علاقة له بالشاذ فهو كثير ومطرد عند العرب في الاستعمال والقياس معاً.

وقد عدّ البعض أن هذا القسم من الشاذ -الشاذ في القياس والاستعمال معاً- هو عيب في التقسيم الذي وقع به الفارسي وابن جني من بعده لأن النحاة القدامى كانوا قد ذهبوا إلى التقسيمات والتفريعات دون النظر إلى الشواهد التي قالتها العرب(١).

ثانياً: القليل:-

قسّم ابن جني القليل الوارد عن العرب إلى ثلاثة أقسام:

١- أن يكون المسموع لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به. فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه إجماعاً.

وقد بيّن ابن جني أن المتأمل لهذا لا يجد تعارضاً، ويريد به ابن جني أن يقلّ الشيء وهو قياس نحو: النسب إلى (شنوءة) : (شنئيّ) فيجوز قياس (قتوبة) : (قتبيّ) و (ركوبة) : (ركبيّ) و (حلوبة): (حلبيّ) قياساً على (شنئيّ).

وأشار ابن جني إلى ما هو أكثر من باب (شنئي) ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس نحو: (ثقيف): (ثقفيّ) و (قريش): (قرشيّ) و (سليم): (سلميّ). فهذا وإن كان أكثر من (شنئيّ) فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس(٢). فلا يجيز على هذا في (سعيد): (سَعَديّ)، ولا في (كريم): (كرميّ)(٣). أما المبرّد فقد أخذ القياس به وأجازه(٤).

٢- أن يكون المسموع فرداً أي أن المتكلم به واحد ويخالف ما عليه الجمهور.

وهنا يذهب ابن جني في حال هذا المنفرد بالمسموع فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا هذا الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يَرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإنّ الأولى أن يُحَسَّن الظن به ولا يحمل على فساده فقد يكون ذلك وقع عليه من لغة قديمة. يقول ابن جني: « فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على فصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد عن طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده، فإن لم يكن القياس مسوّغاً

---

(١) انظر: أحمد سليمان ياقوت، **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، ص٩٦.
(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص ص٣٣٥-٣٣٦.
(٣) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ص١١٥-١١٦.
(٤) انظر: المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص ص١١٣-١٣٤.

له كرفع المفعول وجرّ الفاعل ورفع المضاف إليه فينبغي أن يُردّ ذلك لأنه جاء مخالفاً القياس والسماع جميعاً »[١].

٣- أن يكون المسموع مفرداً وقد انفرد به المتكلم ولم يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه. ويذهب ابن جني إلى أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحة المتكلم به لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عمن ينطق بلغةٍ قديمةٍ لم يشارك في سماع ذلك منه، وإما أن يكون شيئاً ارتجله، لأن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها ومن هذا قول المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني لم يشترط فيما سبق الكثرة في القياس، فهو يأخذ بالقياس ولو كان مثالاً واحداً[٣]. وأرى أن في ذلك توسعاً في القياس، وأن هذا التوسع الذي يجعلنا نقيس على الفرد الواحد قد يؤدي إلى تباين الأحكام القياسية عند العالم الواحد. فابن جني يرى أن كلام العربي إذا خالف اللغة التي عليها جمهور العرب فإنه ينظر في حاله، ولعلّ هذا التوسع الذي ألحقه ابن جني في القياس أدى إلى إيجاد ثغرات فيه إذ إننا نلحظ التباين الواضح في أحكام القياس فهو يعتمد على الكثير المطرد ثم يقبل آراءً لم يكن لها وجود عند جمهور النحاة.

إن موقف ابن جني في القياس على القليل هو موقف سيبويه الذي لا يقيس إلا على الكثير المطرد، ويقيس على القليل إذا كان هذا القليل هو كل ما ورد عن العرب[٤].

وقد استخدم سيبويه مصطلح (الأقل) أيضاً للدّلالة على ما يقابل الأكثر في أسلوبين أو أساليب من كلام العرب لا على القليل جداً في مقدار الاستعمال وكميته[٥].

ثالثاً: الضعيف:-

وهو من الأحكام التي يطلقها ابن جني في كثير من المسائل التي يتعرض إليها بالتحليل والبحث.

ومن أمثلة الضعيف عنده قوله:« أما قراءة الحسن (انيهم) كأعطهم فعلى إبدال الهمزة ياءً على أنه يقول: انبيت أعطيت، وهذا ضعيف في اللغة، لأنه بدل لا تخفيف والبدل عندنا لا يجوز

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٨٧.
(٢) انظر: المصدر ذاته، ج٢، ص ص٢١-٢٥.
(٣) انظر: المصدر ذاته، ج٢، ص ص٢١-٢٥.
(٤) انظر: خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص٤١٨.
(٥) انظر: المرجع ذاته، ص٢٦٥.

إلا في ضرورة الشعر»[١].

وكذلك قراءة ﴿**أرأيتك هذا الذي كرّمت عَلَيَّ**﴾(الإسراء/٦١) يريد (أرأيتك) فحذف الهمزة عند ابن جني هنا ضعيف في القياس[٢]. ومن ذلك ما رواه مبارك عن الحسن أنه كان يقرأ: « (بثلاثة آلاف)، و(بخمسة آلاف) وقفٌ لا يُجْري واحداً منها ... وجهه في العربية ضعيف؛ وذلك أنّ ثلاثة وخمسة مضافان إلى ما بعدهما، والإضافة تقتضي وصل المضاف بالمضاف إليه، لأن الثاني تمام الأول، وهو معه في أكثر الأحوال كالجزء الواحد.»[٣]

فنلاحظ أن موقف ابن جني من الضعيف أنه يحفظ ولا يقاس عليه، ويقع هذا عادة في ضرورة الشعر وبذلك فإنه لا يقاس عليه.

ومن أمثلة الضرورات الشعرية:

قال الشاعر[٤]:

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

فأسقط الشاعر النون من (لكن) لسكونها وسكون السين لفعل (اسقني).

وقول الفرزدق[٥]:

بالوارثِ الباعثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ

إيَّاهم الأرضُ في دهر الدهاريرِ

فقد جاء الشاعر بالضمير المنفصل (إيَّاهم) مع جواز أن يذكر المتصل نحو (قد ضَمِنَتْهم).

والشواهد الشعرية في هذا كثيرة فقد تناولها النحاة ببحوث مستقلة، ووقفوا منها موقفاً دقيقاً،

---

(١) ابن جني، **المحتسب في تبيين شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخر، القاهرة، ١٩٦٩م، ج١، ص٦٦.
(٢) المصدر ذاته، ج١، ص١٢١.
(٣) المصدر ذاته، ج١، ص١٦٥.
(٤) انظر: أبو عبدالله القزاز القيرواني (ت٤١٢هـ/١٠٢١م)، **ضرائر الشعر وكتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق وشرح:محمد زغلول سلام،ومحمد مصطفى هدارة،منشأة المعارف، الإسكندرية، ص١٢٣.
(٥) انظر ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٨٤.

ولعلّ السبب في وجود هذه الظاهرة هو استقامة الوزن الشعري لذلك فإننا نجد أن الضرورة الشعرية تظهر في زيادة حركة أو حذفها أو بإبدال حركة مكان أخرى.

ويعتمد ابن جني في بناء حكم الضعيف على قلة استخدامه عند العرب حتى أنه يكون مقتصراً على بقعة صغيرة في إحدى القبائل العربية، أو على عدم وروده في القرآن الكريم وبخاصة لهجة قريش لأنها -كما ذكرنا- أفصح اللهجات العربية وأعلاها وأنقاها. « فإن كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه لحنه وفساد كلامه حُكِم عليه ولم يسمع ذلك منه. هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة، مع ما في كلامه من الفساد في غيره، إلا أن هذا أضعف القياسين. والصواب أن يُـرَدَّ ذلك عليه ولا يتقبّل منه.»[١]

رابعاً: الجائز:-

وهو أن تحتمل المسألة أكثر من حكم نحوي وأن كلاً من هذه الأحكام له وجه في العربية وأنه قد سمع عن العرب. وقد استخدم ابن جني هذا الحكم كثيراً في مصنفاته كقوله: « اعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها، وتبنى معها على الفتح كخمسة عشر، تقول: لا رجلَ في الدار، ولا غلامَ لك، ولا جارةَ لك، فإن فصلت بينهما بطل عملها؛ تقول: لا لك غلامٌ، ولا عندك جاريةٌ. فإن عطفت وكررت (لا) جازت فيه عدة أوجه تقول: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.»[٢] وقد ورد في التنزيل قول الله تعالى: ﴿**لا بيعٌ فيه ولا خلالٌ**﴾[٣] وهذه قراءة الجمهور. أما أبو عمرو بن العلاء وابن كثير فقد قرءا ﴿**لا بيعَ فيه ولا خلالَ**﴾ ويجوز أيضاً أن نقول: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله. ويجوز: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله. ويجوز: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله. ويجوز: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله. وأن هذه الوجوه المختلفة قد سمعت عن العرب[٤].

ومن أمثلة الجائز عند ابن جني قوله في أفعال الشك واليقين التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول والثاني مفعولين لها، إنها إذا توسّطت بين المبتدأ والخبر جاز أن تعمل نحو: (زيداً أظنّ قائماً) وجاز أن تهمل نحو: (زيد أظنّ قائمٌ)[٥]. وهذا ما أكّده ابن يعيش من أنّ هذه الأفعال

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٩٠.
(٢) ابن جني، **اللمع في العربية**، ص٤٢.
وانظر: ابن هشام الأنصاري، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ص ص٤٠٥-٤١٢.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة إبراهيم، مكية، آية رقم٣١.
(٤) انظر: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ج٢، ص ص٥٩٣-٥٩٤.
(٥) انظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، ص٤٧.

إذا توسطت أو تأخرت فإنه يجوز الغاؤها لانها دخلت على جملة قائمة بنفسها[١]. وهذا هو رأي أغلب النُحاة.

ويذهب ابن جني إلى أن الجزم في جواب أسماء الأفعال جائز وحسن نحو: صَهْ تسلمْ، ومَهْ تسترحْ، ودونك زيداً تظفر بسلبه[٢]. إلا أنني لم أعثر على هذا الحكم فيمن سبق ابن جني ولكنني وجدت شيئاً منه عند ابن يعيش عندما أورد بيتاً من الشعر[٣]:-

وقولي كلما جَشَأتْ وجاشَتْ مَكانَكِ تُحْمَدي أو تستريحي

فقد جاء جواب اسم الفعل (تحمدي) مجزوماً لأن اسم الفعل (مكانَك) دال على معنى الأمر[٤]. ويؤكد هذا ما قاله ابن عقيل: « يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال»[٥].

وقد استخدم سيبويه حكم الجائز قبل ابن جني، فقد أوردت الدكتورة خديجة الحديثي فروعاً من هذا الحكم كالجائز الضعيف والجائز الرديء والجائز القليل وأوردت أمثلة لكل نوع منها[٦].

---

(١) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص ص٨٤-٨٥.
(٢) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٤٩.
(٣) انظر: أبو علي القالي(٣٥٦هـ/٩٦٧م)، **الأمالي**، (د.ط)، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ج١، ص٢٥٨.
(٤) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٤، ص٧٤.
(٥) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٣٠٤.
(٦) انظر: خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص ص٢٩١-٢٩٦.

المبحث الرابع

المصطلحات القياسية عند ابن جني

لقد استخدم ابن جني المصطلحات القياسية نفسها التي استخدمها الفارسي وسنقوم في هذا المبحث بتوضيح أمثلة من مصنفات ابن جني على هذه المصطلحات، وهذا لا يعني أن ابن جني طبّق كل ما جاء به الفارسي ولكن يبدو أن ابن جني استخدم مصطلح (الأقيس) و(القياس المرفوض) بالمفهوم نفسه الذي استخدمه الفارسي. أمّا التخفيف القياسي فقد عبّر عنه ابن جني بمفهوم آخر كما سنرى، ولهذا ارتأيت أن أعيد طرح هذه المصطلحات القياسية عند ابن جني لنرى إلى أيّ مدى كان ابن جني متأثراً بشيخه الفارسي، وما الجديد الذي أضافه على منهج شيخه السابق.

ومن هذه المصطلحات:-

أولا: الأقيس:-

ويستخدم ابن جني هذا المصطلح ليقوّي قياساً على آخر في المسألة التي قد تحتمل أكثر من قياس، كقول ابن جني في تفسير اسم (عامر بن الطفيل) « هو تصغير طُفل أو طَفل وأن يكون تحقير طفل بالفتح أقيس »[١] ويعلل ذلك ابن جني بأن ثبات لام التعريف مع العلمية أقيس من ثباتها في الصفة.

وأطلق عليه بعض الأحيان لفظ (الأولى) فقد ذهب ابن جني إلى أن (ما) التميمية أقوى قياساً، وأن الحجازية أسير استعمالاً وعنده أن الأولى استعمال ما كثر استعماله « وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله »[٢].

وقد يطلق عليه أيضاً لفظ (الأعلى) ومثاله تفسير اسم: (زمّان) « وأمّا زمّان فيحتمل أن يكون من باب زَمَمت الناقة فيكون فعلان من ذلك ويحتمل أن يكون فعّالاً من باب الزمن والأول أعلى عندنا »[٣].

ومن أمثلته أيضاً الإعلال في تحقير أسود: أسيِّد فقد اجتمعت الياء والواو في الكلمة الواحدة

---

(١) ابن جني، **المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٩.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٢٤.

(٣) ابن جني، **المبهج**، ص٢٣.

وكان أولاهما ساكناً. فيرى ابن جني أن هذا أقوى من تصحيحه[١]. وكذلك في تعليقه على قوله تعالى:﴿ آخذ عزيز مقتدر﴾[٢]؛ فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ[٣].

ويرى ابن جني أنّ (يفْعُل) فيما ماضيه (فَعَل) في غير المتعدي أقيس من (يفعِل) نحو: (ضَرَب يضرِب) أقيس من (قتل يقتُل) و(قعَد يقعُد) أقيس من (جلس يجلِس)[٤].

وقد وجدت استعمال مصطلح (الأقيس) واضحاً عند ابن جني في كتابه (علل التثنية) فقد استخدم ابن جني في هذا الكتاب منهج الموازنة بين آراء العلماء مقوّياً رأياً على الآخر نحو: «أقوى هذه الأقوال قول سيبويه »[٥]، وقوله: « وهذا استدلال أتى على القياس، وهو في نهاية الحُسْن، وصحة المذهب، وسداد الطريقة »[٦]، وقوله :« وهذا الذي رآه أبو علي حسنٌ جداً »[٧]. وهناك أمثلة عديدة على هذا النحو تنتشر في ثنايا الكتاب.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن سيبويه قد سبق الفارسي وابن جني في استخدام هذا المصطلح وكان يريد به أن يكون في العبارة الواحدة وجهان، وكل وجه منهما على لغة فصيحةٍ صحيحةٍ يقبلها القياس، إلا أن إحدى اللغتين أقوى في القياس من الأخرى وكذلك فقد استخدم أبو العباس المبرد هذا المصطلح في كتبه وبنفس المفهوم الذي استخدمه سيبويه نحو :« والأجود ما قدمناه»[٨] و« إنما كان غير الإضافة أجود»[٩].

ثانياً: التخفيف القياسي:-

ويريد به ابن جني أن الهمزة إذا كانت متحركة وكان الحرف الذي قبلها ساكناً فإنه يجوز أن تحذف ويلقى بحركتها على الحرف الساكن الذي قبلها.

وقد ذكرت في الفصل السابق أن التخفيف القياسي خاصٌّ بالهمزة وأن المقصود بالتخفيف هو قلب الهمزة وليس حذفها لأن الحذف ليس من باب التخفيف القياسي.

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٨٤.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة القمر، مكية، آية رقم٤٢.
(٣) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٢٦٥.
(٤) انظر: المصدر ذاته، ج١، ص٣٧٩.
(٥) ابن جني،**علل التثنية**،تحقيق:صبيح التميمي،مراجعة:رمضان عبدالتواب،مكتبة الثقافة الدينية،١٩٩٢م،ص٥١.
(٦) المصدر ذاته، ص٦٠.
(٧) المصدر ذاته، ص٦٨.
(٨) المبرد، **المقتضب**، ج٤، ص٢٣.
(٩) المصدر ذاته، ج٤، ص٢٤.

ومن أمثلة ما حكاه أبو زيد من قولهم: (لاب لك) في (لا أب لك)[١] فقد جاءت الهمزة متحركة وما قبلها ساكن وعندما خففت ألقيت حركتها على الحرف الساكن الذي قبلها وبما أن الحرف الذي قبلها لا يحتمل الحركة فقد اكتفي بحذف الهمزة مع حركتها.

ومن ذلك أيضاً قراءة (قدَ فلحَ المؤمنون) في ﴿**قد أفلح المؤمنون**﴾[٢] فقد جاءت الهمزة متحركة وما قبلها ساكن فحذفت الهمزة والقيت حركتها على الحرف الساكن الذي قبلها[٣]. وكذلك اسم (يزن) فأصل هذا الاسم (يزأن) فألزم في العلم التخفيف فصار (يزن)[٤].

ومن الجدير بالملاحظة أن مفهوم التخفيف القياسي عند ابن جني أدقّ وأوضح مما كان عليه عند الفارسي؛ فمفهوم التخفيف القياسي عند أبي علي هو عدم النطق بالهمزة وتحويلها إلى ألف أو واو أو ياء. أما ابن جني فقد أراد به أن الهمزة إذا كانت متحركة وكان الحرف الذي قبلها ساكناً فإنه يجوز أنْ تحذف ويلقى بحركتها على الحرف الساكن الذي قبلها.

فالفارسي ذهب إلى أن الهمزة تقلب وتُجْعَل بين بين؛فكلمة(منذنة) عند الفارسي تخفيفها القياسي هو(ميذنة) فقد قلبت الهمزة لتصبح ياء،بينما نجد ابن جني لا يقول بالقلب إنما تحذف الهمزة المتحركة وتلقى بحركتها على الحرف الساكن الذي قبلها.فالمثال الذي عرضه الفارسي في الفصل السابق أن كلمة(مقروَّة) فيها تخفيف قياسي من كلمة(مقروءَة) فنجد الفارسي قد قلب الهمزة المتحركة واواً وأدغمها مع الواو السابقة؛بينما لو أردنا أن نطبق مفهوم ابن جني على نفس الكلمة لأصبحت(مقرُوَة) لأن ابن جني يلقي بحركة الهمزة المحذوفة على الواو الساكنة التي قبلها.

ثالثاً: القياس المرفوض (القياس الخاطئ):-

والقياس المرفوض هو القياس الذي لم يسمع بمثله عن العرب وليس له وجه في العربية.

وقد ظهر هذا النوع عند ابن جني في باب أغلاط العرب، ومن أمثلة هذا النوع عنده: قياسهم مصيبة على صحيفة في الجمع فقالوا مصائب كما قالوا في جمع صحيفة صحائف فهذا القياس خاطئ لأن الياء في مصيبة ليست زائدة كالياء في صحيفة[٥]. وذلك لأن الياء في مصيبة منقلبة عن واو لأنها من الفعل (صاب) ومضارعه (يصوب) ولذلك يجب أن يكون جمعها على (مصاوب) من غير همز، ولكن العرب همزت (الواو) على خلاف القياس؛ فالياء المنقلبة عن واو

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص١٥٠.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة المؤمنين، مكية، آية رقم١.
(٣) انظر: ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص٧٢.
(٤) انظر: ابن جني، **المبهج**، ص٣٧.
(٥) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٢٧٧.

في (مصيبة) ليست زائدة بل أصلية ولكن الياء في صحيفة (زائدة) وبالتالي فإن القياس يكون خاطئاً وفاسداً.

لقد كان البعض يقيس المسألة دون أن يكون لها وجه في لهجات العرب فيظهر القياس بصورة مخالفة لما ينبغي أن يكون. وقد كان ابن جني يبين الخطأ الذي قد يقع فيه البعض، ومن ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى:-

غدا مالِكٍ يرمي نسائي كأنما نسائي لسهمَي مالِكٍ غَرَضان

فيا ربّ فاترك لي جُهَينة أعصُرا فمالِكِ موتٍ بالقضاء دهاني

فقد اعتقد الشاعر أن لفظة (ملك الموت) مركبة فصارت عنده كأنها (فَعَل) وقد بنى منها فاعلاً، فقال (مالك موت)، وحقيقة لفظه غلط وفساد[1].

---

(١) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص ص٢٧٣-٢٧٦.

المبحث الخامس

تعارض السماع والقياس

احترم ابن جني السماع وقدّمه على القياس، فإذا تعارض القياس والسماع وجب طرح القياس والأخذ بما جاء به السمع فقد ورد عنه: « واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخيّر تستعمل أيهما شئت، فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة، واعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع، أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم»[١]. ويؤكد ابن جني على هذا المعنى في جميع مصنفاته مما يدل على تمسّك ابن جني بالسماع وتقديمه على القياس فقد قال: « والسماع يبطل القياس »[٢] وقال أيضاً: « فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمِل عليه، وترك القياس »[٣].

فكل هذه المقولات التي نجدها بكثرة في مصنفات ابن جني تؤكد على أنه كان يمثّل القياس البصري الذي يقوم على أساس تقديم السماع على القياس، ولا ادري كيف يذهب البعض إلى أنّ ابن جني لا يمثل المنهج البصري، فقد ذهب الدكتور محمود حسني محمود في كتابه (المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي) إلى أن ابن جني قد خرج عن إجماع النحويين حين ذكر رأي ابن جني في عدم الالتزام بقول علماء البصرة والكوفة، وقد قدّم مثالاً على ذلك وهو مسألة تأويل قول العرب « هذا جحر ضبٍّ خربٍ »[٤] على حذف المضاف. وقد ذكر الدكتور محمود حسني محمود أن ابن جني لم يأخذ برأي أيّ من المدرستين البصرية والكوفية، وأنه اختطّ لنفسه طريقاً وسطاً بين هاتين المدرستين وهذا كله لكي يذهب إلى أن ابن جني يمثل المدرسة البغدادية.

ومن الجدير بالذكر أن ابن جني قد ينفرد في بعض المسائل بآراء خاصة ولكن الأمر العام يبقى يتمثل في كونه محافظاً وسائراً على نهج المدرسة البصرية فلا نحكم له بأنه يمثل نهج البغداديين لورود مثال يتفق مع نهجهم.

فنلاحظ أن ابن جني كان يعد السماع الأصل وإن وجد القياس، فإذا اجتمع السماع والقياس في المسألة الواحدة أخذ بكلٍّ منهما، أمّا إذا اختلف السماع والقياس في المسألة فضّل ابن جني

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٢٦.
(٢) ابن جني، **المنصف**، ج١، ص٢٤٠.
(٣) المصدر ذاته، ج١، ص١٣٧.
(٤) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ص١٩١-١٩٢.

السماع علـى القيـاس وأخـذ بالمسـموع وتـرك القيـاس وذلـك نحـو قولـه تعـالى:﴿**استحوذ عليهم الشيطان**﴾[١] فقد ذكر ابن جنـي أن هـذا ليـس بالقيـاس، لكنـه لا بـدّ مـن قبولـه، لأنـك إنمـا تنطـق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك بعـد لا تقيـس عليـه غيره، ألا تـراك لا تقـول فـي (استقام): (استقوم) ولا في (استباع): (استبيع)[٢].

وإن لم يكن لديه المسموع لجأ إلى القيـاس. فالقيـاس عنـده يـأتي بعـد السـماع، فالسـماع هـو الأصل وأن هذا القياس لا يثبت حكمه إلا إذا أدى إلى موافقة ما صحّ سماعه وثبتت روايتـه. ولا يعني هذا أنه كان يقبل كل ما سمع عن العرب بل هناك شـروط يجـب أن تتوفـر فيـه حتـى يتخـذ أصلاً يقاس عليه وهذه الشروط هـي نفسـها التـي وضعهـا البصريـون لأنفسـهم مـن قبـول الكثـير المطرد ورفض الشاذ والنادر وعلى رأسهم الخليل وسيبويه.

وبهذا نجده يتابع شيخه الفارسي ويعترف بهذا حين قال: « وهو رأي أبي علـي رحمـه اللـه، وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبحثاً »[٣] ويؤكد ابن جني هذا المعنـى « واعلـم أنـك إذا أدّاك القيـاس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلـى ما هم عليه »[٤].

ومنهج تقديم السماع على القياس هو أبرز ما يمثل المدرسة البصرية، وقد ظهر هذا واضحاً وجلياً في مذهب سيبويه الذي كان يؤكد على أنه إذا سُمع شيء يخالف القياس وجب ترك القيـاس والأخذ بالسماع[٥]. ولهذا فإنني أذهب إلى أن الفارسي وابن جني قد سارا علـى منهـج البصريين في تتبع مسائل القياس.

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة المجادلة، مدنية، آية رقم١٩.
(٢) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١١٧.
(٣) المصدر ذاته، ج١، ص١٢٠.
(٤) المصدر ذاته، ج١، ص١٢٥.
(٥) انظر: خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص٤٢١.

الخـاتمـة

لقد توصل البحث بعد هذه الدراسة في موضوع (القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني) إلى النتائج التالية:-

١- أكّد البحث على وجود التأثر الواضح بين النحاة والفقهاء في مباحث العلة والحكم وأنّ هذا التأثر وصل بالنحاة إلى أن يضعوا أصولاً تشبه الأصول التي وضعها الفقهاء، مما يؤكد على مدى ارتباط علوم العربية بالعلوم الشرعية.

٢- يؤكد البحث على وجود خلاف واضح بين القياس البصري والقياس الكوفي وأن هذا الخلاف ما زال قائماً إلى وقتنا هذا.

٣- بيَّن البحث أن مصطلح الكثير المطّرد يختلف عن (الإجماع) لأن الإجماع أصل من الأصول كما أن السماع والقياس أصلان من الأصول.

٤- بيَّن البحث أحكام القياس عند الفارسي وابن جني وما يجوز القياس عليه من هذه الأحكام.

فقد كانا يقيسان على الكثير المطّرد والحسن ويقدمان في مسائلهما الكثير المطرد على غيره من الأحكام القياسية، ولا يقيسان على الشاذ والممتنع والقبيح. أمّا القليل فالفارسي لا يقيس عليه، بينما ابن جني يضع شروطاً للقياس عليه فإن خالف هذه الشروط يأخذ حكم الشاذ والممتنع والقبيح ولا يقاس عليه.

٥- توصل البحث إلى أنّ ابن جني أكثر منهجية في عرض المادة النحوية وذلك من خلال كيفية تناوله لمبحث العلة، والحكم، والأحكام القياسية.

٦- بيَّن البحث أنه لم يَرِدْ عن الفارسي ولا عن ابن جني تخطئة للقراءات القرآنية وأن الحكم الذي كان يصدر في القراءة كان مبنياً على مبدأ كثرة استعمال القراءة أو قلّتها.

٧- بيَّن البحث أن ابن جني تابع شيخه في منهج القياس إلا أنّ هذه المتابعة لم تكن كاملة في جميع القضايا فقد اختلف ابن جني عن الفارسي في:

أ- رفضه لبعض الأقيسة التي قبلها الفارسي.

ب- توسّعه في مبحث الحكم وتناوله لمسائل جديدة نحو: ترافع الأحكام، الحكم يقف بين الحكمين، سبب الحكم قد يكون سبباً لضدّه، الحكم للطارئ.

ج- ربطه بين العلة النحوية وعلل الفقهاء والمتكلمين وميله في تقسيم العلة إلى منهج الفقهاء فقد كان اهتمام ابن جني بمبحث العلة وتقسيماتها أكثر مما عند الفارسي.

٨- توصل البحث إلى أن مفهوم التخفيف القياسي عند ابن جني أدقّ وأوضح مما عليه عند الفارسي.

٩- كشف البحث عن أنّ منهج تقديم السماع على القياس هو أبرز ما يمثل منهج الفارسي وابن جني مما يجعلنا نؤكد أنهما يمثلان منهج المدرسة البصرية في القياس.

المصادر

◆ **القرآن الكريم.**

◆ أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء القرطبي(٥٩٢هـ/١١٩٦م)

- **الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة،(د.ت).

◆ أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (٨٥٢هـ/١٤٤٨م)

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩م.

◆ أحمد بن فارس (٣٩٥هـ/١٠٠٥م)

- **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: د.عمر فاروق الطباع، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، بيروت،١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون،(د.ط)، دار الكتب العلمية، (بلا مكان نشر)، (د.ت).

◆ أحمد بن موسى، أبو بكر ابن مجاهد (٣٣٧هـ/٩٤٨م)

- **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، (د.ت).

◆ اسماعيل بن القاسم البغدادي، أبو علي القالي (٣٥٦هـ/٩٦٧م)

- **الأمالي**، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

◆ بهاء الدين عبدالله بن عقيل (٦٧٢هـ/١٢٧٣م)

- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، مطبعة منير، بغداد، (د.ت).

◆ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ/١٥٠٥م)

- **الأشباه والنظائر في النحو**، راجعه وقدّمه له: الدكتور فايز ترحيني، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م.

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، قدّم له: الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، جروس. برس، ١٩٨٨م.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

- **شرح شواهد المغني**، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، (د.ط)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٨٧م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٥م.

◆ جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ/١٣٥٤م)

- **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٥٦م.

- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢م.

◆ جمال الدين القفطي (٦٤٦هـ/١٢٤٨م)

- **إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب، القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

◆ الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ/٩٨٧م)

- **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي. الجزء الأول: الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، والجزء الثاني: الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

- **التكملة**، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- **الحجة للقرّاء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٩٨٤م.

- **المسائل الحلبيات**، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم-دمشق ودار المنارة-بيروت، ١٩٨٧م.

- **المسائل العسكريات**، تحقيق: اسماعيل عمايرة، مراجعة: نهاد الموسى، ١٩٨١م، منشورات الجامعة الأردنية.

- **المسائل العضديات**، تحقيق: د. علي المنصوري-بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السكناوي، (د.ط)، مطبعة العاني-بغداد.

◆ الحسن بن القاسم المرادي (٧٤٩هـ/١٣٤٨م)

- **الجَنَى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

◆ شمس الدين بن خلكان (٦٨١هـ/١٢٨٢م)

- **وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، (د.ط)، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

◆ شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ/١٣٤٧م)

- **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحقق الجزء السادس عشر: أكرم البوشي، الطبعة الحادية عشرة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

◆ عبدالرحمن، أبو القاسم السهيلي(٥٨١هـ/١١٨٥م)

- **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا،(د.ط)، دار الرياض، الرياض، (د.ت).

◆ عبدالرحمن الزجاجي (٣٣٧هـ/٩٤٨م)

- **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النفائس، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

◆ عبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ/١٦٨١م)

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

- **شرح شواهد شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، القسم الثاني وهو خاص بشرح الشواهد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

◆ عبدالله بن بري (٥٨٢هـ/١١٨٦م)

- **شرح شواهد الإيضاح**، تقديم وتحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مراجعة: الدكتور محمد مهدي علام، (د.ط)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

◆ عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العُكبري (٦١٦هـ/١٢١٩م)

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن ابن سليمان العُثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، (دار الفكر المعاصر-بيروت)، و(دار الفكر- دمشق)، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

◆ عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ/١٢٤٨م)

- **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، (دار الجيل، بيروت) و(دار عمار-عمّان)، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

◆ عثمان، أبو الفتح ابن جني (٣٩٢هـ/١٠٠٢م)

- **التصريف الملوكي**، تحقيق: محمد سعيد مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، (د.ت).

- **الخاطريات**، حققه وعلق عليه: علي ذو الفقارشاكر، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان، ١٩٥٢م.

- **عقود اللمع في النحو**، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، الرياض- عمادة شؤون المكتبات، ١٩٧٨م.

- **علل التثنية**، تحقيق: الدكتور صبيح التميمي، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- **كتاب المقتَضَب في اسم المفعول الثلاثي المعتل العين**، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار ابن كثير ، دمشق، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **اللمع في العربية**، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، (د.ط)، دار مجدلاوي للنشر-عمان، ١٩٨٨م.

- **المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٩٨٣م.

- **المحتَسَب في تبيين شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخر، القاهرة، ١٩٦٩م.

- **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة-١٩٥٤م.

◆ علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ/١٠٦٤م)

- **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

◆ عمرو بن عثمان، أبو بشر سيبويه (١٨٠هـ/٧٩٦م)

- **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

◆ كمال الدين، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ/١١٨١م)

- **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٨٧م.

- **كتاب أسرار العربية**، تحقيق: الدكتور فخر صالح قداره، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر.

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ١٩٨٥م.

◆ مجد الدين الفيروزآبادي (٨١٧هـ/١٤١٤م)

- **القاموس المحيط**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

◆ محمد بن اسحاق، أبو الفرج ابن النديم (٣٨٠هـ/٩٩٠م)

- **الفهْرَسْت**، تحقيق: الدكتورة ناهد عباس عثمان، الطبعة الأولى، دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٥م.

◆ محمد بن جعفر القزاز القيرواني(٤١٢هـ/١٠٢١م)

- **ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق وشرح ودراسة: د. محمد زغلول سلام ود. محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الاسكندرية.

◆ محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـ/٩٨٩م)

- **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ذخائر العرب(٥٠).

◆ محمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ/٨٤٦م)

- **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، (د.ط)، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ت).

◆ محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م)

- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**،(د.ط)،عالم الكتب، (د.ت).

◆ محمد بن مكرّم، ابن منظور (٧١١هـ/١٣١١م)

- **لسان العرب**، نسّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

◆ محمد ين يزيد المبرّد (٢٨٥هـ/٨٩٨م)

- **الكامل في اللغة والأدب**، (د.ط)، مؤسسة المعارف، بيروت، (د.ت).

- **المقتَضَب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (د.ط)، عالم الكتب، (د.ت).

◆ محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ/١٣٤٣م)

- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩م.

◆ موفق الدين، ابن يعيش (٦٤٣هـ/١٢٤٥م)

- **شرح المفصّل**، عالم الكتب، بيروت.

◆ نور الدين أبو الحسن الأشموني (٩٠٠هـ/١٤٩٥م)

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

◆ ياقوت الحموي (٦٢٦هـ/١٢٢٩م)

- **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

◆ يحيى بن زياد الفرّاء (٢٠٧هـ/٨٢٣م)

- **المقصور والممدود**، تحقيق:ماجد الذهبي،الطبعة الأولى،مؤسسة الرسالة،بيروت،١٩٨٣م.

- **معاني القرآن**، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

المراجع

◆ إبراهيم أنيس

- **طرق تنمية الألفاظ**، (د.ط)، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧م.

- **من أسرار العربية**، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة ١٩٦٦م.

◆ أحمد أمين

- **ظهر الإسلام**، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢م.

◆ أحمد سليمان ياقوت

- **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

- **النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

◆ أحمد مختار عمر

- **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير**، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

◆ أحمد مكي الأنصاري

- **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الجامعية.

◆ تمام حسان

- **اللغة بين المعيارية والوصفية**، (د.ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت).

◆ جورج متري وهنري جورج

- **الخليل معجم مصطلحات النحو العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م.

◆ حسام سعيد النعيمي

- **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات(٢٣٤)، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

◆ حسن خميس ملخ

- **التعليل النحوي عند القدماء والمحدثين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٨م.

◆ خديجة الحديثي

- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، رقم(٣٧)، ١٩٧٤م.

- **المدارس النحوية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

◆ راجي الأسمر

- **المعجم المفصّل في علم الصرف**، مراجعة: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

◆ سعيد الأفغاني

- **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.

- **من تاريخ النحو**، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

◆ سعيد جاسم الزبيدي

- **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمّان، ١٩٩٧م.

◆ شوقي ضيف

- **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج جديد**، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

- **المدارس النحوية**، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

◆ صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي

- **المُوفي في النحو الكوفي**، شرح وتعليق: محمد بهجت البيطار، (د.ط)، المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت).

◆ صلاح الدين الزعبلاوي

- **مع النحاة وما غاصوا فيه من دقائق اللغة وأسرارها (دراسة)**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، ١٩٩٢م.

◆ طلال علامة

- **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٣م.

◆ عباس حسن

- **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.

◆ عبد الجبار القزاز

- **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات(٢٦٦)، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

◆ عبد الرحمن السيد

- **مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها**، الطبعة الأولى، توزيع دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

◆ عبد العال سالم مكرّم

- **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

◆ عبدالغني الدقر

- **معجم القواعد العربية في النحو والتصريف**، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.

◆ عبدالفتاح الحموز

- **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، ١٩٩٧م.

◆ عبدالفتاح شلبي

- **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الحديثة، جدّة، السعودية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

◆ عبدالله الخثران

- **مراحل تطور الدرس النحوي**، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

◆ عبده الراجحي

- **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

◆ عفاف حسانين

- **في أدلة النحو**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦م.

◆ علي أبو المكارم

- **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣م.

◆ فاضل السامرائي

- **ابن جني النحوي**، دار النذير، ١٩٦٩م.

◆ فتحي عبدالفتاح الدجني

- **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.

◆ فؤاد ترزي

- **في أصول النحو واللغة**، الطبعة الأولى، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.

◆ محمد أحمد نحلة

- **أصول النحو العربي**، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٧م.

◆ محمد الخضر حسين

- **القياس في اللغة العربية**، الطبعة الثانية، دار الحداثة، ١٩٨٣م.

◆ محمد خير الحلواني

- **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧١م.

◆ محمد سلام مدكور

- **أصول الفقه الإسلامي**، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة.

◆ محمد الطنطاوي

- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، الطبعة الأولى، راجعه وعلق عليه: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

◆ محمد عابد الجابري

- **تكوين العقل العربي**، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١م.

- **بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لِنُظم المعرفة في الثقافة العربية**، الطبعة الثالثة، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م.

◆ محمد عيد

- **أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

◆ محمد محمود السيد حموده

- **اللغة العربية بين القياس والسماع دراسة تطبيقية مقارنة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، القاهرة، ١٩٩٠م.

◆ محمد محمود محمد فرغلي

- **بحوث في القياس**، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

◆ محمود حسني محمود

- **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ودار عمار، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

◆ محمود فجّال

- **الإصباح في شرح الاقتراح**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.

◆ معاذ السرطاوي

- **ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية**، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٨٨م.

◆ منى إلياس

- **القياس في النحو**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

◆ مهدي المخزومي

- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، الطبعة الثالثة، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

الدوريات

- أحمد أمين، « مدرسة القياس في اللغة»، **مجلة مجمع اللغة العربية**، الجزء السابع، القاهرة، ١٩٥٣م، ص ص٣٥١-٣٥٨.
- شاكر الفحام، « أبو علي الفارسي»، **مجلة مجمع اللغة العربية**، المجلد ٥٨، الجزء الرابع، دمشق، ذو الحجة ١٤٠٣هـ، اكتوبر ١٩٨٣م، ص ص٧٤٣-٧٥٢.
- شاكر الفحام، « أبو علي الفارسي-تتمة»، **مجلة مجمع اللغة العربية**، المجلد ٥٩، الجزء الأول، دمشق، ربيع الأول ١٤٠٤هـ، كانون الثاني ١٩٨٤م، ص ص ٤٥-٦٤.
- طه حسين، « كتاب الردّ على النحاة»، **مجلة مجمع اللغة العربية**، الجزء السابع، القاهرة، ١٩٥٣م، ص ص٧٦-٧٨.
- علي جابر المنصوري، « أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي»، **مجلة المورد**، المجلد السابع، العدد الثالث، بغداد، ١٩٧٨م، ص ص٢٠١-٢٢٠.
- علي جابر المنصوري، « كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب في الشعر لأبي علي النحوي»، **مجلة المورد**، المجلد التاسع، العدد الأول، بغداد، ١٩٨٠م، ص ص٣١٧-٣٢٦.

ABSTRACT

Syntactic Analogy used by Abu Ali Al-Farisi and Iben Jinee

This thesis which is entitled "Syntactic Analogy used by Abu Ali Al-Farisi and Iben Jinee" was made to deal with the subject of Syntactic Analogy used by Abu Ali Al-Farisi and Iben Jinee and to compare between them. One of the most important reasons for this study is that Al-Farisi and Iben Jinee were famous for and fond of syntactic analogy. It is said that they had speeches on the matter proving their trend, and some old and modern researchers supported this view as well. However, this research wanted to uncover the nature of this syntactic analogy used by them, how they used syntactic analogous exercises and examples, and whether these two grammarians deserve to be pioneers and teachers in this science.

After gathering the scientific material, the research was divided into an introduction, a preface, three chapters and a conclusion.

The introduction included a quick analysis for the chapters and their subjects. I clarified the system of the research in this study which is the analytic descriptive system. Then I displayed the earlier studies which dealt with this issue but didn't answer the direct question in this thesis:-

"What is the nature of the syntactic analogy used by Abu Ali Al-Farisi and Iben Jinee?"

This direct question was branched into other subordinate questions:-

- What were the syntactic analogous judgements issued by Al-Farisi and Iben Jinee?
- What was the attitude used by Al-Farisi and Iben Jinee on each judgement?
- What was the difference in attitudes between Iben Jinee and his teacher Al-Farisi in his opinion of syntactic analogy?

The preface had a summary of Al-Farisi's life as well as Iben Jinee's.

The first chapter dealt with the issues of syntactic analogy in general without mentioning the details. There was a difference in the idiomatic notion of the syntactic analogy. This was as a result of the nature of the phase represented by each notion, and the grammarians were influenced by jurisprudence when they put their syntactic fundamentals, and we can't deny any principle of these as some of them denied the syntactic analogy.

In the second chapter, the research concentrated on the syntactic analogy used by Al-Farisi through his position in analogy, how he dealt with syntactic analogous judgements and idioms, his most outstanding aspects of syntactic analogy, as well as, his view in the cause. He was

careful in his obligation to Al-Barsa system, and this was very obvious in his syntactic analogous judgements he issued. However, he didn't measure on something heard, but on something continuous. If something weren't continuous, it could be kept and couldn't be measured. Therefore, he concentrated on research to clarify the issue concerning syntactic analogy from the one which is not.

In the third chapter, the study concentrated on how Iben Jinee dealt with syntactic analogous judgements, how he determined the syntactic analogous elements, and the details in its subjects through his speech about the cause and the judgement. In addition, this chapter clarified the syntactic analogous idioms used by Iben Jinee. He also was watchful as his teacher Al-Farisi in obligation to Al-Basra system. He tried to arrange his method through chapters put in the cause and the judgement, so the research in the cause and the judgement developed more than it was found by Al-Farisi. The importance of chapter three lies in the comparison between both systems through the concentration on the points of agreements and differences and the new developments added by Iben Jinee on the matter.

The conclusion (epilogue) included many results. Some of the most important are:-

✸ Iben Jinee was more syntactic than Al-Farisi in his display of the syntactic material through the subjects of the cause, the judgement, and the syntactic analogous judgements.

✸ Iben Jinee followed his teacher's footsteps in the system of analogy, but it was incomplete in some issues. He was different in refusing some syntactic Analogies accepted by Al-Farisi. He extended the studies of the cause and the judgement, he put fundamentals for the cause and the judgement which weren't used by Al-Farisi, as well as, he linked between the syntactic cause and the causes of the jurists and the argumentative.

✸ Iben Jinee and Al-Farisi agreed to accept the syntactic analogy which is continuous and good; and they refused what is irregular, wrong and irrelevant. Al-Farisi didn't consider the little, but Iben Jinee put terms to consider it. If the little isn't compatible with terms, it will be irregular.

✸ The notion of syntactic analogous lessening was used by Iben Jinee in a more accurate and obvious picture than it was used by Al-Farisi.

It is done by God's Help